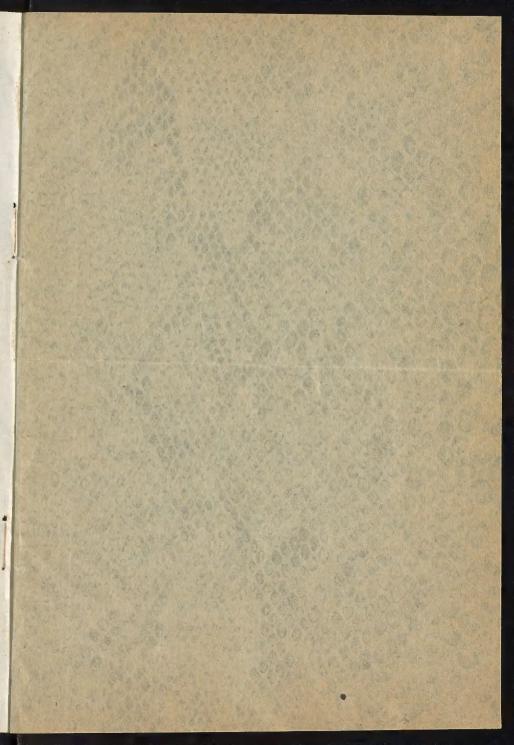


Columbia University in the City of New York

THE LIBRARIES







Col 800/ 555

ذ خادر الفكر الاسلامير

w sex.

ابوالأعلى الموروري المرابحائة الاسلامية باكستان

وار الف راب الماك الماكي ا

893,199 M443

تعويب محمر عاصم الحداد معتمد دار المروبة للدعوة الاسلامية

حقوق الطبع محفوظة لدار العروبة الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ ١٩٥٨ م

بسسالتدالزهم فارجيم

مقرمة المعرس

تقع البحوث الاقتصادية التي قام بها الأستاذ السيد أبو الأعلى المودودي في قسمين ؛ يتناول أولها النظم الاقتصادية المعاصرة ونظام الإسلام الاقتصادي ، ويتناول الآخر مشكلة الربا ورأي الإسلام فيها وفيا يقوم على أساسها من الدوائر المالية . وقد يسر الله لي تعريب القسم الأول لسنوات خلت ، المالية . وقد يسر الله لي تعريب القسم الأول لسنوات خلت ، وتم نشره في دمشق سنة ١٣٧٥ هـ باسم (أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة) وكان فيها ذكرت في مقدمته أني عازم أن أعرب القسم الآخر من هذه البحوث ، وقد من الله تعالى بالوفاء بهذا العهد ، فأنجزت توجمة هذه البحوث التي يضميه هذا الكتاب .

يشتمل هـندا الحكتاب على سبعة فصول سبق الأستاذ اللودودي أن نشرها في مجلته الشهيرة « ترجمان القرآن » على خترتين ، فقد كتب الفصول : الرابع والحامس والسادس سنة ١٩٣٧ م أيام كان يقيم في مـدينة حيدر آباد ، ثم كتب الفصول : الأول والثاني والثالث والسابع ، أيام سجنه الأول محترين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٤٨ م حتى أياد (مايو) سنة ١٩٥٠ م حتى أياد (مايو) سنة ١٩٥٠ م حتى أياد (مايو) يسر في الاضطلاع بترجمة هذه البحوث ، وأسأله أن ينفع بها يسر في الاضطلاع بترجمة هذه البحوث ، وأسأله أن ينفع بها نفع بسابقاتها . وآخر دعوانا أن الحد لله رب العالمين .

محد عامم الحداد



ب إلدالرحم الرحيم

القدية

إن الصورة المجملة التي عرضناهما في الفصل السادس من. كتابنا: « أسس الاقتصاد بين الاسلام والنظم المعاصرة ». للاقتصاد المتزن العادل ، تقوم على أربعة أركان مهمة :

 ١ - الاقتصاد الحر ضمين طائفة من الحدود القانونية-والادارية.

٢ _ فرض أداء الزكاة .

٣ _ قانون الارث .

٤ - تحريم الربا.

أما الركن الأول منها، فقد بدأ الآن يسلم بصحة - من حيث المبدأ على الأقل - كل من قد انكشفت له مساوى؛ الرأسمالية غير المقيدة وتشناعات الشيوعية والفاشية . على أن كثيراً من تفاصيل هذا الركن لا يزال ملتبسة في الأذهان ، ولكن نرجو أن دراسة ماقد بينا في كتابنا المذكور من أحكام الاسلام في باب الأرض وغيرها من وسائل الانتاج ستزيل هذه الالتباسات من الأذهان . كما أن كتابنا : مسألة ملكية الأرض . في الاسلام أيضاً سيساعد كثيراً في هذا الشأن إن شاء الله .

أما الركن الثاني، فقد اتضحت للدنيا اليوم إلى حد عظيم الهميته ومصالحه، ولم يعد يحقي على الفاحص المستبصر أن النظام الواسع الذي جاءت به الشيوعية والفاشية والديمقر اطية الرأسمالية للتأمين الاجتاعي في العصر الحاضر، ليس بشيء يذكر بإزاء النظام الشامل الذي تقيمه الزكاة في الاسلام لتأمين المجتمع وترقيته وإسعاده . إلا أن الناس يواجهون في هذا المقام كثيوا من الالتباسات لعدم معرفتهم بأحكام الاسلام المفصلة للزكاة، فلا يكادون يدركون عمة كيف يمكن أن يوضع اليوم نظام الزكاة ويكادون يدركون عمة كيف يمكن أن يوضع اليوم نظام الزكاة

والعشر والحمس في مالية دولة متحضرة عصرية ؟ فعسى ان تشفي الغليل في هذا الشأن رسالتنا المختصرة : " أحكام الزكاة في الاسلام » إن شاء الله .

أما الركن الثالث ، فإن الطريق الذي سلكه الاسلام في بابه مخالفاً لجميع ما في الأرض من قوانين الإرث ، كان الناس لا يفطنون لكثير منحكمه وأسراره ومصالحه فيوردون عليه ضروباً من الاعتراضات ، ولكن قد بدأت الدنيا بنفسها ترجع إليه اليوم شيئاً فشيئاً ، حتى لم تجد ولا الشيوعية الروسية بدأ من الاختلاس من أحكامه (١١).

⁽١) إن الورثة حسب أحدث قانون الورائة في روسيا السوفيتية م الأولاد والزوج والزوجة والوالدان والاخوان والأخوات والأدعياء ، كا قد قرر فيه أن الهيتأن يوصي بتوزيع تركته بين ذوي الحاجة من أقربائه والمؤسسات الاهلية الإأن الاقرباء مم الأحق بها ، وقد حرم مع ذلك من التوصية ما يقصد به حرمان الاولاد غير البالفين أو الورثة الفقراء من حق الوراثة . ولعمر الحق إني لا أرى أحداً يتمالك نفسه الشمور وإذا ما رأى هذا القانون الورائة _ بأن « المتجددين » الشيوعيين قد رجعوا في سنة اله ١٩٥ م إلى القانون الذي تم وضعه في سنة اله ١٩٥ م

غير أن الناس يلقون الصعوبة كلُّ الصعوبة في فهم الركن الرابع والاعتقاد بصحته ، فإن علم الاقتصاد البورجوازي قد أَلْقَى وَمَا زَالَ بِلَقِي فِي رَوْعَ النَّاسُ وَيُرْسَخُ فِي أَذْهَانِهُمْ فِي القَرْوَنَ الماضية أن تحريم الرباشيء يتعلق بالعواطف أكثر مما يتعلق بالحقيقة ، بل لا علاقة له بالحقيقة والواقـــع أصلًا ، وأن ليس إقراض أحد غيرَ ه شيئًا من المال دونها شيء من الرباإلاسماحة " خلقية أقد شط الدين وجاوز حد الفطرة إذ طالب بهـا الناس عَمْلُ هَذَهُ الشَّدَّةُ وَالتَّأْكِيدُ ﴾ وأنَّ الربا شيء معقول من الناحية المنطقية وأمر نافع لا مندوحة عنه للانسانية وأنه لا يقبل أى اعتراض من الناحية الاقتصادية ؛ فمن تأثير هذه النظرية الخاطئة وما بذل من الجهود في تشهيرها وتعميمها وإرساخها في الأذهان ويحصون عليه معايبه ومثالبه ومضاره ، قلما يقع نظر ُهم على عيبه الأساسي هـذا _ الربا _ فيضربون الصفح عن ذكره أو لا يقسمون له وزناً في كتاباتهم وأحاديثهم ، على حين أنه أكبر مثالب هذا النظام وأكثرها جــرأ للمصائب والويلات على

يعنون بتربية أم الحبائث هذه في دولتهم عناية لا تقل عن عناية أهل أمبركا وإنكلترا بها في بلادهم . وإن تعجب فعجب أن المسلمين الذين يجب أن يكونوا أعدى أعداء الربا في الدنيا ، قد أثرَّرت فيهم أيضاً دعاية الغرب المضالة ، فبدأ رجال الدين من أصحاب العقلية المهزومة منهم يقولون بأن الربا إذاكان شيئاً غير مستحسن وهدفأ لاعتراض المعترضين فإنما هــو كذلك إذاكان يؤخف نمن يقترض المال للاستهالاك أي إنفاقه في حاجاتهم الشخصية ؛ وأما بمـن يقترضون المـال لاستغلاله في التجارة أو الشؤون الاقتصادية الأخرى ، فـلا مخالف العقل ولا المروءة ولا الأخلاق ولا مبادىء علم الاقتصاد أن يؤخـــذ منهم الربا ، بل هو حلال طيب وفضل من الله بالنسبة لهؤلاء بدون ما شك أو تردد . وأدعى إلى العجب من كل ذاك مــا يتلهى بــه بعض المتسمين بالإسلام من العليلات والحيل التي يفرقون على أساسها بين ربا المرابين في الزمن القديم وربا النظام المصرفي الجــديد في هذا الزمان فنقولون : إن المعاملات المالية التي تجرى اليوم على يــد المصارف طيبة لا تشويها أدنى شائبة من الحرمة أو الدنس

ونجوا من الوقوع في مثل هذه الأغلوطات والضلالات ، هم أيضاً يلقون صعوبة شديدة في إدراك : كيف يمكن أن يجري نظام مالي في هذا الزمان بعد إبطال الربا وإلغاء نظامه ? .

تلك هي المسائل التي سنتناولها بالبحث ونحاول إيضاحها في هذا الكتاب إن شاء الله .

أبو الاُعلى المودودي



الفصيل الأول

حرمتة الرتبامن الوجهكة السلبية

أهم المبررات العقلة للربا :

إن أول ما ينبغي البحث فيه والفراغ من أمره _ ونحن بصدد البحث في المسائل المتعلقة بالربا _ هو : هل الربا شيء معقول في حقيقة الأمر ? وهل من حتى الإنسان بموجب العقل أن يطالب بالربا على دينه ? وهل يقتضي العدل أن من يقترض من غيره شيئاً من المال ، فعليه أن يرد إليه هذا المال مع ديادة ، يتفقى عليها معه ? .

هذا هو السؤال الأول الذي يرد بصدد البحث في مسائل

الربا ، ونحن إذا انتهينا في بابه إلى شيء قاطع ، اتفقنا على أكثر من نصف أجزاء هذا البحث ، فإنه إذا ثبت أن الربا شيء معقول ، لا يبقى عند القائلين بجرمته دليل قوي ؛ ولكن إذا استحال تبرير الربا وإثبات معقوليته ، فإث الحاجة تبقى ماسة إلى أن نتفكر : لماذا هذا الإصرار الشديد على التمسك بشيء غير معقول _ الربا _ والحرص على بقائه في المجتمع البشري ?.

المبرر الأول للربا :

فأول دليل نواجهه من الدلائل المبورة للرباهو: أن الذي ينقرض غيره ، يُعرض ماله للخطر ، ويؤثر ذلك الغير على نفسه ويسد حاجته ، ويسلم إليه مايستطيع أن ينتفع به بنفسه . فالمدين إذا كان قد اقترض منه هذا المال سداً لحاجة من حاجاته الذاتية ، فعليه أن يؤدي إليه كراءه ، كما يؤدي كراء البيت أو الأثاث أو المركب ، ليكون عوضاً له عن الحسارة التي تحميلها بإقراضه إياه وأجرة له على ماله الذي اكتسبه بجده وجهده ثم أقرضه إياه . هذا إذا كان المدين أخذ منه المال لحد حاجة من حاجاته الشخصية الاستهلاكية ، وأما إذا كان قد خذه لتوظيفه في تجارة أو صناعة مشهرة فإن الدائن أحق بأن

يطالب مدينه بالرباعلى دينه ، لأن المدين إذا كان ينتفع بماله ، فماله لا يؤدي إليه نصيبه من هذه المنفعة ? .

أما الجزء القائل من هذا الدليل بأن الذي يُقرض غيره يعرض ماله للخطر ويؤثر ذلك الغير على نفسه ، فلا شك في صحته ووجاهته ، ولكن لبت شعرنا كيف يصح بناء عليه أن يكون من حق الدائن أن يجعل هذا الخطر والإيثار وسيلة للكسب وينال قيمته بجساب ه أو ١٠ / شهرياً أو سنوياً أو منوياً أو سنوي؟ .

إن الحقوق التي يستحقها هذا الدائن على أساس الخطر و بطريق معقول - لا تعدو أن يرتهن من مدينه شيئاً ، أو يقرضه على كفالة شيء أو يطالبه عن يضمن له سلامة ماله ، أو لا يعرض ماله للخطر أصلا فيأبي أن يقرضه شيئاً أبداً . ولكن ليس « الخطر السلمة يُساوم في قيمتها ولا منزلاً ولا أثاثاً ولا مركباً تؤخذ أجرته . أما الإيثار فهو الإيثار ما لم يكن أداة الكسب فمن أراد الإيثار، فعليه بالاقتناع عالهذا العمل الخلقي من الفو ائد المعنوية . وأما إذا أراد به الكسب والربح ، فعليه أن يكف لسانه عن دعوى الإيثار وليقل بكل صراحة « إغالم أويد الكسب المنه عن دعوى الإيثار وليقل بكل صراحة « إغالم أويد الكسب الكسب المنه الناه عن دعوى الإيثار وليقل بكل صراحة « إغالم أويد الكسب المنه الذي الكسب المنه الله المنه الذي الكسب المنه الذي الكسب الكسب المنه الناه عن دعوى الإيثار وليقل بكل صراحة « إغالم الدي الكسب المنه عن دعوى الإيثار وليقل بكل صراحة « إغالم الكسب المنه عن دعوى الأسباب ما يجعله مستحقاً للسلغ الذي

يناله على ماله سنوياً أو شهريا باسم الربا :

هل هو تعويض عن الضرر ? ... الجواب لا ، لأن المال الذي أقرضه المدين كان فاضلًا عن حاجاته وما كان يستعمله بنفسه ، فما وقع له أي ضرر حتى يستحق عليه التعويض .

هل هو أجرة ? . . . الجواب : لا ، لأن الأجرة إغدا تكون للأشياء التي يبذل الإنسان وقته وجهده وماله الهيئتها وتعهدها بالإصلاح للمستأجر ، وهي تنقص أو تنكسر أو تقل قيمتها على مر الأيام بالاستعال . وهذا التعريف للاجرة إنخا يصدق على أدوات الاستعال كالمبيت والأثاث والمركب وأجرتها هي التي تكون معقولة ، ولكن لا يصح أن يطلق هذا التعريف على أدوات الاستهلاك كالحبوب أو الثار أو النقد فأي معنى لأجرتها ? .

وغاية ما للدائن أن يحتج به في مشروعية رباه: أني أتيسح لغيري أن ينتفع بمالي فمن حقي أن أنال نصيباً من منفعته لا للشك أن هذا القول فيه جانب من المعقولية ، ولكن قل لي بالله إن الذي قد استقرضك مقداراً من الحبوب ليمسك به طفله رمق أولاده المتضورين جوعاً ، أو شيئاً من المال ليعالج به طفله

أو زوجه أو أمه المريضة ، هل تراه قــــــد انتفع مجموبك أو مالك منفعة تستحق أن تنال منهـــا نصلك شهرياً أو سنوياً حسب سعر معين مضون ? لاشك أنه قد انتفع بما أعطيته من المال أو الحِيوب، ولاشك أنك أنت الذي قد أتحت له فرصة هذا الانتفاع ، ولكن أي شيء من العقل أو العــدل أو علم الاقتصاد أو قواعد التجارة يجدد نوعمة هذه الفرصة ويجعل من. حقك أن تجعل لها قسمة مالية وتغالى فيها على قــدر ما تكور مصيبة مدينك المسكين شديدة، ولا تزال ترفعها شهراً فشهراً وسنة فسنة على قدر مـا تطول مصيبته وتفدح ? إن غاية ما يسوغ لك أن تفعله ، إن لم تكن واسع القلب ولا تستطيع آن تتصدق بشيء من مالك الفاضل عين حاجاتك على أخيك، المنكوب الملهوف ، هو أن تقرضه إباه على شيء يضمن اك. رجوعه إليك سالماً في مدة معينة . وأما إن كنت لا تستطيع أن تقرضه ولا بالضمان ، فمن المعقول كذاك أن تأبي إقراضه أصلًا، ولكن مما ينافي مبادىء التجارة ويخالف أصول العبدل والمسروءة أن تجعل مصيبة أخيك ونكبته مجالاً لانتفاعك وتكورن البطون المتضورة جوعاً والمرضى المشرفون على الموت موضعاً لاستغلال المال ، وازدياد إمكانيات منفعتك على قدر ما تشتد مصائب هؤلاء المساكين.

إذا كانت « إتاحة فـرصة الانتفاع » شيئاً ذا قيمة مالية ، فإنما هي كذلك إذا كان الذي رأخذ المال يستغله في تحارة أو صناعة أو غيرها من طرق الكسب ، ولاشك أن للذي بعطيه هذا المال أن يقول له في مثل هذا الوضع إن من حقى أن أنال المال . ولكن الحق أنه إن كان يريد أن يوظف ماله المتكدس في تجارة أو صناعة مشهرة يبتغي منها المنفعة والرباح ، فإن الطريق المعقول بالنسبة له أن يضارب غيره _ يدل أن يعامله معاملة الدَّن _ ونشاركه في التحارة أو الصناعـــة بنسة يتفقى عليها معــه في الربح وفي الحسارة معاً . ولنس من المعقول له أبدأ أن يعطي غيره مقداراً من المال ديناً _ دون أن يعامــله معاملة المشاركة في الربح والخسارة معاً _ ويقول له « عا أنك ستنتفع بمالي ، فمن حقى عليك أن تؤدي إلي ليرة _ مثلاً _ في كل شهر ما دمت تستغل مالى في النجارة » والسؤال الذي يثور بهذا الصدد هو أنه إن حُسر ذلك الرجل في تجارته ولم ينتفع أو كان ربجه أقلَّ من ليرة في كل شهر ، فعلى أي أساس يستحق هذا الدائن أن ينال منــه ليرة في كل شهر ? وإذا لم

يكن ربحه - كله - إلا أبيرة واحدة في كل شهر ، فأي نوع من العدل يبيح لهذا الدائن أن لايدعه ينال شيئاً من ربحه مع انه هو الذي قد بذل وقته وجهده و كفاءته ورأس ماله طول الشهر ? و كيف يجوز لهذا الدائن أن يستبد دونه بحكل هذا الربح بمجرد أن قد أقرضه ماله ? يسقي الثور أرض الفلاح طول النهار ، فأقل ما يكون من حقه مساء أن يطالب الفلاح بعلفه ؛ ولكن الويل لهذا التعامل الربوي فإنه يجعل من الإنسان ثوراً عليه أن يعمل لصاحبه طول النهار ، إلا أن عليه، كيا ينال علفه ، أن يذهب إلى مكان آخر .

وهب أن الربح الذي يناله المدين المحسترف للتجارة أو الصناعة أو غيرهما بماله المقترض ، هو أكثر من ذلك القدر المحدد الذي يجعله عليه الدائن كر با . فلا يجوز حتى في هذه الصورة عوجب أي شيء من العقل والعدل و مبادىء التجارة وقانون الاقتصاد ، إثبات المعقولية في أن تكون منفعة التجار والصناع والمزارعين بمن هم العاملون الحقيقيون للانتاج والصارفون للأوقات والباذلون للجهود والمستنفدون لكل مايملكون من القوى الجسدية والفكرية لإنتاج حاجات المجتمع وتهيئتها ، يأبي كل شيء من العقل والعدل أن يكون ربح هؤلاء

المساكين غير معين ويكون ربح ذلك المرابي الوادع المستربح الذي إغا أقرض شيئاً من ماله المدخر الفاضل عن حاجاته معيناً يقينياً ، وأن يكون هؤلاء جميعاً مهددين بالخطر على الدوام ويكون صاحبهم هذا مضموناً ربحه مهما تكرن الظروف والأحوال . وأن ينقص ربحهم ويزيد على حسب مايجري عليه التعامل التجاري في السوق ويكون هذا المرابي القابع في بيته يحصل لنفسه على ماقد اتفق عليه مع مدينه من مقدار الربيح شهرياً أو سنوياً أو نصف سنوي ١٠٠٠.

(١) لمعترض أن يعترض في هذا المقام ويقول: « فإذن بجوجب أي شيء تبيحون كراء الارض مع أنه لا يختلف عن الربا » ? الجواب أن هذا الاعتراض إغا يشكل على الذين يبيحون كراء الارض التحديد أي بصورة مبلغ معين كعشرين ديناراً لكل فدان مثلاً ويأخذونه سلفاً. أما أنا فلست أقول بمثر وعية ذلك بل أعده صورة من صور التعامل الربوي . والذي أذهب إليه في هذا الباب هو أن الصورة الصحيحة للمعاملة بين صاحب الارض ومز ارعه هي اشتراكها في ما يحصل من الارض من الفيلات أو الحبوب أو الفواكه بنسة يتفقان عليها بينها . وهذه الصورة للمعاملة تشبه لمل درجة كبيرة المشاركة في التجارة وهي مشروعة عندي . وقده فصلت القسول في الصورة المثروعة لكراء الارض في كتابي « مسألة ملكسية الارض في الإسلام » وقد تم طبعه في دمشق سنة ٧٥٥٠ .

المبرر الثاني للرباء

ويتضح من هذا النقد أن البراهين التي قد ُنحِيُّل إلى من ينظر فيها نظرة عابرة أنها كافية في تبرير الربا وإثبات معقو ليته ، إذا دققنًا فيها النظر وسيرنا غورها ، بـدأ يظهر لنا جلما مافيها من مكامن الضعف والوهن . أما الدَّين الذي يؤخذ للحاجات الاستهلاكية الشخصية • فلا دليل على مشروعيته البتة ، بل قد. اعترف محامو الربا والمدافعون عـن مشروعيته بالعجز في بابه وقعدوا عن رفع هذه الدعوى الضعيفة. وأما الدَّن الذي يؤخذ للاغراض التجارية والصناعية فان السؤال الذي يواجه محامي الربا في بابه أنه ماهو الشيء الذي يُعكُّ الربُّ قسمتُه وما هو الشيء الجوهري (Substantial)الذي يعطيه الدائن مدينه مع رأسماله حتى يستحق عليه أن يذال منه قيمته المالية ، بل قيمته المالية القابلة للوفاء شهراً فشهراً وسنة فسنة ? لقد لقى محامو الربا عرق القربة في تشخيص هذا الشيء وتعيينه : تقول طائفة. منهم هو « إتاحة فرصة الانتفاع » ، ولكن » إتاحة الفرصة ». هذه _ كما عرفت _ لاتجعل من حتى الدائن أن ينال عليها قيمة معينة يقينية متزايدة ، والما تجعل من حقه أن ينال ربحاً متناسباً إذا كانت تجارة المدين أو صناعته رابحة في واقع الأمر .

وتقول طائفة أخرى : إن هذا الشيء هو « التأجيل » الذي يناله المدين من الدائن مع وأس ماله ، لأن لها ذا «التأجيل » في حـــد نفسه قيمة مالية ترتفع بقدر ما يطول التأجيل » ويقولون: إن كل ساعة منذ بأخذ المدين المال من الدائن ويوظفه في تجارته أو صناعته إلى أن ينتج البضائع ويأتى يها إلى السوق وبنال قيمتها _ ذات ُ قيمة للمدين ، فإزـه إذا لم ينل هذا التأجيل أو استُرد منه المال قبل أن يقضي به حاجته، فلن تسير تجارتــه وصناعته البتة ، فإذن لاشك أن « الزمن » ذو أهمة وقمة مالمة لمـن يقترض المال ويوظفه في التجارة والصناعة ، فماله إذن أن لا يعطى نصماً من ربحه من قد أقرضه المال ومكنه من الانتفاع به ? ويقولون : إن الزمن هو الذي على قدر طوله وقصره تكثر وتقل الإمكانيات لربح المدين ، فهل يتعسف الدائن إن كان 'نشكفتون قسمة ماله عــــلي حسب حلول الزمان وقصره ?

ولكن يواجهنا في هـذا المقام سؤال آخر هو: كيف وبأي طريق يعرف الدائن أن الذي يقترض منه المال ويوظفه في تجارة أو صناعة ، لا بـد أن تربح تجارته أو صناعته دون الن تلقى نوعاً من الجسارة ? ثم كيف يعرف أن ربحه سيكون

كذا وكذا في المائة فعليه أن يؤدي إليه نصبه منه مجساب. كذا وكذا في المائة ? ثم بأي وسيلة يعرف أن الزمان الذي يؤجل إليه مدينه ، لابد أن يرجع عليه كذا وكذا من الربح في كل شهر أو كل سنة حتى يقرر قيمته مجساب كذا وكذا من المال احكل شهر أو سنة ، _ فهـذه المسائسل وأمثالها يعجز محامو الرباعن الجواب عليها بشيء مقنع معقول ، والحق يعجز محامو الرباعن الجواب عليها بشيء مقنع معقول ، والحق لها قد قلما من قبل _ أنه إذا كان هناك شيء معقول في المعاملات التجارية والصناعية ، فانما هو « المشاركة » بنسبة يتفق عليها الفريقان في الربح والحسارة معاً .

المبرر الثالث للربا:

وتقول طائفة أخرى إن جلب المنفعة صفة ذاتية لازمة الرأس المال ، فاستغلال المرء لرأس مال غيره يجعل من حق الدائن عليه أن يطالبه بالربا ويلزمه أن يؤديه إليه كيفها شاء شهراً فشهراً أو سنة فسنة ، وأن رأس المال يقدر أن يكون مساعداً على إنتاج الأدوات الاستهلاكية وإعدادها ، لأن الإنتاج يكثرة رأس المال ويقل بقلته ، وأنه يمكن بمساعدة رأس المال أن تنتج أحسن البضائغ بمقادير وافرة ، وتوصل إلى الأسواق العالمية الكبيرة ، وأن البضائغ تكون،

قليلة ورديئة ولا يمكن إيصالها إلى الأسواق الكبيرة إذا كان رأس المال قليلًا ، مما يدل دلالة واضحة على أن جلب الربح صفة لازمة لرأس المال في حد نفسه ، فلذلك يصح القول بأن مجرد استغلال رأس المال يجعل من حق صاحبه أن ينال عليه الربا .

ولكن الحقيقة أن الدعوى بأن جلب الربح صفة ذاتية لمرأس المال غير صحيحة ؛ لأن هذه الصفة لاتتولد في رأس المال إلا عند ما يوظفه الإنسان في تجارة أوصناعة مشرة ولا يحكن إلا في مثل هذه الصورة وحدها . لكم أن تقولوا إن المدين عليه أن يؤدي إلى دائنه نصياً من ربحه لأنه ينتفع من ماله ويوظفه في عمل مشر ، أما الذي يقترض المال ليعالج نفسه أو أهل بيته أو يحكفن ميتاً من أقربائه فأي قدر اقتصادي ينشئه رأس المال لهذا المسكين ، وأي ربح مالي يجلبه إليه حتى يكون من حق الدائن أن ينال منه نصيبه ? .

ثم إن المال الذي يوظف في الفعالات الاقتصادية المشهرة الميس من شأنه أن يولد قيمة زائدة في كل الأحوال ، حتى تصح الدعوى على أساسه بأن جلب الربح صفة ذاتية لرأس المال ، فإنه كثيراً ما ينقص إذا وظيّف بكثرة في التجارة أو

الصناعة ، بل يرجــع بالخسارة على صاحبه . وإن الأزمات (Crisis) التي تنتاب الدنيا التحارية بين آونة وأخرى ، ليس لها من سبب إلا أن الرأسماليين عند ما يوظفون _ ولا ينفكون يوظفون ــ أموالهم في التجارة بصفة متتابعة يكثر عليه الإنتاج ويتضخم تبدأ أثمان البضائع تنخفض ، حتى أن التجاد لايبقي لهم أي رجاء في الربح لكثرة البضائع النازلة في السوق وانخفاض أَمَّانِهَا . زد على ذلك أنه إذا كان جلب الربح صفة ذاتية لرأس المال ، فإنما يتوقف ظهورها بالقوة على عوامل كثيرة أخــرى كجهود الذين يستغلونه وكفاءتهم وذكائهم وتجربتهم وبذلهم الشـــروط ، فقدَ رأس المال هذه الصفة ، بل قد تنقلب في اكثر الأحيان إلى جلب الحسارة ، ولكن الدائن في التعامــل للمدين ، فلا يكون له أي حق فيأخذ الربا من مدينه ، بل الذي يدعيه الدائن في التعامل الربوي أن استعمال ماله ـ في حد ذاته ــ يُلزم المــــدين أن يؤدي إليه الربا ، سواء أظهرت له منه صفة جلب الربح أم لم تظهر .

وإذا ما قلنا _ تسلمناً بالحدل _ إن رأس المال محـوز في حد ذاته صفة جلب الربح ويستحق عليه الدائن أن ينال نصساً من هذا الربيح ، فما هي القاعدة التي يُعرَف بها _ بصفة قاطعة _ أن رأس المال يجلب كذا وكذا من الربـح في كذا وكذا من المدة ? وأنه حتم على الذين يستغلون المال بالافتراض أن أن يؤدوا عليه الربا بسعر كذا وكذا شهرياً أو سنوياً ? وإذا قو اعد الحساب ، فإننا عاجز ون ـ على كل حال ـ عن أن نُعْرِفُ وَحِهُ الْمُقُولِيةُ فِيمَا إِذَا أَعْطَى الرَّأْسَمَالِي مَالُهُ سُنَّةُ ١٩٥٥مَ مؤسسة تحارية العشر سنوات ومؤسسة أخرى لعشرين سنة ، بالسعر الرائج في تلك السنة فإنه كيف وبأى وسيلة من الوسائل عرف أن جلب المال للربح سيظل طو ال السنين العشر أو العشرين الآتية على ماهو عليه اليوم ، ولا سما إذا كان سعر الربا في سنة ١٩٦٥ م مختلفاً عنه في سنة ١٩٥٥م، ولا بزال هذا الاختلاف يتسع حتى سنة ١٩٧٥ م : بموجب أي دليل يكرون من حق هذا الرجل الذي أقرض ماله في سنة ١٩٥٥ م مؤسسة تجارية لعشر سنوات ومؤسسة تجارية أخرى لعشرين سنة وحتم عليها أن تؤديا إليه نصيبه اليقيني المحتوم حسب السعر الوائج في سنة

١٩٥٥ مَ من الربح الذي قد يرجع وقد لايُرجع به عليها رأس المال في هذه السنوات المقبلة الطويلة ? .

المبزر الرابع للربا:

أما المبرر الرابع للربا ، فقد بذل في اختلاقه وتزيينه في اعين الناس ما لم يبذل في المبررات السابقة ، وهو : أن الإنسان يؤثر فائدة الحاضر ولذته على فوائد المستقبل البعيد ولذائذه الكثيرة . وأنه على قدر ما يكون المستقبل بعيداً ، تكون فوائده ولذائذه غير يقينية وهكذا تنحط قيمتها يوماً فيوماً . وذلك لعدة أسباب :

إن الذي مجتاج إلى شيء اليوم ، آثر عنده وأثن في نظره أن يقضي اليوم حاجته بنيله إياه من أن ينال في المستقبل شيئاً قد يكون .

٣ _ إن المال الذي يحضل اليوم نافع قابل الاستعمال فعلا؟

قهو من هذه الجهة فوق المال الذ**ي** سيحصل يوماً في المستقبل .

فلأحل هذه الأسباب إن فائدة الحاضر اليقينية آثر عند الإنسان من فائدة المستقبل غير البقينية . فالمال الذي يستقرضه المدين اليوم ، أثمن قيمة من المال الذي سيرده إلى الدائن غداً ، وإن الربا هو « القدر الزائد » الذي ينضم إلى المال عند مايؤديه المدين إلى الدائن ويجعله مساوياً في القيمة لذلك المال الذي كان أخذه من الدائن عند اقتراضه إياه . وذلك كمثل أن يذهب رجل إلى المرابي ويستقرضه مائة البرة ، فيتفق معه هــذا المرابي على أنه يطلب منه ١٠٢ ليرة بعد سنة ؟ فكأنها يتبادلان في في المستقبل . وكأن اللـ يرات الثلاث تساوي • الفوق » الذي يوجد بين قيمــة المال في الحاضر وقيمته في المستقبل من الوجهة النفسية لا الاقتصادية ؛ فما دامت لا تنضم هذه الليرات الثلاث إلى المائة ليرة بعد سنة ، فإن قيمتها لا تساوي قيمـــة ألمائة ليرة التي كانت قد أخذها المدين من الدائن .

نعم! من الظلم ألا نؤدي القسط اللازم من المدح إلى الدهاء الذي قد لعبت بده في اختلاق هنذا المبرد وتزيينه في أعين الناس، ولكن الحقيقة أن الفرق المذكور فيه بين القيمة

في الحاضر والمستقبل من الوجهة النفسية ، لايعدو أن يكون مغالطة ليس غير .

هـل مـن الحق في شيء أن الفطرة الإنسانية تعتقد أن الحاضر أثمن قيمةً من المستقبل ? فإن كان الأمر كذلك ، فما لأكثرالناس لاينفقون كل مايكسبون اليوم على فورهم بل يؤثرون أن يدخـروا نصيباً منه لمستقبلهم ? ولعلك لا تجـد واحداً من مائة رجل يستغني عن الفكر في مستقبله ويؤثر أن ينفق كل مـا بيده من المال على لذة اليوم ونعيمه . بــل الذي عليه ٩٩٪ من الناس ـ على الأقل ـ أنهم يضيقون على أنفسهم ويقللون من حاجاتهم ويريدون أن يدخروا جانباً من مالهـــم لقضاء حاجاتهم في المستقبل ، لأن الحاجات المتوقعة والأحوال المخيفة في المستقبل يكون تصورها الذهني في عين الإنسان أكبر وأهم من حقيقة الأحـــوال الحاضرة التي يجتازها اليوم طوعاً أو كرهاً . ثم ما الذي يبتغيه الإنسان من وراء المساعي و الجهود التي يبذلها في الحاضر ? هل يبتغي جما سوى أن يكون مستقيله باسماً سعيداً ? أليس الإنسان يستنفد كل ما تنتجه جهوده اليوم من الثمرات كيا يقضي الأيام الآتية من حياته براحة أكثر وطمأنينة أوفر بما يلقاه أيام حياته الحاضرة . ومسا

أمعن في الغباوة والسفاهة ذلك الرجل الذي يؤثر أث يجعل حياته الحاضرة ذات وفاهة وتنعم على أن يكون مستقبله سيئا أو أسو أ من حاضره. أما أن يصدرذلك من الإنسان على جهل منه أو سفاهة أو لكونه قد غلب على أمر همن شهوة موقتة مفاجئة ، فلا حجة به ، وإلا فمن المستحيل أن يقول بصحة هذا الرأي ومعقوليته رجل يكون قد أوتي حظاً من التفكر والتأمل.

ثم إننا نسلم بدعواهم القائلة بأن الإنسان لا يوى بأساً في أن يتحمل الضرر في المستقبل ليكون رغيد العيش مطمئن البال في الحاضر ، ولكن لا يمكن أن يصح بوجه من الوجوه الاستدلال الذي يقيمون بناءه على هذه الدعوى . وإذا قلنا أن قيمة . . ، ليرة حاضرة في التداين الوبوي تساوي ١٠٣ ليرة بعد مدة سنة ، فماذا ستكون صورة الواقع بعهد مضاء هذه السنة أي عند ما يذهب المدين إلى الدائن ليرد إليه ماله ? أو ما تساوي ١٠٠ ليرة في الحاضر مساوية له ١٠٠ ليرة في الماضي ؟ بل هل لا تكون ١٠٠ ليرة في الحاضر مساوية له ١٠٠ ليرة في الماضي و الماضي و الماضي و الماضي و الماضي و وهل يصح في نظر كم من حيث الميدا ، أن الماضي و الماضي ؟ وهل يصح في نظر كم من حيث الميدا ، أن الماضي و الماضي ؟ وهل يصح في نظر كمن حيث الميدا ، أن الماضي و الماضي ؟ وهل يصح في نظر كمن حيث الميدا ، أن الماضي و الماضي ؟ وهل يصح في نظر كمن حيث الميدا ، أن الماضي

كلما مرعليه الزمان وأوغل في القدم ، ارتفعت بل ظلت ترتفع قيمة بإزاء الحاضر على مر الأيام وكر السنين والأعوام ؟ وهل أن قضاء الحاجات الماضية أجدر بالقدر عندكم من قضاء الحاجات الراهنة حتى ترضوا بأن تبقى قيمة المال الذي كنتم أقرضتموه قبل مدة من الزمن وقد فرغتم من إنفاقه وجعلتموه نسياً منسيا ، فهل ترضون أن ترتفع هذه القيمة إزاء المال الحاضر بعد كل ساعة غمر عليه . وهل من الصحيح المعقول في خطركم أن تصبح الد ٢٠٠ ليرة التي أنفقتموها قبل سنة مثلاً مساوية لد ٢٥٠ ليرة اليوم ؟

معقولة سعر الربا :

فتلك هي الدلائل والبراهين التي يعرضها محامو المراباة لإثبات مشروعيتها بموجب العقل والعدل. وقد علمت من انتقادنا لها أن العدل و المعقولية لاعلاقية لهما أصلا بهدا الشيء الخبيث. والحقيقة أنه لايمكن أن يثبت ولو بأي دليل قوي وجه الصواب في الربا لافي أخذه ولا في أدائه، ولكن من العجب العجاب أن هذا الشيء على قدر ما كان منافياً للمعقولية ، قد عده العلماء والمفكرون في الغرب من الأمور المسلم بها بداهة ، فهم بعد أن فرضوا معقولية الربا

حقيقة ثابتة مفروغاً من أمرها ، ضقوا نطاق بحثهم في أن سعر الربا « معقول » . وقاما تجـد في مؤلفات أهـل الغرب المعاصرين بحثًا في : هل الربا في حد ذاته شيء جدير بالأخذو الأداء أم لا ? وانما تكون البحرث التي تحتويها مؤلفاتهم في معظم الأحوال في أن ◙ هــذا ∢ ــ مثلا ــ سعر غير معقول ومتجاوز للحد وهـو هدف للاعتراض ، أو أن ﴿ ذَلَـكَ ﴿ سَعَرَ مَعْقُولَ سعر للربا يمكن أن يعد معقولا ? . ولنضرب الصفح قليلا عن أن الشيء الذي لايمكن إثبانه معقولا في حدداته ، لايكادينشأ السؤال عـــن كون سعره شيئًا أصلا . وإنما نربد _ بصرف النظر عن هذا السؤال _ أن نعرف أن سعر الربا يحكن أن يعد شيئًا فطرياً ومعقولاً ? ، وما هو المقياس الذي تقاس بـــه معقولية « هذا » السعر وعدم معقولية ، ذلك » ؟ وهل يتعين سعر الربا في التعامل الربوي الجاري في الدنيا على أساس عقلي السؤال ، عرفنا ، كحقيقة ثابتة ، أن الدنيا ماو ُجد فيها للآف شيء يعرف « بالسعر المعقول للربا » فــان مختلف الأسعار قــد قر رت أسعاراً معقولة في مختلف الأزمان ، ثم 'قر"رت نفسها

أسعاراً غير معقولة فما بعد ، بل إن السعر المعقول في مكان غير ماهو في مكان آخر . فقد كان ١٥ إلى ٦٠٪ سنوياً سعراً معقولاً مشروعاً في العهد الهندوكي القديم عـ لمي حسب ما صرح به فيلسوفهم الكبير كوتلية (Koutilya) بــل كان يرتفع عنه بعض الأحيان إذا كان الخطر أكثر . وإن المعاملات المالية التي كانت تعقدها الولايات الأهلية الهندية مع المرابين الوطنيين في جانب ومع شركة الهند الشرقيــة الانكليزية East - Indian Company في الجانب الآخــر في الشطر الأخير من القرن الثامن عشر والشطر الأول من القرن التاسع عشر ، كان سعر الربا فيها عامة ٤٨ ٪ سنوياً وقد نالت الحكومة الهندية القروض الحربية في الحرب العالميــــة الأولى (۱۹۱۶ - ۱۹۱۸) بسعر ۲٫۵٪ سنو باً ، وقد ظـــل سعر الربا في الشركات التعاونية في ما بــــين سنة ١٩٢٠ و ١٩٣٠ يتراوح بين ١٢ و ١٥ ٪ سنوياً عامة ، وقد ظلت محاكم الىلاد في ما بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ تحكم بأن ســــعر الربا على نحو ٩ ٪ سنوياً سعر معقول عادل . وقد تقرر سعر الربا في مصــــــرف الإحداد الهندي (Reserve Bank of India) ٣ / سنوياً وعليها ظل أثناء زمن الحرب كله ، بل قد ظلت الحكومة تنال القـروض بِسعر جُ ٢ ٪ سنوياً أيضاً .

هذا ما عليه الحال في قارتنا الهندية . وإنك إذا نظرت نظرة في ما عليه الحال في البلاد الأوربية ، وجدته لا مختلف عنه اختلافاً كبيراً . فقد تقرر في انكلترا في أواسط القرن السادس عشر أن ١٠ ٪ سنوياً سعر معقول للربا ، ومـا زالت بعض المصارف المركزية في أوربة حوالي سنة ١٩٢٠ تجـري معاملاتها الربوية على سعر ٨ أو ٩ ٪ سنوياً ، وإن القروض التي نالتها الولايات الأوربية في هذا العهد بواسطة هيئـــة الأمم المتحدة ، كان سعر الربا فيها يساوي هذا القدر تقريباً ، ولكنك إذا ذكرت اليوم هذا القدر من سعر الربا لأهــــل ولكنه سلب للناس أموالهم . وحبث توجهت اليــوم وجدت سعر الربا ه و٢ ٪ سنوياً و ٣ ٪ سنوياً وأكبر سعر الربا يوجد اليوم في العالم لا يزيد عن ٤٪ سنوياً ، بل قــد يؤول الأمــر بعض الأحيان إلى ﴿ و ﴿ / سنوياً ولكن السعر الذي مديحه قانون ١٩٢٧ للمر أبين الذين يقر ضو بن العامة ، هو ٨٨ ٪ سنوياً وأن السعر الذي يناله المرابون من زبائنهــــم بواسطة

الحجاكم الامريكية يتراوح بين ٣٠ و ٢٠ / سنويا . فقـل لي بالله أي من هذه الأسعار سعر فطري معقول ?

ثم تقدم خطوة أخرى وتفكر : هل من المكن أن يوجد في الدنيا سعر معقول فطري للربا في واقع الأمر ? ولعمــــر الحق إنك على قدر ما تزداد تأملًا في هـذه المسألة ، بدلك عقلك على أن تعيين سعر الرباعلي الوجه المعقول لا يكن إلا إذا كان الربح الذي يناله المدين من ماله الذي يستقر ضـــــــه من الدائن معلوماً بالتعيين . فلو كان من الممكن أن يُعرف بالتعيين أن يساوي ٢٥ ليرة مثلًا ، لكان من الممكن القول بأن خمس ليرات أو أربع أو . . . من هذا الربح نصيب فطري معقول لمن ظل ماله تحت الاستغلال طوال السنة . ولكن من الظاهر انه لا يمكن أن يعين الربح الذي يحصل باستغلال المال على هذا الوجه " ولا أن يراعي عند تعيـين سعر الربا في السوق أنه كم من الربح سيناله المدين باستغلال المال الذي يستقرضه " وهــل سيعصل منه على شـــيء من الربح أم لا ? بل الذي محصل في وَاقْعُ الْأَمْرُ ، أَنَّ المُرَابِي يَعْيَنُ قَيْمَةً دَيْنَهُ – وَهِي سَعْرِ الرَّبَا – على حسب ما يجد عليــه المدين من الاضطرار والمسغبة وأن التجار يرفعون سعر الربا أو مجفضونه في المراباة التجارية عـــــلى أسس أخرى ليست على أدنى صلة بالعقل والإنصاف .

أسباب سعر الربا :

والذي يكون نصب عين المرابي عامة في المعاملة الربوية ، هـو ما يكون عليه المستقرض من الفقر والبؤس والاضطرار وأنه إلى أي حد تسوء حاله إن لم بنل منه الدين . فعلى أساس هذه الأمـور يقضي الدائن في نفسه ، ماذا ينبغي أن ينطالب بـه المـدين من الربا ? فإن لم يكن فقره شديداً وحاله سيئة وكان لا يستقرض مالاً كثيراً ، كان سعر الربا قليلاً ، ولكن بالعكس من ذلك إن سعر الربا يرتفع على قدر ما يكون فقره مدقعاً وحاله سيئة وحاجته إلى الدين شديدة حتى أنه إذا كان لرجل فقير وكد عند الاحتضار وهو لا يجد في جيبه من المال ما يمسك به رمق حياته فيضطر أن يذهب إلى هـذا المرابي واستقراضه شيئاً من المال ، فلبس أي سعر كبير الربا يطالبه به بسعر الاعبر عير معقول » ولو بلغ ٠٠٠ أو ٠٠٠ / .

أمـــا الأسس التي يعين التجار ويرفعون أو يخفضون عليها سعر الربا في سوق المراباة ، فللاقتصاديين فيها مذهبان : تقول طائفة منهم إن قانون «العرض والطلب» هو أساسه. فإذا قل الراغبون في استغلال المال و حشرت الأموال القابلة للاقراض ، يكون سعر الربا منخفضاً ، بل لا يزال ينخفض ، حتى إذا انخفض كثيراً ، انتهز الناس الفرصة السانحة وبدؤوا يستقرضون المال لاستغلاله في تجاراتهم أو صناعاتهم . ثم بدأ طلب المال يشتد ، والأموال القابلة للاقراض تقل ، بدأ سعر الربا يرتفع حتى يبلغ الحد الذي ينتهي عنده الناس عن استقراض المسال .

فا معنى ذلك ? معناه أن الرأسمالي يأبي أن يعامل الرجل التاجر أو الصانع معاملة المشاركة ويجعل لنفسه نصيبا من ربحه الحقيقي على الوجه المعروف المعقول ، وإغا يقول على وجه التخمين : إن هذا الرجل الذي يقترض مني المال سيحصل على كذا وكذا من الربح من تجارته ، فينبغي أن أنال على مل أقرضته من مال كذا وكذا من الربا. وفي الجانب الآخر يعمل الرجل التاجر أيضاً فكرته ويقدو على وجه التخمين أن المال الذي أنا آخذه من هذا الرأسمالي ، من المكن أن أنال منه كذا وكذا من الربح على الأكثر ، فلا ينبغي أن منه كذا وكذا من الربح على الأكثر ، فلا ينبغي أن يكون الربا أكثر من كذا وكذا . فكأن كلاً منها لا يعول يكون الربا أكثر من كذا وكذا . فكأن كلاً منها لا يعول

إِلَّا عَلَى السَّحْمَينِ وَالْحُرْضِ : يَبَالَغُ الرَّأْسَمَالَى دَائًا فِي تَخْمَينَ الرَّبْحَ الحاصل من التجارة ولا يغيب عن ذهن التاجير الذي يستغل المال في التجارة بالاستقراض أبدأ ما قد يصيب التحيارة من الحسارة والبوار مع رجائه في الربيح . فمن أجل ذلك لا يزال شيء كالمشاكسة والمصارعة يحصل بدنها مكان أن يكون بدنها التعاون والتناصر . وذلك أن التاجر عند ما يريد أن يوظف المال في التجارة على رجاء منه في الربح يوفع الرأسمالي قيمـــة ماله ، ولا يزال يوفعها حتى لايكاد أحد من التحار يوجو الربح الغالي . وعلى هذا يمسك التجار أبديهـــم عن توظيف المال في تجاراتهم ويقف سير الرقي الاقتصادي دفعة واحدة . ثم عند ما نفسه قائماً على شفا حفرة من الهلاك ، مخفض المرابي سعر الربا إلى درجة تجعل التجاد والصناع الموظِّفين|المال في تجاراتهــــم وصناعاتهم بالاستقراض يوجون بعض الرجاء في الربح فيبدأ رأس المال يَرِ د سوق التجارة والصناعة مرة أخرى . فالظاهر من هـذا أنه لو كان التعاوث بين رأس المال والنجارة على الشروط المعقولة لسار وما زال يسير نظام الدنيا الاقتصادي

على الطريق السوي بالأمن والسلامة ولكنه لما فتح القانون باب. المراباة للرأسمالي ، سرت روح القمار والميسر في ما بين رأس. المال والتجارة من العلاقة ، وبدأ ينخفض سعر الربا مرة ويرتفع أخرى ، على نحو ما يحصل في القهاد والميسر ، وهكذا لا تزال. حياة الدنيا الاقتصادية مصابة بأزمة شديدة داعة .

وتقول طائفة أخرى إن الرأسمالي عند ما يؤثر أن يبقي، ماله تحت يده حتى يستغله إذا شاء، يوفع عليه سعر الربا ولكنه عندما تخف في نفسه هذه الرغبة _ في أن يبقي ماله تحت يده ولا يستغله إلا هو نفسه _ فإنه يحقض عليه سعر الربا . وأما «لماذا يؤثر الرأسمالي أن يبقي النقد تحت يده » ? فجواب هؤ لاء القوم عليه : أن لذلك أسباباً الأول منها أنه لابدأن يكون عند الرأسمالي قدو من المال في كل حين لبعض حاجاته الشخصية أو التجارية . والثاني أن الرأسمالي يجب أن يحكون عنده مقدار من المال للأحوال الطارئية والحاجات المفاجئة كانفاق غير عادي في أمر شخصي أو صفقة رابحة قد تعرض له على غير حسبان منه . والثالث _ وهو أهم هذه الاسباب _ أن الرأسمالي يجب أن يكون عنده في كل حين مبلغ كبير من الرأسمالي يحب أن يكون عنده في كل حين مبلغ كبير من الرأسمالي يحب أن يكون عنده في كل حين مبلغ كبير من الرأسمالي يحب أن يكون عنده في كل حين مبلغ كبير من النقد ليستفيد به إذا ما قل النقد واوتفع سعر الربا في السوق في النقد ليستفيد به إذا ما قل النقد واوتفع سعر الربا في السوق في

المستقبل. ولكن السؤ ال الذي ينشأ بهذا الصدد هو: هل هذه الرغبة _ في أن يبقى عنده في كل حين من المال ما ينتفع به في الأحو ال غير العادية _ التي تنشأ في قلب الرأسمالي ، هل تعتريها الحفة والشدة حتى يظهر أثرها بصورة ارتفاع سعر الرباو انحفاضه في السوق ? فيقولون جو اباً على هذا : نعم إن هـنه الرغبة تشتد مـرة لمختلف الأسباب الشخصية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، فعندئذ يوفع الرأسمالي سعر الربا وهكذا تحدث الرغبة اللهباب أخرى مثلها ، فعندئذ يخفض سعر الربا وهناك يسدأ الناس يستقرضونه المـال بكثرة لاستعلاله في التجارات والصناعات .

العبر الحق إنك إذا دققت النظر في هذا التأويل المليح في طاهره ، وجدت أن لاأساس له من الحقيقة ، لان الحاجات البيتية والحاجات التجارية الشخصية لاتتأثر على أساسها رغبة الرأسمالي - رغبته في أن محتفظ عنده في كل حين من أحيانه بقدر من المال - في أكثر من ه / من رأسماله في جميع حالاته المادية وغير المادية ، في لا عبرة بالسبين الأولين أصلا ، وإنما السبب الذي لأحه ملك الرأسمالي ه في / مسن ماله مرة

ويدفعه أخرى إلى سوق الدَّين ، إنما هو السبب الثالث فقط ٣ وأنت إذا جزأت هذا السبب ، تبين لـك أن الرأسمالي لايزال ينظر بعين ملؤها الأثرة وسوء النية في مايطرأ على الدنيا وعملي بلاده ومجتمعه مسن الحوادث والتغيرات ، فتارة تلمح خــلال هذه الأحوال آثار مخصوصة بحب على أساسها أن يبقي عنده دوما ذلك السلاح الذي يتمكن بــه مـــــن استغلال مصائب المجتمع وآفاته ومشاكله ويضيف إليها أمثالها حتى يزدادمـــع الايام وفاهمة وتمولا ؛ فيمسك عنده المال للقمار ويرفع عليه سعر الربا ويمتشع دفعة واحدة عن أن يدفع ماله إلى تجارة أو صناعة ويفتسح عسلي المجتمع باب الكارثة المعروفة بكساد التجارة . حتى إذا ماوجد نفسه قــد قضى وطره إلى آخر غاية يستطيعها من أكل الحرام ، ولم يبق أمامه أي إ. كان آخر للفائدة " ورأى أن قد اقترب من حدالخسارةوالبوار " خفت في نفسه الخبيثة الرغبة في إمساك المال فنادى في المشتغلين بالتجارة يغريهم بقلة سعر الربا أن هلموا إليَّ عباد الله فان عندي مقداراً وافراً من المال تأخذونه مني بالسعر الزهيد .

إن هذين التأويلين لـهُمُمَا اللذات جاء بهما الاقتصاديون الجـدد في هذا الزمات لسعر الربا ، وهما تأويلان لا يساورنا

الريب في صحتها في ذاتها ، إلا أن السؤال الذي يثور بهدا الصدد ، هو ، كيف يتغين أو يمكن أن يتعين أن السعر «المعقول الفطري » الربا بأي من هذين التأويلين ? فإما أن نبدل مفاهيم كلهات العقل و المعقولية والفطرة وإما أن نسلم أن سعر الربايتعين ويرتفع وينخفض بأسباب تكون أعرق في عدم المعقولية على قدر ماتكون معقولية الربا نفسه قليلة -

المنفعة الاقتصادة للربا وحاجة الانسان اليه:

ِثَمْ إِنَ البَحِثُ الذِي يَثْيُوهُ مُحَامُو الرَّبَا بَعَدُ ذَلِكُ هُو أَنَّ الرَّبَا حَاجَةُ اقْتَصَادِيَةً وَلَهُ مِنَافِعٍ لَا يُمَكِنَ حَصُولُهَا بِدُونَهُ ﴾ وهَاكُ فَبَا يلي ﴾ خلاصة البراهين التي يؤيدون بها دعواهم :

ا _ إغما يتوقف الاقتصاد الانساني في جميع فعالاته على اجتماع المال ، ولا يكن أن يجتمع إلا بأن يضيق الناس دائرة حاجاتهم ويكبحوا من جماح رغباتهم ، ولا ينفقوا على أنفسهم كل مما يكسبون ، ويقتصدوا في الانفاق ويوفروا جانباً من مكاسبهم . وهذا هو الطريق الوحيد لاجتماع المال وادخماره ، ولكن لا يتيسر للانسان أن يوضى بتضييق دائرة حماجاته والكبح من جماح رغباته والاقتصاد في إنفاقه إذا كان لا ينال

على هذا الضبط للنفس شيئاً من الأجر ? فالربا هو « الأجر » الذي يحمل رجاؤه الناس على الاقتصاد في نفقاتهم والتوفير من أمو الهم ، وإنكم إذا حرّمتموه عليهم ، فلا بدأن ينقطع الناس عن ادخار ما يفضل من دخلهم مع أنه هــو الوسيلة الوحيدة لاجتاع المال لختلف الحاجات الفردية والجاعية .

٧- إن أسهل طريق لدفع المال إلى الفعالات الاقتصادية أن يظل مفتوحاً في وجوه الناس باب إعطاء مايفضل عندهم من أمو الهم بالوبا . وهكذا فإن الطمع في الوبا يجعلهم يدخرون المال ، وهو الذي لا يزال يحملهم على ألا " يهملوا مايتوفر عندهم من أمو الهم ، ويسلموه إلى من يوظفونه في التجارات والصناعات وغيرهما من الشؤون المثمرة ، ويأخذوا منهم الوبا بسعر يتم الاتفاق عليه بينهم وبينهم . وأما إغلاق هذا الباب ، فها معناه أن ينعدم عامل من أهم عوامل اجتماع المال فحسب ، بل معناه أن ينعدم عامل من أهم عوامل اجتماع المال فحسب ، بل معناه الاستغلال في التجارة والصناعة .

٣ ـ ليس ما يسديه الربا من الخدمات إلى الانسانية أنه يحمل الناس على جمع المال ، ثم يسخر همذا المال المجموع للانتفاع به في النالات الاقتصادية المشهرة فحسب ، بل همو

الذي مجول بينه وبين أن يستعمل في طرق غير نافعة الوات سعره هو الذي يغظم الاقتصاد على أحسن الخطوط وأقومها ويجعل وأس المال لا يتوظف من مختلف المشاريع التجارية أو الصناعية إلا في ما هو أكثرها جلباً للمنفعة والربح ولا نكاد نعرف طريقاً آخر غير الربا يميز النافع من غير النافع والأنفع من النافع من بين مختلف المشاريع العملية ، ثم يوجه المال إلى أنفعها وأكثرها جلباً للربح . وإنكم إذا أنعيم الربا ، لا يكون من نتيجته إلا أن يصبح الناس ينفقون أموالهم غير مكترثين للعواقب ، أو إذا اكترثوا لها مثلاً يوظفونها في مايشاؤون من الشؤون المالية النافعة وغير النافعة بدون أي اهتام بالربح أو الحسارة .

إ _ و لا شك أن الدّين من حاجات الحياة الانسانية التي لا بــد منها للافراد ولا للجماعات ولا للحكومات . فالافراد تمسهم الحاجـة إلى الاستقراض لشؤونهم الشخصية ، كما أن التجار في حاجة إليه دوماً ولا يمكن أن تسير بدونه شؤون الحكومات البتة . فكيف يمكن أن يحمل الدين بهذه الكثرة على النطاق الواسع بالصدقات والتبرعات فحسب ، لأنكم إذا لم تغروا أصحاب الاموال بالوبا ولم تجعلوهم مطمئنين إلى أن الربا

لن يزال يحصل لهم مع وأسمالهم ، فقاما يوضون بالإفراض " مما يؤثر تأثيراً سيئاً في الحياة الاقتصادية بأسرها. إن الرجل البائس في هذه الأبام يحصل من المرابي ما يمسك به رمق حياته ويقضي به حاجاته في أيام العسر والبؤس ، وما ذلك إلا بفضل الربا فقط ، فإن المرابي لولا طمعه في الربا " لما أقرضه أبداً ، ولا بد عندها أن تبقى حاجته غير مقضة مها كان احتياجه شديداً . وكذلك فإن التاجر في هذه الايام ينال القرض الربوي بكل سهولة في أحواله الحرجة ويقضي حاجته ، ولكنكم إذا أغلقتم في وجهه هذا الباب " فلا بد له من الافلاس عند كل خطوة في حياته التجارية . وكذلك الحكومات ، فإنها إغا تسد حاجاتها بالقروض الربوية فقط ، وإلا فكيف لها أن تجد رجالاً يبسطون لها أيديهم ويتصدقون عليها عبالغ كبيرة من المال كل يوم جديد ?

هل الرباشيء نافع لامندوحة عنه الانسانية في واقع الاُمر

هذا ، وتعال نستعرض الآن كل واحدة من هـذه « المنافع » و « الحاجات ، المذكورة ونتبين هـل هي حقاً منفعة وحاجـة أم لا يعدو أمرها أن تكون وسوسة ، نسطان ؟

إن أول خطأ يرتطم فيه الاقتصاديون في الغرب اليوم هو ظنهم أن تقصير الأفراد في الانفاق وجمعهم المال شي. نافع لا مندوحة عنه لحياتهم الاقتصادية . مع أن الحقيقة على العكس من ذلك وهي أن الرقى والرفاه الاقتصادي انما يتوقف بمجموعه عملي أن يظل يباع ويستهلك في السوق كل ما 'بنتجه المجتمع بمجموعه مسن أدوات المعيشة كما تظل دورة الإنتاج والاستهـــلاك بسرعة واتزان . ولا يمكن أن تحصل هـــذا إلا إذا كان من عادة الناس عامة أن ينفقوا ا ينالون من الثروة أثناء سعيهم الاقتصادي بسعة قلوبهم الى درجة أنهم إذا نالوا من الثروة ما يزيد عن حاجاتهم حوَّلوه الى الفقراء والمعوزين مــن أفراد الجماعـة ليمكنوهم مـن الإسهام الى جانبهم في اشتراء مرافق حياتهم اللازمة ، واكنكم تلقنون الناس ـ بالعكس من ذلك _ أن الذي ينال م_ن الثروة مايزيـد عـن حاجاتــه فليمسكه ، و أن من ينال منها مايكفي لحاجاته فليبخل به ، وغيرهما ، وليكف نفسه عن قضاء كل مـــا أمكنه ألا يقضيه منحاجاته وأن على كل فرد من أفر اد الجماعة أن يجمع عنده أكثر مايقدر على جمعه من المال .وذلك ماتعدون من نفعه أن رأس المال يوتكز في أيد قلبلة ، فنُسَخَّر لترقبة التجارة والصناعة

والارتفاع بشأنها . ولكن الحق أن ذلك شيء ضار بدل أن يكون فافعاً ، فإن من مضاره أن البضائع الغاصة في السوق يبقى معظمها بدون أن يشتريها الناس لحاجاتهم ، لأن الذين لهم قدرة محدودة على الشراء لايستطيعون أن بشتروا كثيراً من أدوات حاجاتهم لعمدم قدرتهم عمملي اشترائها ، وأما الذين يستطيعون أن يشتروها على قدر حاجاتهم ، فلا يشترون الجزء التوفير . وأما الذين عندهممن قوة الشراءمايزيد عن حاجاتهم، فيأبون أن بحولوه إلى غيرهم بمن تعوزهم ويمسكونه عندهم. فإذا بقيت الحال عـلى هذا في كل دورة اقتصادية مدة مـــن الزمان وظل من عندهم من قوة الشهراء مايكفيهم أو يزيد عن حاجاتهم لايستنفدون معظمها في اشتراء المنتجات الموجودة في السوق ولا يعطونه غيرهم ويمسكونه ويمخلون بــــه فإنــه لايكون من نتيجة كل ذلـك إلا أن يبقى في كل دورة الجزء الأكبر من إنتاج الجماعة الاقتصادي كاسد . ثم إن قلة استهلاك المال هذه تؤثر تأثيراً غــيو محمود في معاش الناس ، بمــا يؤول طبعاً الى النقص في دخلهم . وأن هذا النقص في دخلهم لايزال يحدث النقص ويوسع دائرته في استهلاك البضائع حتى يسبب اجتاع المال عند شرذمة قليلة مسن أفراد الجماعة والبؤس والشدة والفقر والفاقة عند أغلبية أفرادها ، مما ينغص راحسة هؤلاء الأفراد القليلين ويكدر صفوحياتهم في آخر الأمر ، لأن الثروة التي يجمعونها ويقلبونها للاستثمار المزيد بدل أن ينفقوها في اشتراء البضائع وأدوات الحاجة الغاصة بها السوق، أين يمكن أن يباع ويستهلك ما ينتجون بها من المنتجات ?

وإذا تفكرت في هذه الحقيقة ، علمت أن حاجة الإنسانية الاقتصادية الحقيقية هي إزالة الأسباب التي لأجلها عمل الناس إلى جمع الثروة والبخل بها بدل أن ينفقوها أو يعطوها غيرهم من ذوي الحاجات . وما يقتضيه فلاح الجماعة الاقتصادي أن يعمل في جانب على نطاق اجتماعي على خلق ظروف يطمئن فيها الناس بنيل العون والمساعدة عند حاجاتهم وشدائدهم حتى لا يشعروا بحاجة إلى جمع المال أصلاً . وفي الجانب الآخر ينبغي أن تنفرض الزكاة على الثروة المجموعة حتى يقل في الناس بزء من الثروة التي قد تبقى مرتكزة على كل هذا ، يصل إلى من يكون نصيبهم من دوران الثروة قليلاً . ولكنكم تطمعون من يكون نصيبهم من دوران الثروة قليلاً . ولكنكم تطمعون الناس في الربا وتذكون فيهم نار بخلهم الطبعي وتحثون الذين

ليسوا بالبخلاء منهم على أن يجمعوا المال بدل أن ينفقـــوه في اشتراء أدوات حاجاتهم . ثم إذكم إن كنتم تأتون إلى السوق بما يجتمع بهذا الطريق الحاطىء المناقض للمصلحة الجماعية من المال تبتغون به الأرباح " فإنما تأتون به إليها من طرق الربا " وهو ظلم آخر منكم للمصلحة الجماعية . ونقول إن هذه الثروة المجموعة لو وظفها الرأسمالي في التجارة على أن ينال نصيب ما تعود به هذه التجارة من الربح على نسبة معلومة ، لما كان بذلك بأس البتة . ولكنكم إنما تأتون به إلى السوق على أن يحصل الرأسمالي على كذا وكذا في المائة من الربح شهرياً أو سنوياً سواء أربحت النجارة أم خسرت وسواء أكان ربحها كثيراً أم قللًا . فبكذا أصبتم الاقتصاد الاجتماعي بالمضرة مرتين : مرة بأنكم أمسكتم المال ولم تنفقوه في اشتراء بضائع الجماعــــة الاقتصاد الجماعي، ما رجعتموه إليه على مبدأ المشاركة والمضاربة بل أقرضتموه تجارة الجماعة وفرضتموه عليها فرضــــــأ حيث قد ضمن له قانونكم بالربح اليقيني الدائم. فكأن الذي عليه الحال الآن لأجل نظامكم الاقتصادي الخاطيء، هو أن كثيراً من أفراد المجتمع يمسكون ما بأيديهم من قوة الشراء ويقرضونه

المجتمع نفسه بصورة « الدين الربوي » بدل أن يصرفو « إلى اشتراء منتجات الجماعة ؛ وقد أصبح المجتمع المسكين حيرات _ ولا بزال بزداد حيرة فوق حيرته ــ لا يدري كيف مخلص نفسه من أداء هذا الدين مع رباه لأن البضائع التي ينتجها بهذا المال لا تستبلك في السوق إلا يصعونه شديدة وإن هذه الصعوبة لا تؤال تشتد يوماً فيوماً ، فإنها لا يشتريها مئات الألوف من لانهم يسكون ما عندهم من قوة الشراء ليولدوا بها مزيداً من المال ويقرضوه غيرهم من أفر اد الجماعة بالربا . تقولون إن من فوائد الربا أن الرجل الثاجر يضطر لاحله أن يتحنب الإسراف في إنفاق المال ويجتهد أن يستعمله في أنفع الطرق وأعودها عليه بالربح . تقولون إن من كرامة سعر الربا أنه هو الذي يقـوم بمهمة إرشاد التجارة إلى أقوم الطيرق وأنسبها بكـــــل هدوء وطمأنينة وأنه ليس إلا من فضله أن المال ينتخب لجريانه أنفع الطرق التجارية المكنة . ولكن الحق أنـكم إذا أزحتم الستار عن وجه قولكم المزخرف هذا ، ظهرت لكم الحقيقة الناصعة من تحته ، وهي أن أول خدمة أنجزها الربا للانسانية أن حاول إنساءها كل تفسير ممكن لكامتي " الربـــح " و « المنفعة » إلا

فه كذا قيد نال المال ما كان يفتده من قبل من الانقطاع والتفرد ، فهو إذا كان من قبل قد ينتقل إلى طرق محصل منها. ربح غير الربح المالي ، فقد أصبح الآن لايتوجه إلا إلى طرق يكون فيها عــلى يقين تام مــن الربــج المالي . ثم إن الحدمة الثانية التي أسداها الربا إلىالانسانية بفضل سعره، أن أصبحت منفعة الرأسمالي وحده ـ لا ربح المجتمـع بأجمعه ـ هي المقياس لاستغلال المال . وصار يعد من منافع الربا مساعدته الرأسمالي على أن يقضى في نفسه أن لاينفق ماله إلا في صناعة أو تجارة راجعة عليه بربح قدره ٦ ٪ سنوياً _ مثلًا _ أو أكثر ، وبرى أن ليست كل تجارة أو صناعة ترجع عليه بأقل من هــــذا القدر من الربع ، بقاب له أصلاً لأن يوظف فيها شيئًا من ماله . فلنفرض الآن _ على سبيل المثال _ أن الرأسمالي يعرض له مشروعان : مشروع لبناء مساكن تكون في الوقت نفسه مريحة السكني ورخيصة الكراء حتى يتمكن الفقراء من استئجارها بكل سهولة ، ومشروع آخر ابناء عمارة فخمة للسينما . فأما المشروع الأول ، فإنما يرجع عليه بربح قدره أقل من ٦ ٪ سنوياً وأمــا المشروع الثاني فيرجى منه ربــح قدره

أكثر من ٦ / سنوياً . نعم لقد كان من المكن من قبل أن يُوجِـه الرأسمالي مـاله إلى المشروغ الأول ، أو أن يحس مجاجة إلى الاستخارة متردداً بين المشروع الأول والثاني ، ولكين مـن فضل سعر الربا أنه يهتدي بدون أدنى تر دد أو تريث إلى طريق المشروع الثاني دون أن يعير المشروع الأول أي التفات أو اهتمام . ثم إن من كو امة سعر الربا أنه يجمل الوجل التاجر أو الصانع ، بل يضطره اضطر اراً ، إلى أن ستنفد كل ما في وسعه من الجهود في أن يكون ربحه من تجارته أوصناعته _ على كل حال _ فوق الحد الذي قد رسمه له الرأسمالي ، وألا والأخلاق . فمثلا إذا كان هناك وجل قد أنشأ شركة للفيلم بمال استقرضه بالربا بسعر ٦ / سنوياً ، فلا بد أن مختار لنفسه من الطرق ما يبقى به ربحه على كل حال أكثر من هذا السعر ١ فهو إذا لم محصل لهذلك بإنشاءالأفلام ذات الروايات النزيهة من الوحمة الحُلقية والنافعة مـن الوجمة العلمية ، يضطر إلى إنشاء الأفلام ذات الروايات الخليعة الداعرة ويحاول تزييتها في أعين الناس وإعلانها فيهم بطرق تثير عواطفهم السفلي وتنجرف بهمإلى دار السينا لرؤيتها دون أن يبالوا بشيء من الأخلاق والشرف والفضلة .

فهذه هي حقيقة المنافع التي تحصل عندكم بالربا ولا سبيل. لحصولها غير الربا . وعليكم أن تستعرضوا الآن = الحاجة » التي تدعون أنه لا يمكن سدها بشيء غير الربا :

لاشك أن الدَّنْن من حاجات الحياة الانسانية . مجتاج اليه الافراد في حاجاتهم الشخصية ، ويكثر عليه الطلب داءًــاً في. التجارة والصناعة والزراعــة وغيرها من الشؤون الاقتصادية كما أن المؤسسات الاجتماعية _ وفيها الحكومة نفسها _ تكون. دائمًا في حاجة شديدة إليه، ولكن من الخطأ القول بأن حصول الوضع السيء الذي لا يحصل فيه الذين بغير الربا للافراد ولا للامم إلا لأنكم أمجتم الربا عـــوجب القانون ؛ حرٌّ موه أولاً" وتبنُّو السمع الاقتصاد ذلك النظام الذي قد جاء به الاسلام للأخلاق ، تج_دوا كيف بنهال القرض بكل سهولة وبكل كثرة للحاجات الشخصية والاجتماعية بدون الربا ، بل وكيف تنهال العطايا والمنج على الافراد والامم من كل جانب 4 وقد برهن الاسلام على ذلك فعلًا. قد ظل المجتمع الاسلامي لقرون عديدة يسير شؤون اقتصاده على أحسن ما يُشَصَو رمن الطريق بدون الربا ، وما جاء عليه قبل هذا العصر الربوي النجس حين من

الدهر يكون قد مات فيه رجل مسلم ثم بقي بدون كفن ولا دفن لان وارثه ما نال القرض بدون الربا " أو تكون صناعة المسلمين وتجارتهم وزراعتهم قد باءت بالحسارة والبوار لا لشيء إلا أنه ثبت أن حصول القرض الحسن حسب حاجاتهم التجارية والصناعية والزراعية مستحيل " أو تكوون الحصومات الاسلامية ما نالت الأموال لمشاديع كانت تنويها للمصلحة العامة أو للانفاق في الجهاد لا لشيء إلا لأن الأمة ما رضيت أن تقرضها بدون شيء من الربا . فإذن لا تحتاج دعواكم هذه وأنه لا يمكن تحققه والعمل به وأنه لا يمكن أن يقوم بناء الاقراض والاستقراض إلا على أساس الربا فقط _ إلى ود منطقي ٤ فإنناقد أثبتنا خطأه بتعاملنا اللاجتاعي إلى عدة قرون متوالية .

أما كيف يمكن فعلا حصول الدين لحاجات هـذا الزمان الاقتصادية بدون الربا ، فهو مجث لا يدخل في موضوع هـذا الباب ، وسنتكلم عليه في الفصول الآتية من هـذا الكتاب إن شاء الله .

الفصلاليتاني

مض رّالرّب

قد أثبتنا ، في الفصل السابق ، أن الربا ليس بشيء معقول ، وأنه لا يقتضيه الغدل ولا مجتاج إليه الانسان في اقتصاده ، وليس فيه ، في حقيقة الامر ، ناحية للمنفعة . إلا أن حرمية الربا لا تقوم على هذه الأسباب السلبية فحسب ، بل السبب الحقيقي فيها أن الربا شيء ضار قطعاً ، وأن مضرته بالانسانية شديدة جيداً من وجوه إيجابية عديدة . ففيا يلي نستعرض استعراضاً تفصيلياً ما للربا من المضار بالانسانية ، حتى لا يبقى عند كل ذي عقل مجال للربب في حرمة هذا الشيء الحبيث .

مضار الربا من الناحة الأخلاقية والروحية :

علمنا أن نتناول هذا البحث أولًا من الناحية الأخلاقية والروحية ، فإن الأخلاق والروح هما جوهر الانسانية وملاك أمرها. فكل شيء إذا كان يضرنا في صميم هذا الجوهر " جدير بالرفيض ولا يصلح لأن نأخذ به أبداً ولو كانت فيه منافع كثيرة من أي ناحية أخرى.فإذا نظرنا في الربا وجز أناه تجزئة نفسية تبين لنا لأول وهلة أن الربا لا يبدأ فيه العمل الذهني كله _ من رغبة الانسان في جمع المال إلى مختلف مراحل حياته الاقتصادية _ إلا منطبعاً بتأثير الاثرة والبخل وضيق الصــدر وتحجر القلب والعبودية المال والتكالب على المادة وما اليها من الصفات الرذيلة الأخرى ؛ ثم لا ينفك يجري هذا العمل تحت تأثير مثل هذه الصفات ويؤصلها في الانسان على قدر ما يتقدم ويقطع من مراحل النجاح في تجارته الربوية. ولكن_بالعكس من ذلك _ إذا نظر ت في الشؤون المالمة القائمة على الزكاة والصدقات ، وجدت العمل الذهني كله _ منذأن ينوي الانسان أداء الزكاة والصدقة إلى أن يؤديها فعلًا _ لا محصل إلا منطبعاً بصفات الكرم والسخاء والإشار والمواساة والمناصحة وسعة القلب ورحابة الصدر وعلو الهمة وما اليها من الصفات الشريفة الأخرى. ثم لا تزال تنشأ وتتأصل هـذه الصفات في الانسان ما سلك هذا الطريق في حياته. وهل في الدنيا وجل لا يشهد له قلبه أن الأولى من هاتين المجموعتين شر مجموعة للصفات الخلقية وأن الأخرى خيرها ?

مضار الربامن الناحية المدنية والاجتماعية :

وعلينا أن ننظر الآن في هذه المسألة من الناحية المدنية والاجتاعية . لايكاد يختلف اثنان في أن المجتمع الذي يتعامل أفراده فيا بينهم بالأثرة ، ولا يساعد فيه أحد غيره إلا أن يرجو منه فائدة «راجعة» على نفسه ، ويكون فيه عوز أحدما وضقه وفقره فرصة يغتنمها غيره للتمول والاستثار ، وتكون مصلحة الطبقات الغنية الموسرة فيه مناقضة لمصلحة الطبقات المعدمة ، لا يكن أن يقوم ويظل قائماً مثل هذا المجتمع على قو اعد محكمة أبداً ، ولا بد أن تبقى أجز اؤه مائلة إلى التفكك والتشتت في كل حين من الأحيان . ثم إذا عاونت على هذه الوضعية الاسباب الأخرى أيضاً ، لا تلبث هذه الأجزاء تتحارب وتتشابك فيما بينها . ولكن بالعكس من ذلك ، إن المجتمع الذي يقوم بناؤه بينها . ولكن بالعكس من ذلك ، إن المجتمع الذي يقوم بناؤه في التعاون والتناصح والتكافل ويتعامل أعضاؤه في أبينهم بالكرم والسخاء ، ولا يكاد يحس فيه أحد أن أحداً من إخوانه في

حاجة إلى مساعدته ، إلا سارع إلى الأخد بيده ، وعامل فيه الأغنياء إخوانهم الفقر اء بالاعانة متطوعين أو بالتعاون العادل على الأقل الابد أن تنشأ وتنبو صعداً عواطف النحاب والتناصح والتناصر في قلوب أفراد مثل هدذا المجتمع وتبقى أجزاؤه متكافلة متساندة فيا بينها ولا تتطرق اليه عوامل التنازع والتصادم الداخلي أبدا ، وأن يكون أسرع كذلك إلى الرقي والكمال والازدهار من المجتمع الأول .

وقس على ذلك ما تتصل به مختلف أمم الأرض وشعوبها من المستحيل إذا عاملت من العلائق الدولية فيها بينها ، فإنه من المستحيل إذا عاملت أمة أمة تجاورة لها بالعطف والكرم وسعة القلب والمواساة كلها نزلت بها نازلة من الدهر ، أن تلقى منها الجواب على برهابها بشيء غير الشكر والحب والاخلاص . ولكن إذا عاملت هذه الأمية جاراتها بالأثرة والقسوة وضيق القلب واستغلت مصائبها وشدائدها ، فقد تنال بذلك منفعة مادية كبيرة بصورة المال ، ولكن لا يمكن بحال أن يبقى لها في قلب جاراتها شيء من عواطف الحب والصداقة والاخلاص . وهل أتاك حديث انكاترا إذ طلبت من أميركا بعد الحرب العالمية الأخيرة أن تعقد معها اتفاقية دين كبير يعسرف باتفاقية برتين وود ، وبيان تعقد معها اتفاقية دين كبير يعسرف باتفاقية برتين وود ، وبيان

ذلك أن انكلترا كانت تريد من أميركا _ وقد كانت حلىفتها في الحرب _ أن تمن عليها بالقرض بدون شيء من الربا، ولكن أميركا ما رضت بذلك ،وأبت أن تقرضها إلا بالربا، واضطرت انكلترا لمشاكلها العديدة أن ترضى كرها بأداء الربا. وأما الأثر الذي تركه ذلك في الشعب الانكليزي فلك أن تعرف مداه من الكتابات والخطب التي نفثتها أقلام الساسة والصحفين الكبار من الانكليز في ذلك الزمان . فإن ما قاله اللورد كينز أميركا بعد عقد هذه الانفاقية باعتباره ممثلًا للشعب الانكليزي فيها : «لا أستطيع أن أنسى أبد الدهر ذلك الحزن الشديدو الألم المرير الذي قد لحق بي من معاملة أميركا إيانا في هذه الاتفاقية ، فإنها أنت أن تقرضنا شلئاً إلا بالوبا » وكان مما قاله المستو تشرشل وهو بمـن لامخفى حبهم لأميركا وميلهم اليها « إني لأنوجس خلال هذا السلوك العجيب المبنى على الأثرةوحب المال الذي عاملتنا به أميركا ، ضروباً من الأخطار . والحق أن هذه الاتفاقية قد تركت أثراً سلتاً حداً فما سننا وبين أميركا من العلاقة » وقال الدكتور دالتن وزير المالية في ذلك الزما**ن** وهــو يعرض هــذه الاتفاقية على البرلمان لنيل مصادقته عليها :

« إن هذا العبء الثقيل الذي نخرج من الحرب وهو على ظهورنا ، جائزة عجيبة جداً للناها على ما عانينا في هذه الجرب من الشدائد والمشاق والتضحيات لأجل الغاية المشتركة ، وندع للمؤرخين في المستقبل أن يروا رأيهم في هذه الجائزة الفذة في نوعها ، التمسنا من أميركا أن تقرضنا قرضاً حسناً . ولحانها قالت لنا جواباً على هذا : ما هذه بسياسة عملية ...

فهذا هو الأثر الفطري الربا وما يعقبه من رد الفعل النفسي الذي لا بد أن يظهر على كل حال ، سواء أتعاملت به الأهم أو الأفراد فيا بينهم . ما كان أهل انكاترا ليعترفوا ولا هم يمترفون اليوم بنان المراباة شيء مستقبح في المعاملات الشخصية وإذا أردت أن تستقرض من رجل منهم بدون الربا " ضحاك منك ورماك بالسفه قائلًا « ليس هذا من طررق التجارة العملية » . ولكن لما لقيت بلاده من أمة صديقة لها معاملة « طريق التجارة العملي " " صاح ورفع صوته بالعويل وشهد أمام الدنيا أن الربا شيء يشق القلوب ويسيء إلى ما بين الناس من الروابط والعلائق .

مضار الربا من الناحبة الاقتصادية :

وعلينا أن ننظر الآن في هذه المسألة منالناحية الاقتصادية.

قروض يأخذها الأفراد المحتاجون لقضاء حاجاتهم الذاتية . وقروض يأخذها التجار والصناع ومسلاك الأراضي الاستغلالها في شؤونهم المشمرة .

وقروض تأخذها الحكومات من أهالي البلاد ، وهي على نوعين : نوع يكون لاغراض غير مشرة كالقروض الحربية ونوع يكون لاغراض مشرة كالقروض التي تؤخذ للقيام عشاديع الترع والسكك الحديدية والكهرباء المائية وما إلها .

وقروض تأخــذها الحكومات من أسواق المال في البلاد الأخرى القضاء حاجاتها .

فلنظر في كل نوع من هذه الأنواع على حدة ، ونتبين مدى الضرر فيه إذا جرى فيه العمل بالربا .

أً- قروض ذوي الحاجة :

والذي تحصل فيه المراباة على أوسع نطاق من الشؤون الاقتصادية هـ و المسمى عمنية المرابي (Money - lending Business)

العالم ؛ لأر حدة الأقطار مابدلت اهتامها لتهيئة الظروف التي ينال فيها الفقراء والمتوسطون القرض بسهولة عند الشدائد والطوارىء ، أو ينالونه بالسعر التجاري عـلى الأقل إن كانوا لاينالونه بدون الربا. وذلك أمر تعتبره كل حكومة خارجا من دائرة واجبانها ولا يكاد المجتمع الانساني يشعر بهذه الحاجة الملحة ، ولا تقوم المصارف إلا بمعاملات كبيرة للقرض تعود عليها بأموال وافرة ومنافع واسعة . عـلى أنه لو كانت أبواب المصارف مفتوحة للفقراء المنكوبين ، لما كان مـــن المكن لرجل قليل المعاش أن يتوجه إلى المصرف لحاجة موقتة مفاجئة ويقضي منه حاجته . فمن أجل ذا_ك تج_د الفلاحين والعمال. والتجار الصغار والموظفين ذوي الوواتب القليلة وعامة الفقراء في كل قطر مـن أقطار العالم مضطرين إلى أن يستقرضوا عند الشدة من المراب ين الذين يجدونهم مجلقون كالنسور في جو كل مدينة أو قرية يبحثون عمن يقع في مخالبهم . ولا تسل عــــــن. فداحة السعر الربوي الرائج في هذا النوع من القروض ؛ فكل من وقع في شرك المرابي مرة ، لايكاد يتخلص منه طول. حياته ، بـل لا يزال الأبناء والأحفاد يتوادثون عـلى ظهورهم

رربا هذا الدين عن آبائهم وأجدادهم ، و لا تؤال صخرته حائمة على صدورهم ،وقد لا يتخلصون منه بعد ما يؤدون عليه من الربا ما يكون أكبر من رأس المال بمرات عديدة ؟ وقد شوهد مرارأ أن المدين إذا كان لا يستطيع أداء الدين مدة من الزمان جمع الدَّائُن بين مالــَه على مدينه من رأس المال والربا وأقرضه هذا المدينَ نفسه يسعر أكبر ليسترد منه ماله مع رياه وذلك ما يجعل المسكين أسوأ حالاً منه منذي قبل. وسعرالرباالمشروع الرائج في انكلترا لمهنة المرابي هو ٤٨ ٪ سنوياً على الأقل حيث يجوز للدائن أن يتقاضاه المدين بالمحاكمة . وأماالسعر، العام الذي تجرى عليه المعاملات الاقتصادية فيها فعلا ، فهــو يتراوح بين ٠٥٠ و ٠٠٠ ٪ سنوياً ، وقد تمت فيها بعض المعاملات الربوية يسعر ١٢٠٠ أو ١٣٠٠ ٪ سنوياً . وأن سعر الريا المسموح به رسمياً للمرابي في اميركا ، هو بين ٣٠ و ٢٠٪ سنوياً ، ولكن المعاملات الربوية إنما تجري فيهـا عامة بسعر ١٠٠ - ٢٦٠٪ سنوياً ، بل قد يرتفع هذا السعر أحياناً إلى ٤٨٠ / سنوياً . سنوياً في بلادنا الهندية ، وإلا فإن السعر الذي تجري بــــه المعاملات عامة هو ٧٥ ٪ قد يرتفع إلى ١٥٠ ٪ سنوياً ، بــل قد تمت فيها بعض المعاملات الربوية بسعر ٣٠٠٠ و ٣٥٠٪ سنوياً بعض الأحيان .

فهذه هي الآفة الشاملة التي توزح تحتها اليوم الأغلبية العظمى. من الطبقات الفقيرة و المتوسطة في كل قطر من أقطار العالم ، وهي تمكن الرأسمالي من الجرء العظيم من دخل العمال القليلي المعاش رواتبهم ومشاهراتهم التي ينالونها بعرق جبينهم ووصل ليلهم بنهارهم ما يقيمون به أود حياتهم ، لأن المرابي يضع بــده على معظمها قبل ؛ وذلك بما لا يفسد أخلاقهم وينجرف بهم إلى. ركوب الدنايا واقتراف الجرائم فحسب ، ولا يحط من مستوى معيشتهم ومستوى التعليم والتربية لأولادهم فحسب ، بل من نتائجه أيضاً أن الهموم والاحزان لا تزال تهجم على العـمال وتؤثر في كفاءتهم ونشاطهم الذهني والبدني فسلا يكادون ينشرحون صدراً بأعالهم ويقومون بها في نشاط كامل . فمن هذه الوجهة ليس هذا النوع من التعامل الربوي بظلم فحسب ، بل فيه أعظم مايكون من الضرر على الاقتصاد الاجتماعي. إن الجماعة تسلط العدَق عملي الذين هم العاملون الحقيقيون لإنتاجهما ولا تنتج الثروة التي عليها مدار رفاهتها الاجتماعية إلا بجهودهم إ

تقولون إن المسلاويا تخسر كم كذا و كذا من آلاف الساعات العنلية ، وتنقصكم كذا و كذا من إنتاجكم الاقتصادي ، و من ثم تنقضون على البعوض المسكين و تستنفدون جهو دكم لإبادته و قطع شأفته ، ولكن مالكم لا تقد رون إلى أي حسد يقلق مر ابوكم العمال في مصانعكم و معاملكم و ينغصون عليهم صفو حياتهم ويحكسرون قلوبهم ويوهنون عزائم ويقللون فيهم عاطفة الجسد والنشاط في عملهم وأي أثر سيء يتركه فلك كله في إنتاجهم الاقتصادي ? بعل لقد بلغت حماقتكم و انعكست عقليتكم في هذا الباب أنكم بدل أن تعملوا شيئاً و انعصر محاكمكم من أجسادهم ما لا يقدر المرابي أن يعصر و تعصر محاكمكم من أجسادهم ما لا يقدر المرابي أن يعصر وتعصر محاكمكم من أجسادهم ما لا يقدر المرابي أن يعصر و بنفسه من دماء أجسادهم ?

والمضرة الافتصادية الثانية لهذا النوع من التعامل الربوي أن المرابي يسلب به آخر ما يبقى عند الطبقة الفقيرة من قوة الشراء.

لقد كانت بطالة مئات الألوف من البشر والدخل الزهيد للايين منهم ، عادت منذ ذي قبل عرقلة شديدة في سبيل ترقية تجارة البلاد وصناعتها ، ولكنكم على كل ذلك وجهتم أصحاب

الدخل الوافر إلى طريق عدم الانفاق وادخارأكثر مايقدرون وضاءف المضرة على تجارة البلاد وصناعتها . وأضف إلىذلكأنه إذا حصلت بعض قوة شرائية عند هؤلاء الملايين من الفقراء بدخلهم القليل وأجورهم غير الكافية ، فإنهم لايستطيعون أن يشتروا بها أدوات الحاجة ومرافق الحياة اللازمة ، فإن المرابي يسلبهم معظمها ثم لا يستهلكها في اشتراء البضائع والخدمات ولكن ليزيد على المجتمع قروضاً تجلب مزيداً من الربا إلى خز انته. تفكروا قليلًا وقدروا أنه إذا كان في الدنيا كلهاخمسون مليون رجل ممن ساقهم القدر إلى الوقوع في مخالب المرابين يؤدي كل واحد منهم جنباً فقط في كل شهر ، فعناه أن الدنيا يبقى فيها في كل شهر من البضائع ما قسمته خمسون مليون من الجنبهات دونما استهلاك ،وينصر ف هذا القدر من المال في كل شهر في خلق قروض ربوية جديدة بدل أن يرجـــع إلى إنتاج البــــلاد الاقتصادي (١).

⁽١) ثما يناسب ذكره في هذا المقام أن قد قدر عن الهند قبل التقسيم _ سنة = ١٩٤ ـ أن قروض المرابين فيها بالغة ألف ملبون روبية على الأقل. فإذا كان هذا عن قطر واحد فقط : فلك أن تقدر به ما يكون قد بلغته

ب ـ قروض التجار والصناع :

وانظر الآن مـــا هي المضار التي تبهظ الاقتصاد الإنساني لإباحة الرباعلى القروض التي بأخذها التجار والصناع وأصحاب الحرف الأخرى لاستغلالها في شؤونهم المثمرة . فمما تقتضيه مصلحة التجارة والصناعة والزراعة ومــــا إليها من الأعـــال الاقتصادية الأخرى ، أن الذين يشتركون فيها من أي وجــه من الوجوه ينبغي أن تكون مصالحهم وأغر اضهم وميولهــــم متحدة متجهة إلى ترقمتها والارتفاع بهما وأن تكون خسارتهما خسارتهم جمعاً حتى يسعوا مجتمعان للسلامة من خطرها وإنقاذ أنفسهم من الوقوع فيه ، وأن يكون ربحها ربحهم جمعــاً لىستنفدوا جهودهم في ترقيتها . فكان مما توجيه المصلحة الاقتصادية من هذه الناحية أن الذين يشتركون في التجارة أو الصناعة أو الزراعة لا بقواهم الذهنية أوالمدنية ولكن بوؤوس النوع نفسه حتى يكونوا على اتصال بها كغيرهم ويسعوا معهم في ترقيتها وإنقاذها من الوقوع في الحسارة . ولكن لمــــا أباح

⁼قروض المرابين في الدنيا كلها وما يناله هؤلاءالمرابونكل شهر من الربا باعتبار سمرها الذي يجري عليه التعامل ، كما بينا آنفا .

القانون الربا ، انفتح على وجوه أصحاب الأموال أن يستغلوا أمو الهم في التجارة والصناعة لا من حيث هم شركاء فيها بل على أن بكون منهم ديناً فيها ، وألا بزالوا يحصلون كذلك مـن التجارة أو الصناعة على رمجهم حسب سعــر معين سنة فسنة أو شهراً فشهراً . فأنت ترى أنه بشترك هكذا في عمل المجتمــع العمل أو خسارته مثل ما يهم سائر المشتركين فيه . على أن هذا العمل إذا باء بالحسارة ولم يوبح ، يصب الخطر جميع العاملين المشتركين فيه إلا هذا العامل غير الفطرى ، فإنه مضون بربحه على كل حال : يبذل الجميع مساعيهم ويستنفدون كل مافي وسعهم لإنقاذ أنفسهم من خطر النَّسارة ، إلا هـذا المرابي ، فإنه لن يضطرب ما دام لا محس أن العمل الاقتصادي المشترك قد صار إلى حد الإفلاس. ولا يقف الأمــــر عند عدم بذله السعى في إنقاذه من الخطر ومساعدته عند الحسارة حتى عنه ساعة الإفلاس ، بل تراه ... على العكس من ذلك ... يسعى سعيه في أسترداد ماله عنه نظـــراً إلى مصلحته المالية الذاتية . وكذلك لا نهمه _ على وجه مباشر _ ترقية العمــــل لزيادة النتاج الاقتصادي لأن ربحه معين على كل حـال ، فلأي شيء يجهد نفسه ويعمل فكوه عبثاً في ترقية هذا العمل وازدهاره، وإنجاحه ? فهكذا لا يزال هذا العامل الاقتصادي العجيب يعطي. ماله لتجارة البلاد وصناعتها « بالكراء » وينال منها كراءه المعين ، دونها خوف أو خطر أو خسارة مع اعتزاله عنها اعتزالاً كلياً.

وهذا الطريق الخاطى، قد أقام العلاقة ما بين رأس المال. والتجارة على الأثرة والعداوة لا على التعاون والتساند . فالذين بأيديهم الوسائل لجميع الميال واستغلاله في أعمال الإنتاج الاقتصادي ، لا يستغلونه في التجارة أو الصناعة بأنفسهم ولا يشاركون به غيرهم ، بل الذي يتمنونه ويسعون له دوماً أن ينصرف رأس مالهم في تجميارة غيرهم أو صناعتهم أو زراعتهم بصورة الدين حتى ينضمن لهم دبميع مالي معين على تقلبات الأحوال وحدوث الحكوارث ، ويودون أن يحكون هذا الربح المالي المعين على أرفع ما يحكون من السعر السنوي أو الشهري مما له مضار فادحة عديدة نشير إلى بعضها في ما يلي :

١ - لا يزال معظم رأس المال ، بل كله أكثر الأحيان ، مدخراً مرتكزاً في موضع واحد دون أن يتقلب في شأن نافع مشمر " لا لشيء إلا لأن الرأسماليين يرجسون ارتفاع سفر الربا

نفي السوق . نعم التكون في الدنيا وسائل كافية قابلة للانتاج وكذلك يكون في الدنيا عدد غير يسير من طلاب المعاش بهيمون على وجوههم ملتمسين العمل المرتزق لأنفسهم وكذلك يكون الطلب على أدوات الحاجة ومرافق الحياة مموجوداً في الناس ، ولكن على كل ذلك لا تكون في الدنيا وسائل الإنتاج ولا يجد العاطلون عملاً يرتزقون منه ، ولا تستهلك البضائع في الأسواق حسب الطلب الحقيقي . وما كل ذلك إلا لأن الرأسمالي لا يعطي ماله لتجارة أو لصناعة ما دام زلا يرجو أن يعود عليه ماله بذلك السعر المرتفع الذي يود أن يناله عاله .

٧ ـ إن الطمع في السعر المرتفع شيء بجعل الرأسمالي بمسك ماله عن جريانه إلى تجارة البلاد وصناعتها وزراعتها ، أو يفتحه لها إلا وفق مصلحته الشخصية ، لا وفق حاجة البلاد ، ومضرة ذلك على البلاد كمضرة من لا يفتح ماء ترعته ، أو لا يفتحه إلا وفق ما تقتضيه حاجة المزارع والبساتين : يستعد لفتح الماء بسعر وخيص على أوسع قدر إذا كانت المزارع والبساتين لا تحتاج إليه ، ويوفع سعره على قدر ما تشتد إليه حاجة المزارع والبساتين ، ولا يزال يوفعه ويوفعه حماتة المزارع والبساتين ، ولا يزال يوفعه ويوفعه

حتى لا تعـود لأصحاب المزارع والبساتين منفعة مـا في إرواء أراضيهم بمائه بهذا السعر .

س _ إن الربا وسعره هـو الشيء الذي لأجله يصاب نظام التجارة والصناعة بداء « الدوران التجاري » (Trade Cycle)، الذي تنتابه فيه نوبات الكساد والبوار ، بـدل أن يسير هـذا النظام سوياً على طريق مستقم . وقد فصلنا القول في ذلك في كتابنا « أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة » فـلا حاجة بنا إلى إعادته ههنا .

ي _ ثم إن من كرامات «الربا» أن رأس المال لا يرضى أن يتجه إلى أعمال نافعة تشتد إليها الحاجة المصلحة العامة ما دامت لا تود على صاحبه بالربيح حسب سعر الربا في السوق ، ويجري _ على العكس من ذلك _ متدفقاً إلى أعمال لا تحتاج إليها المصلحة العامة ما دامت تعود على صاحبها بربح مفدق . وبالجانب الآخر إن الربا هو الذي يحمل التجار والصناع ويدفعهم إلى الاستعانة بكل ما تصل إليه أيديهم من الطرق. المشروعة وغير المشروعة ليكسبوا أكثر من سعر الربا . وقد سبق لنا القول المفصل في هذه المضرة في كتابنا : «أسس الاقتصاد بين الاسلام والنظم المعاصرة» فلا داعي أيضاً إلى إعادته ههنا .

ه ــ تأبي الوأسماليون أن يقرضوا العمال والصناع أموالهم لأجل طويل لأنهم يويدون " في جانب ، ألا تخلو أيديهم أبداً من مقــدار كبير من المال قابل للاستغلال في القهار ، وبرتؤون ، في الجانب الآخر ، أنه إذا ارتفـــع سعر الربا في السوق فيما بعــد فانهم سيخسرون بما يكونون أقرضوا من أموالهم لأجل طويل من قبل . فينتج من كل ذلك أن أصحاب الصناعة والحرف الأخرى يُرغَمُون طبعاً على ساوك طريق ضيق النظر " وعلى عدم الجرأة في أعمالهم ، فلا يأخذون من هؤ لاء الرأسماليين إلا ديوناً قصيرة الأجلويكتفون بأعمال موقتة محدودة النطاق مكان أن يعملوا سَينًا للمصلحة العامة الدائمة والتوسيع في نطاقها . ففي مثل هـذا الوضع يستعصي عليهم أن يصرفوا ثروة عظيمة في اشتراء الآلات والماكينات المستحدثة ، بل لا يجــدون لأنفسهم بدأ أن يظلوا يستخدمون ما بأيديهم من الآلات والماكينات القديمية المستعملة وألا يوردوا إلى السوق إلا منتجات رديئة ، حتى يتمكــــنوا من الوفاء بما عليهم من الدين ورباه ويولدوا _ مع ذلك _ شيئاً من الأجل نفسها أن أصحاب المصانع يقللون من إنتاج البضائع في مصانعهم بمجرد ما يحسون بقلة الطلب عليها من السوق ، ولا يجدون من أنفسهم جرأة _ ولو إلى مدة قصيرة _ على أن يبقو ا ينتجون البضائع في مصانعهم على ذلك النطاق نفسه الذي كانوا ينتجونها عليه من قبل ، لأنهم يجدون أنفسهم مهددين بالخطر الداهم قائمين على شفا حفرة من الإفلاس إذا انخفضت قيمـــة بضائعهم في السوق .

٦ - إن المال الذي يستقرضه التجار والصناع لمشاريعهم التجارية والصناعية لأجل طويل ، يسبب أخذ الربا عليه منهم حسب سعر معين كثيراً من المفاسد . فمثل هذه الديون تؤخذ عامة لعشرة أعوام أو عشرين أو ثلاثين عاماً ويتفق فيها الفريقان على سعر مخصوص يوفيه المدين إلى الدائن سنوياً ، ولا يراعى فيها ولا يمكن أن يراعى ما دام لا يرى الفريقات من ظهر الغيب ، ما سيتقلب على أثان البضائع من تطورات الارتفاع أو الانخفاض وأنه إلى أي حد سوف تزيد أو تقل أو تنعدم بتاتاً فرص الربح المدين خلال مدة العشر سنين أو العشرين أو الثلاثين سنة الآتية . وهب أن رجلا يستقرض اليوم مقداراً عظيماً من المال لعشرين سنة بسعر ٧ / سنوياً ثم اليوم مقداراً عظيماً من المال لعشرين سنة بسعر ٧ / سنوياً ثم ينشىء على أساسه علا كبيراً مهماً ، فهو مضطر بطبيعة الحال

ألا"نزال يـؤدي إلى الدائن سنة فسنة إلى سنة ١٩٧٨ م قسطاً من أقساط دينه وما عليه من الربا . ولكـــن إذا انخفضت مثلًا ، فمعناه أن هذا المدين ما دام لا يبيع في تلك السنين القادمة أضعاف ما يبيعه اليوم من بضائع " فإنه لن يستطيع أن يؤدي إلى الدائن قسطه من الدين و لا من الربا . وستكون النتيجــة اللازمة لذالك أن يفلس أكثر مديني هذا الدائن أو يأتوا بحيل غير مشروعة مخلة بنظام بلادهم الاقتصادي لينقذوا أنفسهم من الإِفلاس . ومما لايكاد يقوم فيه أدنى ارتباب عند كل رجل عاقل أن الرأسمالي الذي يقرض النجار والصناع بـين الأثمان المرتفعة والمنخفضة في مختلف الأزمان ، ليس ربحه الذي لايتبدل مـع انخفاض الأتمان وارتفاعها في شيء مـن العدل والانصاف ولا يكن إثبات تمشيه مع مبادىء الاقتصاد، و مساعدته على الرفاهية الاجتماعية . أو قد سمعتم في الدنيا بمقاول إذا كان يعاهد زبائنه على أن يهيىء لهم شيئًا من أدوات حاجتهم ، يقطع معهم أن لن يهي، لهم هذا الشيء في العشرين سنة القادمة إلا بهذا السعر الذي يهيئه لهم به الآن . فان كان هذا الوضع الغريب لايمكن فينوع من أنواع البيع الطويلة الأجل في الدنيا علما للرأسمالي المرابي

وحده دون غيره يتفق مع مدينه على قيمة مخصوصة لدينه " ثم لايزال يتقاضاه إياهم إلى مدة غير قصيرة من السنين !

ج ـ قروض الحكومات من أهالي بلادنا :

ولنتناول الآنبالبحث تلك القروض التي تأخذها الحكومات من أهالي بلادها فهي على نوعين: نوع يكون لأغراض غير مشمرة ونوع يكون لأغراض مثمرة .

(أ) أما النوع الاول فان الربا عليه لا يختلف في شكله عن الربا الذي يتقاضاه المرابون مدينيهم من الافراد ، بل هو شر منه وأكثر قدرا وبشاعة لانه ليس معنى هذا النوع من الربا إلا أن ئمة رجلًا قد كفله المجتمع ورباه وأخذ بيده حتى أصبح قادراً على الكسب ودافع عنه الأخطار وحماه من المضار والحسائر ، وقام نظامه المدني والسياسي والاقتصادي بجميع الحدمات الستي تيسر له أن يكسب معاشه وهو آمن وادع فأصبح يأبي أن يقرض مجتمعه شيئاً من ماله بغير الربا ، حتى ولا عند الحاجات التي ليس من شأنها أن ترجع بشيء من الربح المالي ، والتي تنوقف على تحققها مصلحته نفسه مع مصلحة غيره من أبناه المجتمع . تراه يقول لمجتمعه الذي كفله و رباه : لا بد من أبناه المجتمع . تراه يقول لمجتمعه الذي كفله و رباه : لا بد من أبناه المجتمع . تراه يقول لمجتمعه الذي كفله و رباه : لا بد من أبناه المجتمع . تراه يقول لمجتمعه الذي كفله و رباه : لا بد

سواء أكسبت منه رمجاً أم لم تكسب.

أقذر بهذا الوضع من المعاملة وأبشع عند ما تتعرض البلاد لحرب وتمسى نفسهذا المرابي وماله وعرضه مع نفوس غيره من أفراد المجتمع وأموالهم وأعراضهم عرضة للخطر . ومن المعلوم أن كل شيء في الخرانة القومية ينفق في مثــل هذه الحالات ، وأنه لا ينفق في غرض مثمر بل ليكون رماداً في نار الحرب المشبوبة ؛ وإنما ينفق الهرض ينحصر في نجاحه أو إخفاقه موت هذا المرابي وحياته أيضاً مع موت سائر أفراد المجتمع وحياتهم. ومن أجل ذلك يكون جميع أفراد المجتمع يضعون فيه بمهجهم وأرواحهم وأوقاتهم وجهودهم ولا يتساءل أحد منهم عما سينال من الربح سنوياً على ما يبذل من روحه وأوقاته وجهـــوده للدفاع عن البلاد ، إلا هذا المرابي فإنه يرفع رأسه من جموعهم ولا يوضى بإقراض شيء من ماله إلا على شرط أن ينال الربح على ماله مجساب كذا وكذا في المائة سنوياً ، وألا يزال ينــاله مادامت الأمة بجسع أفرادها لاتصفيه حسابه وتؤدي إليه آخر قرش من رأس ماله ولو طالت هذه المدة إلى قرن كامل بل إلى عدة قرون ، ويصرُّ على أن ينهال هذا الربح على خزانته حتى من جيوب أولئك الذين يجرحون للدفاع القومي في أيديهم

وأرجلهـم ورؤوسهم ، ويصابون في أولادهم وإخوانهـم وأزواجهم عبثاً فهل تستحق مئل هذه الفئة أن يكفلها المجتمع ويسمنها بإيكالها الربا ، أم حقها أن يقتلها ويفنيها بإيكالها الحبوب السمية التي تستعمل لقتل الكلاب ?

الحكومات من أهالي بلادها فلا يختلف عن القروض التي يأخذها عامة الأفراد والمؤسسات لأغراضها التجارية فتردعليه أيضاً جميع الاعتراضات التي قد أوردناها قبـــل على قروض التجار والصناع. إن القروض التي تأخذها الحكومات الاغراض المشرة ، تأخذها عامة لآجال طويلة ، ولكن لاتكون أي حكومة ، عندماتأخذ هذه القروض بسعر سنوي معين ، على علم بما سيطرأ على أحوال بلادها الداخلية والشؤون الدولية الخارجية مـن التطورات والحوادث خـلال العشرين الأغراض التي تأخذ لها هــذه القروض بشيء من الربح أم لا ؟ و كثيراً ماتخطىء هذه الحكومات في مقاييسها وقلما تعود عليها مشاريعها وأعمالها بالربح على حسب سعر الربا فضلًا عن أن تعو د عليها بربح أكثر منه . فكل هذا من الأسباب الهامة والعوامل الأساسية التي تصيب الحكومات بأزمات مالية شديدة يستعصي عليها معها إيفاء رأس مال الديون السالفة وأقساط الربا فضلًا عن أن تنفق مزيداً من المال على مشاريع مشهرة جديدة .

وتعرض هذا أيضاً تلك الصورة نفسها التي قد أشرنا إليها سابقاً ، أي أن سعر الربا في السوق يقرر حداً للربح من المال ، لا تستعد أي حكومة أن تنفق أموالها في عمل يرجع عليها بربح دونه ولو كان ذلك العمل في منتهى الإفادة والنفع بالنسبة للجمهور في البلاد . فعهارة البقاع غير العامرة وإصلاح الأراضي القاحلة ، وتهيئة الماء للري في البقاع الجدبة ، وإنشاء الشوارع في القرى ، وحفظ صحة سكانها ، وتهيئة الكهرباء لهم ، وبناء البيوت المربحة الصحية الموظفين الأدنين ، وما إلى هدذا من البيوت المربحة الضحرى بالنسبة للبلاد وعامة سكانها ، فمها تكن بالغة في أهميتها في حد ذاتها ومهما يلحق بالبلاد من الضرر بعدم بالغة في أهميتها في حد ذاتها ومهما يلحق بالبلاد من الضرر بعدم ما دامت لا ترجو منها ربحاً مساوياً لسعر الوبا في السوق أو مها دامت لا ترجو منها ربحاً مساوياً لسعر الوبا في السوق أو

تلقى وزر رباها على عامة أهالي البلاد وتستجلبه من جيب كل واحد منهم بفرض الضرائب والمكوس عليهم ولاتزال تؤدي إلى الرأسماليين إلى مدة مديدة من الزمان آلافاً مؤ افية من الليوات في كل سنة . فإذا كانت الحكومة تشرع اليوم مثلًا في مشروع كبير للري ، وتنفق فيه خمسين مليون ليرة باستقر اضها بسعر ٦ / " فعليها _ مجكم هذا الحساب _ أن تؤدي في كل سنة ثلاثة ملايين من الليرات إلى الرأسماليين. ومن الظاهر أن للس بيدُ الحَكُومَةُ يَنْبُوعَ يَنْفَجِرُ لِمَا عِثْلُ هَذَا القَدَرُ الكَبِيرُ مِنَ المَالُ فهي تلقي وزره علىالفلاحين الذين ينتفعون من هذا المشروع ، ولا بد – على هذا – أن يكون هناك في كل ما يؤدي هؤلاء كما أنَّ من الظاهر كذلك أن هؤلاء الفلاحين لا يؤدون هذا الربا من جيوب أنفسهم ، بل يلقون وزره على قيمة حاصـــل أراضيهم ٣ كأن هذا الربا يؤخذ ، على وجه غـير مباشر ، من كل من يشتري الغلة من السوق ليعد منه الخبز في بيتـــه من بانضامها إلى القطع الأخرى _ بطون الرأسمالي_ين الذين كانوا أقرضوا الحكومة مالهم بسعر ثلاثين مليون من اللسيرات

الدين إلى هؤ لاء الرأسماليين إلى خمسين سنة " فإنها لن تنفك إلى نصف قرن تقوم بواجب جمع « الاكتتاب » من الفقـــراء وتساعد به الأغنياء في بلادهـــا ، ولن تكون منزلتها في هذا الشأن مختلفة عن منزلة كاتب لحسابات المرابي . فكل هـذا بما يحعل الثروة في الاقتصاد الاجتاعي تجري من الفقراء إلى الأغنياء ، مع أن الذي يقتضه فلاح الجماعة ومصلحتها هو أن والمفاسد لا توجد في الربا الذي تؤديه الحكومة عـلى قروض تأخذها لأغراضها المشمرة فحسب ، بل هي توجد أيضاً في جميع المعاملات الربوية التي يتعامل بها أصحاب التجارة والصناعــــة والحرف الأخرى ، لأن من الظاهر أن كل تاجر أو صانع أو زارع لا يؤدي الربا إلى المرابي من جيبه ، بل يلقي وزره على أنمان بضائعه ومنتجاته وحاصلات أرضه ويجمعه فلسأ فلسأ من جيوب عامة الأهـالي « اكتتاباً ، منهم لمساعدة أصحاب الملامان وعشرات الملامان .

الحق أن أكثر من يستحق المساعدة في هـذا النظام المنعكس الغاشم هـو أغنى من في البلاد من أصحاب الثراء

والأموال ، وأن أكثر من يجب عليه أن يساعد هــــذا « المسكين » هو من لايكسب بعرق جبينه ووصله سواد ليله ببياض نهاره إلا ليرة أو بعض ليرة حيث من الحرام عليه أن يشتري بها رغيفاً يملك بـــه رمق حياته وحياة أهله وأولاده المتضورين جوعاً قبل أن يُخرج من هذا الرغيف حق ذلك « المسحكين » المتمول الذي يستعق المرحمة والمعونة أكثر من غيره .

د ـ قروض الحكومات من الخارج:

وآخر نوع من هذه القروض تلك التي تأخذها الحكومات من المرابين في خارج بلادها . إن مثل هذه القروض تحكون عامة لمبالغ عظيمة من المال قد تبلغ أحياناً آلاف الملايين من الليرات . والحكومات عامة تأخذ هـذه القروض في أحوال تهجم فيها على بلادها أزمات غير عادية لاتكاد تحكفي وسائل البلاد المالية لتقوم في وجهها وتحكشف غمنها ، فتتجه إذن إلى الاستقراض من الخارج طمعاً في ترقية وسائلها بمريد من السرعة إذا أنفقت مقداراً عظيماً من المال في مشاريعها وأعمالها السرعة إذا أنفقت مقداراً عظيماً من المال في مشاريعها وأعمالها الإنشائية . ثم إن هذه القروض تؤخذ عامة بسعر يتراوح بين

٢-٧ و ٩- ١٠ ٪ سنوياً ، كان الوبا عليها كثيراً ما يبلغ مئات الملايين من الليرات سنوياً . إن المتمولين والمرابين في سوق المال الدولية يقرضون مثل هذه الحكومات أموالهم بتوسيط حكوماتهم بينهم وبينها ويرتهنون منها إحدى وسائل دخلها المهة كالجمرك أو التنبول أو السكر أو الملح ، ضماناً منها بوفاء قروضها إليهم .

إن هذا النوع من القروض الربوبة مجمل في نفسه جميع المفاسد والسيئات والمضار التي سلف انا فيها القول آنفاً. إن قروض الأفراد لحاجاتهم الشخصية وقروض الحكومات من أهيا يلادها لا تحمل في نفسها مضرة أو سيئة أو مفسدة لا تحملها القروض التي تأخذها الحكومات من المرابين في السوق الدولية ، فلا حاجة بنا إذن إلى إعادة ذكر هذه المفاسد مرة أخرى في هذا المقام. ولكن على جميع هذه المفاسد والمضار محمل هذا النوع في نفسه مفسدة هي أشد خطراً وأكثر مضرة على الإنسانية من سائرها ، هي أن الأمم بجميع ماتشتمل عليه من الأفراد والطوائف تحتل ماليتها وحالتها الاقتصادية لأجل هذا النوع من القروض ، ما يؤثر تأثيراً غير محمود في الوضع الاقتصادي للدنيا كلها ويغرس بذور العداوة والغضاء به ب

أمم الارض وشعوبها ، وليس إلا من فضل هـذه القروض أن شباب الأمم البائسة عندما تنكسر قلوبهـم في آخر الأمر يبدؤون بالإقبال على فلمفات سياسية واجتاعيـة واقتصادية متطرفة والبحث عن الحل لمصائبهم وكوارثهم القومية بطريق ثورات دامية وحروب ضارية .

من الظاهر أن كل حكومة إذا لم تكن وسائلها الماليسة كافية في رفع مصائبها وقضاء حاجاتها ، فأنى لها أن تؤدي كل سنة ربا مقداره عشرات ومئات الملايين من الليرات مع أدائها قسطاً من أقساط دينه ، ولا سيما إذا كان دائنها ارتهن منها وسيلة كبيرة من وسائلها المالية وضيق نطاق دخلها عما كان عليه من قبل . ومن ثم إن كل حكومة تستقرض مبلغاً عظيماً من المال بهذا الطريق ، قلما تزول مصائبها المي تستقرض من أجلها ، بل إن هذا النوع من القروض يضاعف من مصائبها في معظم الأحيان ، لأنها كثيراً ما تلتجيء لتصفية أقساط قروضها ورباها إلى فرض الضرائب الفادحة على رؤوس سكان بلادها والإقلال من نفقاتها ، مما يزيد من قلق الأهالي ويسعر نار اضطرابهم في جانب لأنهم لا يستعيضون عما ينفقون من المال مالاً يعادله ، وفي الجانب الآخر يستعين على الحكومة المال مالاً يعادله ، وفي الجانب الآخر يستعين على الحكومة

أن تبقى مؤدية أفساط القروض والربا في الميعاد على كل ما تكلف به الجمهور فوق طاقتهم في أداء الفـــــــرائب. ثم إذا بدأ التقصير عـن البلاد في أداء قروضها ، بـــدأ قارضوها يرمونها بقلة الأمانة وأكل مال الغير بالحرام وبدأت جرائدهم القومية ، بإيماء منهم ، تطعن فيها ، حتى يؤول الأمر إلى أن تتوسط حكومتهم بينهم وبينها ولا تقتصر على الضغط والإرهاب السياسي عليهما لمصلحة رأسماليهما فقط ، بــل تستغل مصائبها وتكباتها لمصالحها السياسية أيضاً . فتحاول حكومة البلاد المدينة النحاة من هذه الأزمة بالزيادة من ضـرائها على سكان بلادها وتقل من نفقاتها ولكن ذلك يؤثر تأثيراً لا تحمد عواقبه في أهاليها ويحدث في طبيعتهــــم النزق والطيش لأجل ما يتقلبون فيه بصفة دائمـــة من الأوزار المالية والأزمات الاقتصادية المتصاعدة ، فيزيـدهم طعن المقرضين في الخارج وضعطهم السياسي غضباً وزمجرة ، بما يفضي بهم أخيراً إلى عدم الثقة بالمدبرين المعتدلين في بلادهم ويستعر في صدورهم نار الغضب والحنق ويجعلهم يتبعون المتطرفين الذبن يتسبرؤون عن كل ما يكون عليهم من الديون بحركة واحــدة من شفاههم أو يبرزون إلى المدان ستحدُّون أصحاب تلك الديون بقولون :

أنزلونا على مطالبكم واستردوا منا أموالكم إن كنتم على. . ذلك من القادرين .

وهنا يبلع شر الربا وفتنته منتهاها . فهل لرجل من ذوي الفهم والتعقل بعد كل هذا ، أن يشك في فداحة شرور الربا ومفاسده وويلاته على المجتمع الإنساني ويتردد في الاعتراف بأن الربا سبئة يجب تحريمها بتاتاً ؟ وهل لرجل بعد أن شاهد مضار الربا ونتائجه ، على ما بيناها آنفا ، أن يرتاب في صدق. قول الرسول علينه : • الربا سبعوث جزءاً أيسرها أن ينكح الرجل أمه » (ابن ماجه والبيه في) .



الفصلاكا

النظي م المصرف أنجت ديد

ولكن هيهات أن ينتهي بذلك بيان ما للربا من الشناعات والويلات على الانسانية ، بل الحقيقة أن قد زاد إلى مفاسده الذاتية حيث لا حصر لها ذلك التنظيم الذي قد ظهر في الزمن الحاضر بشكل « النظام المصر في الجديد » وحل محل طرق الربا الرأسمالية القديمة . فالكرسي الذي كان يتربع عليه المرابي من قبل ، قد أجلس فيه هذا التنظيم الآث الصير في والاقتصادي الجديد وجعل سلاح الربا في يده أكثر مضاء منه في أي زمن صن الأزمان الفارطة .

بدء تاریخ النظام المصرفي الجدید : الموحلة الأولى :

إننا إذا أردنا أن نفهم هذا النظام المصرفي الجديد ونعرف طبيعته ، فلا بد لنا أن فكون على بينة من تاريخه الابتدائي :

فبدء تاريخه في البلاد الغربية أن الناس كانوا في العصور التي ما كانت قد لقيت فيها الأوراق المالية رواجها ، يجمعون ثرواتهم بصورة الذهب ويودعونها عامة عند الصير في لحفظها ، وكان هذا الصير في يكتب ويعطي كل من يودع عنده شيئاً من المال سنداً يصرح فيه بأث من يحمل هذا السند له كذا وكذا من الذهب وديعة عنده . ثم تدرج الأمر بصورة أن بدأت هذه السندات تتداول بين الأفراد وتنتقل من أحد إلى آخر في البيوع ووفاء الدين وتصفية الحسابات ، لأن التعامل بالسندات في مثل هذه المعاملات كان أسهل على الناس من أن يستردوا الذهب من الصير في أولاً ثم يتعاملوا به بينهم . فه كذا أصبح عندهم معنى إعطاء السند لأحد إعطاء مقام الذهب ، وهكذا أخذت هذه السندات تقدر م شئاً فشيئاً مقام الذهب ، وهكذا أخذت هذه السندات تقدر م شئاً فشيئاً مقام الذهب ، وهكذا أخذت هذه السندات تقدر م شئاً فشيئاً مقام الذهب نفسه وقلما كان يفضي الأمر إلى استرداد الذهب

من الصيرفي ، حيث لم يكن يسترده منه إلا مَن ْ يكون في حاجة إلى الذهب لذاته ، لأن جميع المعاملات التي كانت تجري من قبل بالذهب كأداة للتبادل ، أصبحت تجري الآن بالسندات الورقية الخفيفة الوزن السهلة التداول إذ كان لا يدل كونها عند أحد إلا على أنه مالك لكذا وكذا سن الذهب .

أما الصيارفة ، فظهر لهم بالتجربة بعد لأي من الزمن أن الذين يودعون عندهم أمو الهم لايستردونها منهم إلا بنسبة زهيدة لا تتجاوز في معظم الأحيان عشرها وأن تسعة أعشارها تبقى محفوظة لديهم في صناديقهم . فرأوا أن ينتفعوا بها بأنفسهم ، فبدؤ وا يعطونها الناس قروضاً يتقاضونهم عليها الربا كأنهم أصحابها بدلاً من أصحابها الحقيقين ، بل كان هؤلاء الصيارفة يتقاضون أصحابها الأجرة لحفظها في جانب ، ويعطون غيرهم يتقاضون أصحابها الآجرة لحفظها في جانب ، ويعطون غيرهم قروضاً بالربا في الجانب الآخر .

ولم يقفو اعند هذا فحسب ، بل بدأ هؤ لاء الصيار فق مع فلك _ يقرضون الناس ما كانوا يخلقون على قروة الذهب الموجود في صناديقهم المحمد السندات الورقية بدل أن يقرضوهم الذهب نفسه ، إذ كأنت سنداتهم تقوم مقام الذهب

نفسه في معاملات البيع والشراء وغيرهما ، وكانوا قدعر فـــوا بالتجربة _ كما قلنا آنفاً _ أن الذين يودعون عنــدهم الذهب لا يستردون منهم إلا عشره في معظم الأحوال . فهم مــا خلقوا مقابل قوة تسعة أعشاره الباقية تسعة سندات فحسب ، بل خلقوا مقابل قوتها تسمين سنداً ورقياً مزوراً وشرعـــوا يُرَوِّجونها في الناس ويقدمونها في القروض. وبيان هذا أن الصيرفي إذا كان أحد قد أودع عنده من الذهب ما قيمته عشرة جنيهات مثلًا ، فإنه خلق مقابل قوة هـ ذا القدر عشرة سندات السندات العشرة _ وكان مـن ورائه الذهب عنده في واقـع الأمر _ إلى المودع ، وقدم التسعة الباقية _ ولم يكن لديه من ورائها شيء من الذهب في واقع الأمر _ لإِقراض الناس وبدأ يتقاضاهم عليها الربا .

من الظاهر أن هــــذا خـداع سافر لا شبة فيه . فبهذا الخـداع والتزوير خلق الصيارفة . ه / من المـــال لأنفسهم بصورة عُمْلَة لم يكن لها شيء من الأساس أصـــلًا وأصبحوا أصحابها وبدؤوا يفرضونها على المجتمــع بصورة الديون

ويتقاضونه عليها الربا بسعر ١٠ او ١٢ ٪ على كونهم ماكسبو ا هذا المال بجدهم وجهدهم أو نالوا عليه حقوق الملكية بطريـق مشروع ، بل لم يكن هو مالاً في حقيقة الأمر حتى يسوغ لهم بموجب أي مبدأ من مبادىء الأخلاق أو الاقتصاد والقانون أن يروجوه في السوق أداة للتبادل وينالوا به المرافق والحدمات من الجمهور . ولعمر الحق إنه لا يكاد يسمع بهذا الدور الشنيع ـ الذي لعبه هؤ لاء الصارفة في الحياة الاقتصادية لهذا الزمان _ رجيل عادي ، إلا كان لا بد له أن يتمثل أمام عينيه ما في قانون العقوبات من المواد المتعلقة بجرائم التزويرو الحتل والدجل، ولا بــدأن يتوقع أن يسمع بعده الخبر برفع أمرهم إلى المحاكم والحكم عليهم بعقوبات فادحــة يعتبر بهـا غيرهم . ولكن - ويا للأسف _ كان الأمر على العكس من ذلك تماماً فإن هؤ لاء الصيارفة أصبحوا بأعمالهم القائمة على الخيداع والتزوير ممتلكين لناصية . ٩ / من ثروات بلادهم ولم يسلم من الوقـوع في شبكة دجلهم أحد لا المــــلوك ولا الأمراء ولا الوزراء الكبار ، بل جاءت الحكومات نفسها تستقرضهم أمو الأضغمة عند الحروب ولحل عقود أزماتها الداخلية ، فمنذا تزونه بعـــد ذلك يتجرأ على أن يتساءل كيف وبأي طريق غدا هؤلاء

مالكين له_ذا القدر الضخم من البروة ? ثم إن الحضارة البورجو أزيةالتي كانت ترفع رأسها في البلاد الغربية متدججة بأسلحة التسامج والحرية الفردية وحق الجمهور في التصويت إزاء النظام الإقطاعي القديم " إنما كان زمام أمر هـ ا بأيدي هؤلاء الرأسماليين وهم الذين كانوا رافعي لوائها ور'و"اد جيشها وكانت تستند إلى جيش جرار من رجال الفلسفة والأدب والفن قاموا على قدم وساق لشن الغارة على كل من بعادي نفسه ويتجـرأ ـ فرداً كان أو جماعة ـ على النساؤل عن مأخذ ثروة المستر جولد سمث ــالصيرفي_ ومورد أمواله المتكدسة في خز ائنه... فهكذا كان الخداع والتزوير الذي خلق هذه الثروة ، ما ســـلم من مؤ اخذة القانون فحسب ، بل جاء القانون بنفسه يعترف له بمشروعيته وجاءت الحكومات تعترف بأن لهؤلاء الصيارفة ــ وكانوا قد أصبحو الاقتصاديين وأصحاب المصارفالكميرة ـــ حقاً في إصدار الأوراق المالية ، حتى أصبحت أوراقهـــــم التي يصدرونها تجرى في التجارة والصناعة وسائر الشؤون المالية في السوق بصفتها أوراقاً نقدية وأداة للتبادل مشروعة .

الموحلة الثانية: فهذه حقيقة تلك الثروة التي بفضلها أصبح صيارفة الزمن القديم رأسماليين وحاكمين لاقليم الذهب في الزمن الجديد . ثم تقدمو الخطوة أخرى كانت شراً مـــن خطوتهم الأولى وأكثر منها شناعة .

إن العصر الذي كانت فيه هذه الرأسمالية الجديدة توفيع رأسها متعززة بثروتها المزورة ، هـو العصر الذي كانت تتقدم فيه التجارة والصناعة كالسيل المنجرف في غربي أورية وتكاد تسخر الدنيا بقضها وقضضها ، وفي ذلك العصر نفسه بدأ يرتفع في أوربة بناء الحضارة الجديدة ويطالب أهلها بالبعث الجــديد في كل شعبة من شعب حياتهم من جامعاتهم إلى بلدياتهم . فكان كل نوع من الفعالات الاقتصادية والمدنية في هذه المرحلة مين التاريخ في أشد ما يكون من الحاجة إلى رأس المال . كانت التجارات والصناعات الجديدة تستدعى المال للشروع فيها ، وتحتاج القديمة منها إلى مقدار عظيم منه لرقيها وتقدمها ، وتفتقر إليه المشاريع الفردية والجماعية المختلفة لنموها وأرتقائها . أمما رؤوس أموال العاملين لهذا الرقي أنفسهم ، فكانت غير كافية لجميع هذه الأعمال والمشاريع ، فلم يكن لديهم لإرواء شباب هـ نه المدنية بدم الحياة إلا وسيلتان لا ثالثة لها:

١ ـ المال الذي كان عند الصارفة والرأسماليين في زمانهم.
 ٢ ـ والمال الذي كان عند الطبقات الوسطى والموسرة

بصورة الثروة المتكدسة من موارد دخلها .

أما المال الأول منها فكان مجوزه الرأسماليون من ذي قبل " ويعطونه للديون الربوية ، فها كان فلس منها ليرض بالانصراف في تجارة أو صناعة على مبدإ المشاركة والمضاربة ، فكل مال حصل للتجار والصناع وغيرهم من العمال الاقتصاديين والمدنيين من هذه الوسيلة " إنما حصل لهم بالاستقراض وعلى شرط أن يؤدوا إلى الرأسماليين ربحه حسب سعر معين سواء أربحت أم خسرت تجارتهم وصناعتهم ، وسواء أكان ربحهم قليلا أم كثيراً.

في الله الم الاقتصادية ومشاريع الرقي والتعمير على يتجه المال إلى الأعمال الاقتصادية ومشاريع الرقي والتعمير على أحسن وجه و أقومه إلا منها ، ولحكن هؤلاء الرأسماليين احتالوا بمكر جعل هذه الوسيلة أيضاً في أيديهم وأغلقوا عليها الأبواب كلها ، حاشا باب القرض الربوي ، إذ لم يتركوا باباً غيره يتسرب منه المال إلى شؤون المدنية والاقتصاد . وهذا المكر أنهم بدؤوا يغرون الناس بالربا ويجذبون إلى صناديقهم أموال جميع أولئك الذبن يجمعون عندهم مايزيد عن حاجتهم أو يجمعون المال بالتقشف في معيشتهم والتقتير في نفقاتهم . وذاك

أن هو لاء الصيارفة - كما علمت من قبل - كانوا على اتصال بهو لاء منذ قديم وينالون منهم الودائع . فلما رأوا أنهم شرعوا في استغلال أموالهم في التجارات والصناعات بأيديهم وبدأت أموالهم المجموعة تنصرف في اشتراء السهام في الشركات بدل أن ترد على صناديقهم بصورة الودائع ، جاؤوا يغرونهم بالفائدة للربا ويقولون لهم لماذا تُجَشّمون أنفسكم هذه المشقة ، لأنكم إذا فعلتم هذا ، فلا بد أن تقوموا بأنفسكم بأعباء الشركة والحسابات ، بل لابد لكم بهذا الطريق أن تُقحموا أنفسكم في خطر الحسارة حيث يؤثّر في دخلكم ارتفاع الأغان مرة وانخفاضها أخرى في السوق . فهاتوا إلينا أموالكم وأودعوها عندنا ، نحفظها لكم دوغما أجرة ، ونحن نعاني عنكم مشقة الحسابات بل نؤدي إليكم الفائدة ـ الربا ـ عليها .

هذا هو المكر الذي جعل ٩٠ / بل أكثر من ٩٠ / من أمو ال الناس المتكدسة تنهال على خزانة الرأسمالي وجعلها تحت تصرفه بدل أن تتجه إلى أعلامال الاقتصاد والمدنية مباشرة وهكذا أصبح الرأسمالي مستولياً ـ بكل معنى الكلمة تقريباً ـ على كل ما كان في البلاد من الأمروال القابلة للاستغلال والتي كانت الوسيلة الوحيدة لتمويل التجارة والصناعة وغيرهما من

المشاريع المدنية ، حتى آل الأمر إلى أن بدأ الرأسمالي _ وكان من ذي قبل يقرض الناس بالربا رأسماله المزور _ ينال المال من غيره بسعر رخيص ويقدمه بالربا لغيرهم بسعر عال ، كأنه جعل من المستحيل أن ينال أحد من التجار والصناع مالاً من غيره بشرط غير شرط السعر الذي عينه هو للربا في السوق . فالذين بقوا بحبون على كل ذلك _ وأقلل به _ مدداً _ أن يستغلوا أموالهم في تجارة أو صناعة بأنفسهم بـ دل أن يستغلوها فيها بواسطة الرأسمالي ، أغراهم الرأسمالي بنيل ربح معين مضون على كل حال ، فأصبحوا يؤثرون الأسناد التجارية (Debentures) على اشتراء السهام على الوجه المعروف ، لأنها كانت تضمن لهم يرمجاً معيناً على كل حال .

وقد كمّل هذا الوضع الغريب التقريق بين الناس ووزعهم إلى فريقين لم يبق بد لأحد من أفر اد البلاد بعده إلا أن يكون إما من هذا أو ذلك : أصبح في جانب ، جميع أولئك الأهالي الذين يعملون في مزارع الاقتصاد والمسدنية ولا يتوقف إنتاج البسلاد الثقافي والاقتصادي إلا عملي جميم ومساعيم وكفاءاتهم ، وصار في الجانب الآخر أولئك الشرذمة القليلون الذين يتوقف على مائهم مائهم مائهم المال وي هذه المئز ارع كلها . وأبي

أصحاب الماء أن يتعاونوا مع العاملين في المنز ارع بالرفق والعدل. والقسط ورسمو ا خطتهم على ألا" يستعملوا أبداً ما عندهم من الماء حسب ما تقتضيه المصلحة الجماعية ، بل حسب ما تقتضيه مصلحتهم هم أنفسهم - مصلحتهم المادية البحتة فقط.

وكذلك قضى هـذا الوضع الجديد ألا تكون الحضارة الفتية التي كادت تحكم العالم كله ، إلا حضارة مادية بحتة ويكون سعر الربا هو مقياسها الرئيسي الذي لا تتعين فيها قيمة كل شيء وقدره إلاعلى حسبه . وذلك أنه لا تتوقف مزرعة الحضارة في ازدهارها إلاعلى الارتواء بماء رأس المال وأن هذا الماء قد عينت قيمة كل قطـرة منه مالياً حسب سعـر الربا ، فإن كان من المهكن على هذا أن يبذر شيء في مزرعة الحضارة البورجوازية وإن كان ثمن على هذا أن يبذر شيء في مزرعة الحضارة البورجوازية وإن كان ثــة إنتاج يستحق القدر فيها ، فإنما هو ذلك الشيء الذي يعود عــلى صاحبه بربحه المالي مباشرة أوغير مباشرة إلى ذلك الحد ـ على الأقل ـ الذي قد عينه الرأسمالي القائد الأكبر فلذه الحضارة بشكل سعر الربا .

وكذلك إن هذا الوضع الجديد قد طوى عصر حكم كل من القلم والسيف ، وألقى بمقاليد الحكم كلها إلى « ديوان حسابات الرأسمالي » وجعل في أنف الجميع ـ بما فيهم الفلاحون

والعـــال ومؤسسات التجارة والصناعـة الحكبيرة والدول والحصومات القومية _خطاماً غير مرئي قبض الوأسمالي على جانبه وبدأ يقودهم به حيث يشاء.

المرحلة الثالثة:

ثم تقدمت فئة الرأسماليين خطوة أخرى ونظمت حرفتها على صورة ما يعرف الآن بالنظام المصرفي الجديد (Modern Banking System) . وكان هـؤلاء الرأسماليون يعملون من قبل منفر دين مستقلين بعضهم عن بعض . ولا شك أنــه كانت هناك بعض أسر وأسمالية منهم ، كانت قــد توسعت دائرة فعاليتها الاقتصادية حتى أصبحت عملى صورةكصورة الدوائر المالية الكبيرة وانتشرت فروعها في نواحي الدنيا القريبة والبعيدة . ولكن ما كانت هذه الأسر ، على كل هـذا إلا أسراً مستقلة لاتعمل إلا باسمها ، فخطر ببالها بعد ذلك أن تشكل شركات « لحرفة المال » وتنظمها على نطاق واسع _ كما تنظم الشركات ويسيَّر أمرها بالأمــوال المشتركة ـ في سائر شعب الاقتصاد . فهكذا برزت إلى حيز الوجود هذه المصارف التي نراها مبثوثة مستولية اليوم على نظام المالية في الدنيا كلها ـ وطريق هذا التنظيم الجـديد بكاـبات وجيزة أن عدة من

أصحاب المال ينشئون مؤسسة مالية يسمونها « المصرف ■ . وأن المال الذي يستعمل في هــــذه المؤسسة يكون على نوعين : رأس مال المساهمين وبه يبتديء العمل ، والودائع وهي مــا يتلقاه المصرف من الناس بكمية وافرة على قدر ما تتسع دائرة عمله ويديــــع صيته وعـلى أساسه يزيد نفوذه وتتوافر قوته . والمقياس الحقيقي الذي يقدر به نجاح المصرف هو أن يكون عنده رأس ماله الذاتي _ رأس مــــال المساهمين فيه _ على أقل مقداريمكن، وتكون الودائع _ رأس مال المودعين لديه _ على القومي » وقـــد كان من أنجح المصارف وأكبرها في القارة الهندية قبل وجود باكستان وكان مركزه في لاهور . فماكان رأس مـــاله الذاتي إلا عشرة ملايين روبية ماكان أدى منها المساهمون فعلًا إلا أكثر بقايل من ثمانية ملايين روبية ، ولكن كانت ودائعه التي كان يستعملها سنة ١٩٤٥ نحــو ٥٢٠ مليون ووبية . والعجيب بعد هذا كله أن المصرف على رغم أنه كان يسيِّر شؤونه كلها بما اجتمع عنده من الودائع ، وهي قد تبلغ ٩٠ - ٩٠ بل ٩٨ / أحياناً من مجوع مالديه من مال فإنه لم بكن للمودعين أي حق في التدخل في نظامه وإدارته وسياسته،

وإغماكان ذلك كله بيدي الساهمين الذين هم المالكون المصرف على حين لا يكاد يبلغ رأس مالهم ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥/ من مجمــوع الموجودات عنده . ليس للمودعين إلا أن يسلموا مالهم إلى المصرف ثم يظلوا ينالون منه الفائــــدة ــ الوبا ــ على حسب سعر معين. أما « كيف يستعمل المصرف هذا المال وعلى أي وجه يتصرف فيه» فشيء لاحق لهم أصلًا أن يعنو ا به ويتكلموا فيه برأي ، فإنه إنما يرجع إلى المساهمين ولا يتعلق إلا بهم ، فهم الذين ينتخبون العمال لتولي مختلف أعمال المصرف وهم الذين يرسمـــون سياسته وهم الذين يشرفون عــلي إدارته ونظامه وحساباته ولا بتوقف إلاعلى مشيئتهم القضاء بالطرق التي ينبغي أن يتجه أو لا يتجه إليها مال المصرف. ثم إن هؤلاء المساهمين لا يكونون جميعاً عنزلة متساوية ، لأن المساهمــــين الصغار المتفرقين لا يكون لهم نفوذ في المصرف إلا في حـدود لا تكاد تذكر ، وإنما يكون عدد ضئيل من المساهين الكبار مستولين على هذه البحيرة ولا يتصرف فيها غيرهم فعلًا .

لاشك أن المصرف مؤسسة تسدي إلى الجمهور خدمات بين صغيرة وكبيرة لا يساورنا الشك في وجاهـة بعضها ومنفعتها وأهميتها ومشروعيتها . ولكن وظيفته الحقيقية إنمـــا هي فتح الاعتادات وتقديم المال للناس بالربا. وكل مصرف ـ سواء أكان من المصارف التجارية أم من المصارف الزراعية أم الصناعية أم من أي نوع آخر للايقوم بأعمال التجارة والصناعة والزراعة بنفسه ، وإغا يقدم المال للذين يتعاطون هذه الحرف من الجهور ثم يتقاضاهم الربا عليه . وإن أكبر وأهم وسيلة من وسائل ربحه هو أن يتلقى المال من المودعين بسعر رخيص ويقرضه الجمهور بسعر مرتفع . وكل منا مجصل للمصرف على هذا الوجه من الدخل ، يتوزع بين المناهمين كما يتوزع الدخل بين الشركاء والمساهمين في سائر المؤسسات والشركات التجارية بنسبة سهامهم فيها (١) .

(١) تمــا يناسب هـذا المقام أن نفصل على وجه الإيجاز أعمال المصارف وفعالاتها وقواعدها حتى نتبين عـــلى بصيرة مـــا للمصارف من المنزلة الحقيقية :

إن الودائع لدى المصرف تكون على نوعين كبيرين : (١) ودائع على دوعين كبيرين : (١) ودائع على دوعين كبيرين : (١) ودائع على دو الطلب (Fixed deposites) و (٢) ودائع تحت الطلب (Current deposites) . أما الودائع علمددة الأجل فإن اتفاق المتعاقدين يحدد بشأنها الوقت الذي يجوز استردادها فبه ولا يكون عادة أقل من ثلاثة أشهر . وأما الودائع تحت الطلب ، فيكون لأصحابها الحق في استردادها في أي وقت شاؤوا . ومن قواعد التنظيم المعرفي أن =

= تكون الفائدة التي يدفعها المصرف مرتفعة على قندر ما يطول أو يقصر الوقت الذي لايسترد الودع فيه ماله . وقد تدفع بعض المصارف شيئاً من الفائدة على الودائع تحت الطلب أيضاً غير أن القاعدة المامة التي تجريءليها المصارف عادة في هذه الأيام ألا تدفع عنها شيئاً من الفائدة . بل الذين يستردون من ودائمهم مسرة بعد مرة وعلى أقسدار وافرة ، تنقاضاهم المصارف أجرة على حفظ أمو الهم وحساباتها ، أو تطالبهم بأن يودعوا لديها جزءاً من أمو الهم بصفة دائمة على حسب نسبة معلومة من هسذه الأمسوال ، حتى تستعيض برباها عسن النفقات التي تبذلها لحفظ أمو الهم وحساباتها .

عتفظ المصرف في يده بجزء يتراوح بين ١٠ و ٢٥٪ من موجوداته بسورة نقدية حتى يتمكن من استماله والانتفاع به في معاملاته اليومية . ثم يقرض بعد ذلك جزء أمنها سوق المال (Money market) وهو عا يبقى تحت يده تقريباً قابلاً للاستمال في أي وقت كالنقد الموجود لديه الحلا يحون سعر الربا عليه الالله الوجود لديه الحوالات والقروض القصيرة الاجل . ولان المال لايلبث أن يرجم منها الحوالات والقروض القصيرة الاجل . ولان المال لايلبث أن يرجم منها إلى المصرف في مدة قصيرة ، يكون سعر الربا عليها أيضاً رخيصاً نحو ٢ أو ٤ ٪ . ثم إن المحرف ينفق الجهز والاعظم من موجوداته في أشياه تضمن له في جانب حفظ المال إلى أقسى مدة ممكنة ويكون من الممكن السترداد المال منها ببيمها ، وفي الجانب الآخر ترجع عليه بسعر نحو ٣ أو استرداد المال منها ببيمها ، وفي الجانب الآخر ترجع عليه بسعر نحو ٣ أو الشركات الموثوق بها وأسنادها التجارية . لايخلو نظام أي مصرف من الشركات الموثوق بها وأسنادها التجارية . لايخلو نظام أي مصرف من

= المصارف في فعالاته عن هذه الطرق الثلاثة لتوظيف المال ، لانها تضمن لله البقاء والحياة وتقوي ساعده وتسند ظهره وتساعده عند الحطر والازمات الشديدة .

ثم إن طريقاً مهماً لتوظيف المصرف ماله مع هذه الطرق الثلاثة هو تقديم القروض لاصحاب التجارات والصناعات والحسرف الاخرى وذوي المكانة في المجتمع والمؤسسات الجماعية . فهو أكبر وسيلة من وسائل دخل المصرف لان المصرف يذال منه أكبر قدر من الربا لا يناله من غيره ، فلذا يجب كل مصرف أن يتاح له أوسع مايكون من الفرصة لتوظيف أكبر جزء من موجوداته في هذه الوسيلة وكثيراً ما يوظف فيها ما بين ٣٠ و . ٢ إن من مجموع موجوداته وهو يزيد وينقص حب مايطراً على أحوال الدنيا السياسية والاقتصادية من التغييرات والتبديلات .

ولعله قد اتضح لكم بهذا التفصيل أن الطرق التي توظف المصارف فيها أموالها _ وفيها ودائسع الناس ورأس مالها الذاتي أيضاً _ كلها من طرق القروض الربوبة ، وهي تفرض على المجتمع التاعس فرضاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ثم إن الشيء الذي يتاله المودعون مـــــــــن المصرف بأسم « الفائدة » ، إن هـــو إلا جزء من ذلك الربا الذي تناله المصارف من المجتمع بهذه الطرق . ونقول مرة أخرى إن المعرف مؤسسة تؤدي إلى المجهور أنواعاً من الحدمات لا يشك في مشروعيتها وإن الأجــرة أو الحصم عليها وسيلة من وسائل دخله ولكن الحق أن هذه الوسيلة لاتشكل أكثر من ه ـ م ١٠ / من مجموع دخل المصرف .

النتائج :

فكان من نتيجة تنظيم الرأسماليين حرفتهم على هذا الوجه، أن قد زاد اليوم وقار الرأسماليين المجتمعين المنتظمين ونفوذهم وثقة الجمهور بهم بالنسبة لما كانوا عليه عندما كانوا يتعاطيون مهنة المراباة متفرقين مستقلين . وقد ارتكزت في أيديهم اليوم ثروة البلاد من أقصاها . فتجد اليوم عشرات ومئات الملايين من الجنيهات تتكدس في مصرف واحد ولا يكون هناك إلا عدد قليل من الرأسماليين هو الذي يستولي عليها ويتصرف فيها كما يشاء . ولا يحكم بهذا الطريق بلاده ولا يتملك ناصية حياتها الاقتصادية والمدنية والسياسية وحدها " بل يحكم الدنيا قاطبة ويلعب عقاديرها ويستغل لأغراضه حياتها الاقتصادية والمدنية والسياسية وقحجر القلب .

ولكم أن تقدروا مبليغ هؤلاء الرأسماليين من القوة والنفوذ، بأنه ما كان عند عشرة مصارف في الهند قبل تقسيم البلاد إلا ١٧٠ مليون روبية ولكن كانت الودائع قد بلغت فيما ٦١٧٠ مليون روبية . وكان عدد قليل _ لايتجاوز ١٥٠ فيما ٢٠٠٠ شخص على الأكثر _ من الوأسماليين مستولياً عليها وعلى

إدارتها وسياستها . وما كان شيء غير الطمع في الفائدة جعل مئات الألوف من الناس يهيئون هذا المبلغ الكبير من المال ويسلمونه إلى الرأسمالين و ولا يهمهم بعد ذلك في قليل ولا كثير كيف وعلى أي المبادىء ولأي الأغراض يستعمل أولئك هذا السلاح القوي ? ولكم أن تقدروا بذلك أي أثر خطير قد تتركه هؤلاء الرأسماليون في تجارة البلاد وصناعتها ومعيشتها وسياستها دمدنيتها ، وأنه هل يكون هذا الأثر قد عل لمصلحة البلاد وأهاليها أم لمصلحة هؤلاء الرأسماليين الحيين لذواتهم ?

نعم . إني لأبين لكم كل هذا عن بلاد ليس عهدها بتنظيم الرأسماليين إلا حديثاً ولا يبلغ مجموع الودائع في صناديـق مصارفها أكثر من نصف جنيه لحكل فرد من أهاليها بالمعدل ولكن تصوروا كيفية ارتكاز الثروة وتجمعها في مصارف البلاد الغربية التي قد بلغ فيها هذا المعدل ألفين بل ثلاثة آلاف مرة منه في بلادنا الشرقية . لقد كان هذا المعدل في المصارف التجارية وحدها حسب إحصاء سنة ٢٩٣٦ م في أميركا ١٣١٧ جنيهاً وفي سويسرا ٢٧٥ جنيهاً وفي ألمارك عنيهاً وفي الكاترا ٢٦٦٤ جنيهاً وفي الله النطاق الله المدخرة إلى رأسماليهم المواسع يسلم أهالي تلك البلاد أمو الهم المدخرة إلى رأسماليهم الواسع يسلم أهالي تلك البلاد أمو الهم المدخرة إلى رأسماليهم الواسع يسلم أهالي تلك البلاد أمو الهم المدخرة إلى رأسماليهم المواسع يسلم أهالي تلك البلاد أمو الهم المدخرة إلى رأسماليهم المواسع يسلم أهالي تلك البلاد أمو الهم المدخرة إلى رأسماليهم المواسع يسلم أهالي تلك البلاد أمو الهم المدخرة إلى رأسماليهم المواسع يسلم أهالي تلك البلاد أمو الهم المدخرة إلى رأسماليهم المواسع يسلم أهالي تلك البلاد أمو الهم المدخرة إلى رأسماليهم المواسع يسلم أهالي تلك البلاد أمو الهم المدخرة إلى رأسماليهم المواسم المواسع يسلم أهالي تلك البلاد أمو الهم المدخرة إلى رأسماليهم المواسم المو

بيوتها لترتكز في أيد قليلة . ثم إن الذين ترتكز في أيديهم هذه الثروة ليسوا بمسؤولين أمام أحد أو مسترشدين إياه غيرنفوسهم و لا مراعين شيئاً غير أهو ائهم ، وإنما يدفعون الكواء على ما يرتكز في أيديهم من الثروة بشكل « الفائدة » ويتملكونهـــا فعلًا ويلعبون على أساس قوتها بمقاديو الأمم والشعوب: يحدثون القحـــط حيث يشاؤون ، وينزلون الأمطار الغزيرة حيث يشاؤون ، وينشبون الحرب ، ويعقدون مجالس الصلح ، متى أرادوا ، ويروجون في الجمهوركل شيء يرونه نافعاً من وجهة نظرهم المتكالب على المال ، وبحر ،ون كلُّ شيء يرونه لا يتفق بمسؤولين على الأسواق فحسب " بل لهم كلمة نافذة وحكم لا مرد له في معاهد العلم والفن و مر اكــز التيحقيق العلمي ودوائر الصحافة وصوامع الديانة ودور الحكومة كلهـــا أيضاً لأن فضيلة قاضي الحاجات _ المال _ قد النجأ إليهم والتحق بجلقتهم. هذا هو البلاء الأكبر الذي علا عويل أصحاب الفكر من أهـــل الغرب أنفسهم على ما يجـــر إلى الانسانية البائسة من الويلات والمهالك " وأخذ يرتفع ثمة من مختلف الجهات الصوت

بأن ارتكاز هذا القدر العظيم منوسائل القوة في يد طبقة صغيرة مستأثرة ليست بمسؤولة أمام أحد ، مدمر لكبان الجماعة وقاض على مقومات حياتها . أما نحن أهـــل الشرق ، فلا يزال ببدأ القول عندنا ومعاد بأن المراباة النجسة إنما هي تلك التي كان يتعطاها الأفراد الجالسون على الأرض في الزمن القديم ، وأما صير في اليوم المستنبر المتربع على الكرسي الواكب في السيارة، فإن مهنته التي يتعاطاها مشروعة طاهرة لا تشويها شائبة مـن الدنس ، الهاذا يعد من الحرام أن نسلم إليه أموالنا ثم ننال منه نصيبنا من ربحه ? واكن الحقيقة أن غاية ما قد حدث من الفرق بين المرابين في الزمن القديم والصارفة في الزمن الحاضر، هو أن أولئك كانوا رنيمون من الناس أمو الهم متفرقين وجاء هؤلاء اليوم ينهبونهم مجتمعين وبتأليف الفئات القويةمن أنفسهم للغرض نفسه . والفرق الثاني الذي حدث ولعله أكبر منالفرق الأول ، هو أن كل ناهب من أولئك ما كان بأتى بأسلحة النقب وقتل النفوس إلا بنفسه ومن عند نفسه ، وأما الآث فقد بدأ الجهور أنفسهم يعطون هـوُلاء الناهبين المنظمين « بالكراء » آلأت كبيرة وأسلحة حادة انقب بيونهم وإبادة نفوسهم لحما قتهم وغفلة القوانين والحكومات ، فهؤ لاءالصارفة

يؤدون إليهم « الكراء » في النــور ويشنون عليهم الغارات ويسلبونهم أموالهم في الظلام .

فهذا « الكرراء » هو الذي نراد على القول بطهارته ومشروعيته .



الفصلالرابيع

الأحكام الاستلامية في الرب

قد سبق أن تعرضا للربا ، وتكلمنا عليه من الوجهة السلبية في الفصل الاول " وتكلمنا على مساله من المضار في الفصل الثاني من هذا الكتاب . وها نحن أولا ، نريد الآن أن نتكلم عليه من الوجهة الايجابية ، ونوضح ما هو الأمر " وما هي حدوده وما هي الشؤون والمعاملات المالية التي تنصل جالاً حكام الواردة في الشريعة الاسلامية لتحريج الربا ، وما هي القواعد التي يريد الاسلام أن يؤسس عليها شؤون الانسان الاقتصادية بعد إلغاء الربا والقضاء على نظامه .

معنى الربا في اللغة والشرع :

إن مادة كلمة ، الربا ، الواردة في القرآن الكريم هي « رب و » حيث اعتبر فيها معنى الزيادة والنمو والارتفاع والعلو . يقال : ربا المال إذا زاد ونما . وربا فـــلان الرابية إذا علاها . وربا فلان السويق إذا صب عليه الماء وانتفخ . وربا الولد في حجر فلان إذا نشأ عنده . وأربى فلان الشيء إذا زاده وأُغْـــاه . والرابيــة و الربوة : المرتفع من الأرض . وحيثًا وردت مشتقات هذه المادة في القرآن فإنها تشتمل على معني من معاني النمو والعلو . قال تعالى : « فإذا أُنْزَالُنا عَلَمُهَا المَّــاءَ ا ْهَتَزَّتْ وَرَبَتْ ، (١) أي تحركت بالنبات وانتفخت . وقال تعالى : ﴿ يَمْحَقُ ۚ اللَّهُ ۗ الرِّبا و ُرْبِي الصَّدَقَاتِ ﴾ (٢) أي يضاعفها ويبادك فيها . وقال تعالى : « كَاحْتُمَلَ السَّمْلُ ا زَيَداً راباً ﴾ (٣) أي طائفاً فوق سطحه . وقـــال تعالى : عَاْ خَدَهُمْ أَخُدُ وَ اللَّهِ » (٤) أي شديدة زائدة في الشدة . وقال تعالى : « أن تكون أمَّة ٌ هي أربى مِن ُ أُمَّةٍ ٍ » (٥) أى أزيد عدداً وأوفر مالاً وقال تعالى : « وآوَيُّنا ُهُمَا إِلَى

⁽١) الحج: ٥ (١١) البقرة : ٢٧٦ (٣) الرعاد : ١٧ . (٤) الحاقة : ١٠ (٥) النحل : ٩٢

رَ بُو َ قَ ﴾ (١) أي أرض مرتفعة .

فمن هذه المادة نفسها كلمة ، الربا ، والمراد بها زيادة المالى وغوه عن رأس المال . والقرآن قد صحرح بهذا المعنى بقوله : « وَ دُرُوا مَا بَقِي مِن الرِّبَا إِن كَنْتُتُمْ مُؤْمِنِين ، وإِن تُبْتُمْ فَلَكُمُ مُرُووس أَمْوالِكُمْ " " " وبقوله : « وما تَبْتُمُ مِن دِباً لِيَر بُو في أَمُوالِ النَّاسِ ، فلا يَر بُو عند الله » " " .

والذي يظهر من هذه الآيات أن كل زيادة تحصل على رأس المال ، يقال لها « ربا » إلا أن القرآن لا مجرم كل زيادة من حيث هي ، فإن الزيادة تحصل في التجارة أيضا ، بل الزيادة التي ورد تحريبا في القرآن هي من نوع خاص وهو يسميها « الربا » وبهذا الاسم الاصطلاحي كانت هذه الصورة الحاصة من التعامل تعرف قبل الإسلام ، ولكن ما كانت العرب إذ ذاك تفرق بين البيع والربا وكانت تحسبها من نوع واحد ، كا عليه الحال في زماننا الحاضر . فجاء الإسلام وبين للناس أن الزيادة التي تحصل على رأس المال بالبيع مختلفة عن التي تحصل

 ⁽١) المؤمنون: ٥٠ (١) البقرة: ٨٧٨ (٣) الروم: ٣٩

على رأس المال بالربا، وأن الأولى مشـــروعة والثانية غير مشروعة: « ذلكَ بأنهُمْ قالوا إنسًا البَيْعُ مِثلُ الرّبا. وأحَلَّ اللهُ البَيْعُ وَحَرَّمَ الرّبا». (١).

ولأن الربا كان عبارة عن زيادة خـــاصة معروفة لدى العرب ، فما تصدى القرآن لشرحه ، واكتفى بتحريـــه والأمر بتركه .

ريا الجاهلير ا

ان الربا كان على عدة صور في الجاهلية كما وردت بهـا الروايات :

قال قتادة : " إن ربا أهل الجاهلية يبيع الرجل البيع إلى أجل مسمى " فإذا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه قضاء فراده وأخر عنه » . وقال مجاهد في الربا الذي نهى الله عنه : «كانوا في الجاهلية يكون الرجل على الرجل الدَّين فيقول لك كذا وكذا وتؤخر عني فيؤخر عنه » (٢) .

ويقول أبو بكر الجصاص : «إنه معلوم أن ربا الجاهلية إنما

⁽۱) البقرة: ۲۷۵ (۲) تفسير ابن جرير ج ۳ ص ۲۷، «ج ۳ ص ۸ ۸ مربع ۴ ص ۸ مربع ۴ ص ۸ مربع ۴ ص ۸ مربع ۴ ص

كان قرضاً مؤجلًا بزيادة مشر وطـة ، فكانت الزيادة بدلاً من الأجل ، فأبطله الله تعالى » (١) .

ويقول ابن حجر المسكي في كتسابه الزواجر ومثله يقول الامام الرازي في تفسيره ج ٢ ص ٣٥١ - إن ربا النسيئة ما التأجيل مهو الذي كان مشهوراً في الجاهلية لأن الواحد منهم كان يدفع ماله لغيره إلى أجل على أن يأخذ منه كل شهر قدراً معينا ، ورأس المال باق مجاله فإذا حل طالبه برأس ماله ، فإن تعذر عليه الاداء زاده في الحق والأجل . (٢)

كانت هذه الصور من التعامل جادية عند العرب وعليها. كانوا يطلقون كلمة • الربا»، فجاء القرآن يحرمه بحكم قاطع صريح.

الفرق الاساسي ببن البيع والربا

وتعال نتفكر الآن ما هو الفرق بين البيع والربا وما هي خصائص الربا ومزاياه التي قد جعلته شيئًا مختلفاً عن البيع ولماذا قد حرمه الإسلام بهذه الشدة ?

« البيع » هو أن يقدم البائع سلعته إلى المشتري ، فهناك

⁽١) احكام القرآن ج ١ (٢) تفسير المنارج ٤ ص ١٣٤

تستقر بينها قيمة لهذه السلعة ويتسلمها المشتري من البائع نظير هذه القيمة قيفة فهذه الصورة من التعالم لا تخلو من أحد الأمرين: إما أن يكون البائع هيأ هذه السلعة للمشتري بجهده وبإنفاقه عليها ماله أو اشتراها من غيره. فهو في كاتا الصورتين يضيف أجرة جهده إلى رأس ماله الذي أنفقه على السالمة في الشترائها أو تهيئتها ، فهذا هو ربحه .

وبازاء ذلك إن الربا هو أن يعطي الرجل رأس ماله رجلا آخر على أن يرده إليه بزيادة كذا . ففي هذه الصورة من المعاملة إن رأس المال هو نظير رأس المال " ونظير التأجيل هو ذلك المبلغ الزائد على الرأس المال " الذي قد تم الاتفاق عليه بين الآخذ والمعطي كشرط في المعهامة . فهذا المبلغ الزائد على رأس المال نظير التأجيل هو « الربا » ، ومها هو حلى ترى بأجرة على مال أو شيء آخر ، وإنما هو أجرة على التأجيل فقط . وإذا اتفق البائع والمشتري على القيمة في البيع ، ثم شرط البائع على المشتري أن يؤدي إليه هذه القيمة مع زيادة كذا إن تأجل في أدائها إليه مدة كذا ، فإذن لا تكون هذه الزيادة أيضاً إلا من باب « الربا » .

فالربا هو الزيادة التي يؤديها المدين إلى الدائن على رأس المال

نظير مدة معلومة من الزمن أجَّله إليها مع الشرط والتحديد ، كأن الربا مزييج من ثلاثة أجزاء: (١) الزيادة على رأس المال و (٢) تحديد الزيادة باعتبار المدة و (٣) كونها شرطاً في المعاملة . فكل معاملة المدين توجد فيها هذه الأجزاء الثلاثة ، هي معاملة ربوية من غير شك .

والفرق الاساسي الذي لا يمكن عليه أن يكون البيع والربا شيئاً واحداً من الوجهة الحلقية والاقتصادية هو :

البائع على البائع على وجه سوي بين البائع والمشتري في التجارة لأن المشتري في جانب يستمتع بالسلعة التي يشتريها من البائع وبالجانب الآخر ينال البائع الأجرة على كفاءته وجهوده وأوقاته التي بذلها في إيجاد تلك السلعة أو يهيئتها للمشتري ولكن بالعكس من ذلك لا يحصل تبادل المنافع بين الدائن والمدين على وجه سوي في المعاملة الربوبة يأخذ الدائن من المدين مقداراً معلوماً من المال ينفعه بدون شك ولكن المدين بإزائه لا ينال من الدائن إلا تأجيلاً في المدة قد ينفعه وقد لا ينفعه ، فهو إن أخذ المال لاستهلاكه في حاجاته الشخصية الناون هذا التأجيل غير نافع له قطعاً وإن أخده لاستغلاله في التجارة أو الصناعة أو الزراعة ، فكما وإن أخده لاستغلاله في التجارة أو الصناعة أو الزراعة ، فكما

أنه محتمل أن يعود عليه بالمنفعة ، كذلك _ سواء بسواء بسواء على المعاملة الربوية إغال على أن يعود عليه بالخسارة ، كأن المعاملة الربوية إغالتكون إما على منفعة فريق وخسارة فريق ، أو على المنفعة الليقينية المعلومة لفريق والمنفعة غير اليقينية المعلومة لفريق والمنفعة غير اليقينية المعلومة.

به المشتري ، البائع مها أسرف في أخذ الربح من المشتري ، فإنما يناله مرة واحدة ، ولكن الربح الذي يأخده الدائن من المدين في المعاملة الربوية ، له سلسلة لا تنقطع ولا تزال تتقوى وتستغلظ مع مر" الزمان وكر الايام . ومها نال المدين من المنفعة عاله ، فانما تكون منفعته محدودة ، وأما الدائن فليس هناك شيء يحد منفعته بازاء منفعة المدين ، و هو أحياناً قد يصادر أموال المدين ووسائل معاشه بجذافيرها ، بل وملابسه وأثاث بيته ، ثم لا يزال دينه باقياً على حاله .

٣ - إن المعاملة بين البائع والمشتري تنهي حالاً مع تمام مبادلة السلعة والقيمة بينها ، ولا يكون بعده أي شيء على المشتري ليؤديه إلى البائع . وكذلك إن الشيء الاصلي الذي يؤدى العوض عن استخدامه في كراء الارض أو الدار أو المتاع ، لا يستهلك ويبقى على حاله ويرد إلى صاحبه بعينه . أما

في المعاملة الربوية ، فيكون المدين قد استهلك ما يأخذ من الدائن من المال ، ثم يكون عليه أن يوجد هذا المال المستهلك نفسه ويرده إلى الدائن مع الزيادة .

إلى الانسان في المجارة والزراعية والصناعة يبذل كفاءته ووقته ثم ينال أجرهما ويستمتع بما يعودان عليه من الربح، ولكنه في المعاملة الربوية يصبح المساهم الأكبر. في كسب غيره بمجرد دفعه اليه مقداراً من المسال زائداً عن حاجاته بدون أن يبذل معه شيئاً من جهوده وأوقاته، فلا يكون بمنزلة المساهم الاصطلاحي المعروف الذي يشارك غيره في الربيح والحسارة معاً ولا تكون شركته إلا على الغنم دون الغرم ، بل هو شربك يدّعي لنفسه ربحاً معيناً بدون مبالاة لربح مدينه أو خسارته.

فهذه طائفة من الأسباب تفرق بين التجارة والربا من الوجهة الاقتصادية ، فتجعل التجارة عاملا قويا لتعمير التمدن البشري وترقيته والربا قوة هادمة له . أما من الوجهة الخلقية فمن عين ما تقتضيه فطرة الربا أن يتصف الأفراد في المجتمع بصفات دنيئة كالبخل والأثرة والشقاوة وتحجر القلب وحب المال والتفاني في سبيله ، وينفوا عن نفوسهم روح الصفات

الفاضلة كالايثـــار والمرحمة والتعاطف والتضامن ، كأن الربا شيء يأتي على النوع البشري ويقوض بنـــاءه من الوجهتين. الاقتصادية والحلقية معاً .

وهذه هي الاسباب التي أحل الله لأجلهــــا البيع وحرم. الربا ، مع عدم الشك أن لتحريم الربا أسباباً كثيرة أخرى قد. أشرنا إليها من قبل . فهو محدث في الناس الميل إلى جمع المال. وعدم إنفاقه إلا في مصالحهم الشخصة ، ويحول دون تداول الثروة، على الوجه الحر في المجتمع ، بل يعكس طريق هذا التداول. ويوجهه عن الفقراء إلى الاغنياء ، فتتكدس ولا تزال تتكدس ثروة الجمهور باستمرار لدى الطبقة المتمولة منهم • بمــا يوجب هـــــلاك المجتمع بأكمله . وكما لا يخفى على من له نظر في علوم. الاقتصاد . وكما أنه لا يمكن الجمود بمضـــار الربا وعواقبه وآثاره هذه ، فكذلك لا يمكن إنكار حقيقة أخرى هي ان. الطريق الذي يرسمه الاسلام لتربية الناس تربية خلقية وتنظيم أفرادهم تنظما اجتماعيا واقتصاديا " ينـافي الرباكلُّ جزء منه ٤-وأن كل تعامل ربوي مهما يكن قد بلغ في الدقة ورأته العين. في الظاهر ، غير ضار بالمجتمع ، فانه يخل بنظام الاسلام. ويحدث فيه الفساد على كل حال . فلأجل ذلك قد شدد الله تعالى أَيَّمَا تَشْدَيْدَ فِي تَحْرِيمُ الْرِبَا فِي كَتَابِهِ الْكَوِيمُ وقَدَّالَ : « يَا أَيُهَا النَّذِينَ آمَنُوا التَّقُوا اللهُ وَدَرُوا مَابِقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنَّ اللهِ كَنْشُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ، فَأَذَنُوا بَحَرُّبِ مِنَ اللهِ ورَسُولِهِ » (١).

التشريد في تحريم الربا :

لا شك ان القرآن قد نهى عن كثير من المنكرات وشدد الوعيد في بعضها ، ولكن الكلمات التي جاء بها لإعلان حرمة الربا أشد وآكد من الكلمات التي أوردها للنهي عن سائر المنكرات والمعامي (٢). ومن ثم قد أكد النبي عليقة النهي عن مزاولة الربا وسعى سعياً متصلًا في القضاء عليه في الدولة الاسلامية المثالية .

⁽١) سورة البقرة ، ٢٧٨ - ٢٧٩ ، وقوله تمالى ١ ﴿ فَأَذَنُوا جُوْبِ ﴾ أي : اعلموا ذلك واستيقنوه . انظر تفسير الطبري ٢ ـ ٤٢ . - طبعة دار المعارف .

⁽٢) في حديث الذي صلى الله عليه وسلم رواه ابن ماجه والبهمةي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « الربا ثلاثة وسبعون بابا أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه وإن أربى أربا عرض الرجل المسلم » .

كان بنو المغيرة في مكة يأكلون الربا ، فألغى النبي علي علي كل ماكان لهم على الناس، وكانت لهم على الناس أموال من الربا ، فحتب إلى عامله على مكة بقتالهم إن لم كفوا عن المراباة . وكان عمه العباس بن عبد المطلب من كبار المرابين في العرب ، فأعلن عند حجة الوداع ، « ألا إن ربا الجاهلية موضوع عنكم كله . لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وأول ربا موضوع أبدأ به ربا عمي العباس بن عبد المطلب » . وقد لعن رسول الله أبدأ به ربا عمي العباس بن عبد المطلب » . وقد لعن رسول الله رواه مسلم ، وللبخاري مثله .

وليست هـذه الأحكام تطالب بالقضاء على نوع خاص من الربا أي ربا المرابين ، وتـدع باب سائو أنواعه مفتوحاً عـلى. مصراعيه ، بل الذي ترمي إليه هذه الأحكام في حقيقة الأمر أن تستأصل شأفة أخلاق الرأسمالية وعقلية الرأسمالية ونظام الرأسمالية استئصالاً كلياً ، وتقيم مكانها نظامـا يكون فيه الكرم مكان البخل ، والمواساة والتـكافل مكان الأثرة وحب الذات ، والزكاة مكان الربا ، وبيت المال القومي مـكان المصرف وشركات التأمين ، حتى لا يفضي الأمر إلى تولدحالات المصرف وشركات التأمين ، حتى لا يفضي الأمر إلى تولدحالات يحس الناس لمقاومة الحاجتهم إلى إقامة منظات التعاون

الاجتماعي وشركات التأمين والأموال الاحتياطية ويضطرون _ أخيراً _ إلى اللجوء إلى نظام الشيوعية غير الفطري .

فلس إذن إلا من حماقتنا _ أنفسنا _ وضعفنا وسوء طالعنا أن قد انتثر عقد الاسلام ، وتبدد نظامــه للأخلاق والاجتماع والاقتصاد ، واستولت علينا الرأسمالية بويلاتهــا ، ولم تعد فينا مؤسسة أو منظمة تعني بجمع أموال الزكاة وإنفاقها في طرقها الصحيحة ، وصار أغناؤنا عبد الدرهم والدينار لا يكسبون إلا لذواتهم ، ولم يعد لفقر ائنا ما يعينهم على نكباتهم وشدائدهم وقد أضعنا الأخلاق الاسلامية واعتدينا حدودها واحبدة تلو أخرى ، ونشأ فينا الولوع بالخر والميسر والزنا ، وانغمسنا في ألو ان البذخ والترف والنعم " وأقبانا على المنعــة والشهوات ، وجعلنا التبذير بكل معانيه ومظاهره من حاجات حياتنا اللازمة ، وصعب علمنا أن نعقه حفلات الزواج ونشتري السيارات ونشيد البيوت الشامخة ونهيء لأنفسنا ألوان الزبنة والنعم والشهوات بدون اقتراض الرباء ولم يعد لنا نصب من ووح التعاون والتكافل الاجتماعي والتنظيم العملي ، حتى اختلت أحوالنا الاقتصادية وأصحت حياة كل واحد منا قائمية بتمامها على وسائله الاقتصادية الشخصية حتى لم يجـد بدأ _ حفظـــاً

لمستقبله ... من أن يترك مبادىء الاسلام ، ويتبيع مبادىء الرأسمـالية ، ويجمع أمواله في المصارف ، ويستأمن نفسه في شركات التأمين ، ويصبح عضواً في جمعيات التعاون الاجتاعي ، ويسد حاجاته عند الضرورة بالاقتراض من المؤسسات الرأسمالية بالربا. ولا شك أن كل ذلك قد أصبح من حاجات حياتنا اللازمة الأساسية ، ولكن . . . هل التبعة في خلق هذه الحال على الاسلام المسكين ? كلا، وإنما قد منينا بمثل هذه الحال لأنناقد هدمنا بأيدينا كل ركن من أوكان ذلك النظام الكريج العادل الذي كان الاسلام زودنا به وأرشدنا إليه . فهل يجوز لنا الآن أن ننشد الحلُّ للمعضلات التي خلقناها لانفسنا بمخالفتنا لقانون من قو أنين الاسلام ، في مخالفة ڤانون آخر من قو أنينه ، ثم لا نطالب إلا الاسلام نفسه بأن يسمدح لنا عخالفة هذا القانون ومعاكسته ? من ذا الذي يحول بيننا وبين أن نجمع أموال الزكاة بصورة منظمة ونعمل بتعليم الاسلام في النكافل والتضامن الاجتماعي وبقانونه في الإِرث، ونقضي حياتنا بالبساطة والامانة والتقوى والاقتصاد في النفقات ? ومن ذا الذي يجبرنا على أن ننفق أكثر بما نكسب ونجعل من حاجاتنا اللازمة مــا جاءت به الحضارة الغربية من مظاهر البذخ والتبذير ، ونميل

إلى طرق الكسب الحرام ونختارها حرصاً على النمول واستزادة للثراء ، ولا نقنع بطرق الكسب المشروعة ? ومن ذا الذي قد بأخذ على أبدي أغنيائنا وأولي الفضل منا أن يساعـدوا ذوي قرباهم وحيرانهم وأصدقاءهم وأيامي أمتهم ويتاماها وعجزتهــــا وفقر اءهاو يجبوهم على أن يغدقوا بأموالهم على أصحاب المعامل والمصانع الكبيرة في أوربا وأميركا واليابان ? ومن ذا الذي يضغط على المتوسطين وقليلي الدخل مناعلى أن يظهروا بمظاهر الأبهة والكبرياء والتمول حكاية للأغنياء ، وينفقوا على حفلات زواج أولادهم وأفراحهم ومآتمهم أكثر بما تتسمع له وسائلهم الاقتصادية ، ثم يقترضوا بالربا سداً لهذه النفقات ? لا شك أن كل هذه الاعمال التي تورطنا فيها في حياتنا جرائم في نظـر الاقتصادي المتزن مرة جديدة ١ أزلنا عن سبيلنا كل معضلة اقتصادية تجبرنا اليوم على اقتراف جريمة أكل الربا وإيـــكاله. ولكن ما دمنا لا نقلع عنها ، فما لنا لا نقترف الجريمـة المتولدة عنها _ أكل الربا و إيكاله _ معتقدين إياها جريمة على الاقــل ? لان من توك الاغذية الطبية وألقى بنفسه إلى مكان ليس فيه إلا القذر للأكل والشرب والذواق، فله أن يأكل هذا القذر ملء

بطنه ويوكله غيره إن شاء " ولكن ماله يصر على أن هذا القذر طاهر طيب لا غذاء أحسن منه وأنفع للبدن ?

فالحاجة كل الحاجة " كم قلت في مفتتح الكلام ، أن نفكر ونطيل التفكير أولأ ونقضى قضاء قاطعاً عند أنفسناقبل أن نأخذ في البحث في مشروعية الربا أو عدم مشروعمته : أي النظامين الإسلامي أم الرأسمالي نويد اتباعه ? فإن قلنابالاول، فلا حاجة ولا مجال لنا البثة للتعامل الربوي ، لان المعاملات في هذا النظام تجري بدون المؤسسات القائمة على الربا ، والذين يتعاملون بالربا هم مجر مون في نظره . وأما إن قلنا بالثاني ، فلا شك أن اتباعنا لنظام الرأسمالية ، خروج سافر على الاسلام من حيث مجوعه ، ولا بد لنا إذن أن نخالف كل ما مخالف المبدأ الرأسماليُّ من قو أعد الاسلام وقو انبنه الاقتصادية . ولا معنى بعد كل ذلك لامنيتنا أن لا نعد آيمين في نظر الاسلام مسع مخالفتنا لمقو انينه و اتباعنا للنظام الرأسمالي ، إلا أننا نويدالاسلام على أن يتبعنا ويسير في ركبنا ويبدل مبادئه ويختار مبادىء الرأسمالية لا لشيء إلا حرصاً على إبقائنا في دائرته .

الفصلاكخامس

اقستام الرتباوأحكامها

إن الربا - كما قد بينا آنفا - هو الزيادة التي ينالها الدائن من مدينه نظير التأجيل . وهذا النوع من الربا يصطلح عليه شرعاً بوبا النسيئة أي الزيادة بسبب النسيئة وهي التأجيل . وهذا النوع من الربا هو المنصوص على تحريمه في القرآن الكريم وأجمع على تحريمه السلف الصالح والعلماء المجتهدون من بعدهم ، وتعاقبت القرون حقبة بعد حقبة على ذلك الاجماع ولم يتطرق اليه الريب في عصر من العصور .

و انحن من قواعد الشريعة الاسلامية أنها إذا حرمت شيثا

أوصدت جميع الطرق والاسباب التي تحرض عليه أو تعاون على الوصول اليه حتى لايهم به الانسان ولا يقترب منه أصلا . وذلك ما أبانه نبينا الكريم على على غيل ضربه لأصحابه فقال : « الحلال بين والحوام بين وبينها مشبّات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى المشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه ألا وإن الشبهات كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه ألا وإن

وهذه هي الحكمة التي رعاها الشارع الحكيم فأحاط كل شيء حرام بسياج متين من الكراهة والحرمة وأورد قيوداً هينة أو شديدة على وسائل ارتكاب المعاصي على حسب بعدها أو قربها منها .

لقد كان الاسلام إنما نهى عن التعامل بالربا في شؤون الدَّين _ القرض _ في بادى الأمر كما روي عن أسامة بن زيد رضي الله عنها أن الذي عَلِيلَةٍ قال « إنما الربا في النسيئة ■ وفي رواية ولا ربا إلا في النسيئة » ولكنه عَلِيلَةٍ لما رأى الحاجة تقتضي فيما بعد ، أحاط حمى الله هذا بسياج من القيود حتى لا يقربه الناس قيتردَّوا فيه . ومن هذا القبيل ما روي عن جابر بن

⁽١) البخاري : كتاب الايمان باب فضل من استبرأ لدينه

عبدالله رضي الله عنه أنه قال : « لعن رسول الله عَلَيْكُ آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه وقال هم سواء • رواه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي . ومن هذا القبيل تلك الووايات التي نهى فيها النبي عَلَيْكُ عن ربا الفضل .

ربا الفضل:

هو الزيادة التي ينالها الرجل من صاحبه عند تبادل شيء ماثل يداً بيد . وهذا النوع أيضا قد حرمه النبي عراق لأنه يفتح الباب في وجه الناس الى الربا الصريح وينشىء فيهم عقلية من نتائجها اللازمة شهم على الراباة في المجتمع . وذلك عين ما أوضحه النبي عراق بقوله: «لا تبيعوا الدرهم بدرهمين فإني أشاف عليكم الرما (وهو الربا)».

أحظم ربا الفضل:

الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشمير بالذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشمير والمتح بالملح مثلاً بمثل سواءً بسواء يداً بيد افاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئم اذا كان يداً بيد » وواه أحمد ومسلم ، وللنسائي وابن ماجه وأبي داود نحوه »

وفي آخره « وأمرنا أن نبيع البر بالشعير والشـــعير بالبر يداً بيد كيف شئنا » .

٧ - وعن أبي سعيد الحدري قال: قال رسول الله عليه النه عليه الله عليه الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مشلا بمثل يداً بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أدبى ، الآخذ والمعطي فيه سواء » رواه البخاري وأحمد ومسلم " وفي لفظ لاحمد ومسلم « لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء » .

٣ - وعنه قال: قال رسول الله عَلَيْهِ: ولا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مشلًا عمثل عمثل ولا تشفوا - أي لا تزيدوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مشلًا عمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منهاغائباً بناجز - أي حاضر - وواه البخاري و مسلم .

غ – وعن أبي هريرة عن النبي عَلَيْكُ قال : « النمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشـــعير والملح بالملح مثلا بمثل بدأ

بيد ، فمن زاد او استزاد فقد أربى إلا مــــا اختلفت ألوانه » رواه مسلم .

٥ - وعن سعد بن أبي وقاص قال سمعت رسول الله عَلَيْكَ سئل عن شراء النمر بالرطب فقال: « أينقص الرطب إذا يبس ؟ فقال نعم فنهاء عن ذلك » رواه مالك والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

ح وعن أبي سعيد قال كنا نر رق تمر الجمــع ، وهو الحلط من التهر ، وكنا نبيع صاعين بصاع ، فقال النبي عليقية « لا صاعين بصاع ولا درهمين بدرهم » رواه البخاري .

٧ - وعنه وعن أبي هريرة أن رسول الله على الستعمل رجلًا على خيبر فجاءه بتمر جنيب ، فقال : « أكل تمر خيبر هكذا ? قال لا والله يا رسول الله إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعبن ، والصاعبن ، والصاعبن ، والصاعبن بالثلاث = فقال « لا تفعل ، بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيبا ، وقال في الميزان مثل ذلك " متفق علمه "

٨ -- وعن أبي سعيد قال جاء بلال الى النبي عَلَيْتُ بتمر
 برني فقال له النبي عَلَيْتُهُ « من أبن هذا ? ■ قال « كان عندنا غردي، فبعث منه صاعبن بصاع » فقال « أو • ■ عين الربا عين

الربا ، لا تفعل ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر ثم اشتر به ۽ متفق عليه .

٩ - وعن فضالة بن عبيد قال اشتريت قيلادة يوم خيبر بائني عشر ديناواً فيها ذهب وخرز ، ففصًلتها فوجدت فيهيا أكثر من اثني عشر ديناواً (١١) ، فذكرت ذلك للنبي عليه فقال ه لا يباع حتى يفصيل الله رواه مسلم والنسائي وأبو داود والترمذي .

ا وعن أبي بكرة قال نهى النبي عَرِّفَةٍ عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب إلا سواء بسواء ، وأمرنا أن نشتري الفضة بالذهب بالذهب بالفضة كيف سئنا » بالذهب عليه .

مبادىء الأحكام المذكورة:

إذا تتبعنا الأحاديث المذكورة ومعانيها والظمروف التي

⁽١) تما يجب الانتباء له في هذا المقام أن الدرام والدنانير في زمـن النبي صلى الله عليه وسلم كانت من الفضة والذهب الخالص ، وكانت قيمتها تقدر حسب وزن فضتها وذهبها . فــكان معنى اشتراء المرء الذهب بالدينار والفضة بالدرم اشتراء الذهب بالذهب والفضة بالمنضة .

رويت فيها عـن النبي علية ، وصلنا إلى المبادى، والاحــكام الآتية :

واحد لا تعرض للانسان إلا إذا كانا مختلفين في النوع مع اتحادهما في الجنس ، كنوع أعلى ونوع أدنى من البر أو الذهب الحادهما في الجنس ، كنوع أعلى ونوع أدنى من البر أو الذهب أو الملح وغيرها . فتبادل هذه الأشياء بالزيادة أو النقصان مع اختلاف الأنواع واتحاد الجنس ، ولو كان سعرها في السوق مرعياً فيه ، مظنة للشوء عقلية تفضي بصاحب إلى المراباة والاستنفاع الحرام . فقر رت الشريعة لأجل ذلك أن الناس لا يختاروا فيه إلا أحد الطريقين ، إما أن يتبادلوهم سواء يسواء صارفين النظر عما بينها من الفرق قيمة أو يبيع كل رجل بسواء صارفين النظر عما بينها من الفرق قيمة أو يبيع كل رجل شئه نقداً حسب سعر السوق .

ع - قد بينا انفا أن العملات هما في الرمن القديم ناسب من الذهب الخالص أو الفضة الخالصة ، وكانت قيمتها في حقيقة الأمر قيمة ذهبها وفضتها . فما كانت الحاجة تعرض للناس إلى تبادل الدرهم بالدرهم والدينار بالدينار إلا عندما احتاج أحدهم الدرهم الرومي بدلاً من الدرهم العراقي ، أو الدينار الإيراني

بــ لاً من الدينار الرومي مثلًا. فــكان المرابون من البهــود وغيرهم من آكلي السحت يستغلون مثل هذه الفرص ويكسبون من ورائهًا منافع غير مشروعة ، كما تؤخــذ الأجرة اليوم على تبادل العملات الأجنبية أو على صرف الورقة المالية ذات الخسة أو العشرة أو المائة ليرة مثلًا . فلما كان ذلك بما ينشيء في الناس عقلية المر ابين ، نهى النبي عراق عدن تبادل الذهب بالذهب والفضة بالفضة معالفوق بين مقدارهما وعن بيع درهم بدرهمين. ٣ ـ ومن صور التبادل بـ بن الأشياء المتحدة في الجنس أن يكون عند رجل شيء من جنس بصورته الحام ، وعند رجل آخر شيء مصنوع من ذلك الجنس نفسه فيريدا أن بتبادلاهما بينها. فالذي يجب أن يتبين في هذه الصورة : هل الصنعة قـ د غيرت من هيئة ذلك الشيء حتى جعلته شيئًا مستقلًا أو لم يظهر فيه بعدها تغير عظم بالنسبة لهيئته الخيام. أما في الصورة الأولى ، فيجوز التبادل بينها بالزيادة والنقصات . وأما في الصورة الأخرى ، فلا يجوز التبادل بينها إلا بالتساوي حتى لا يتقوى في الناس داء الاستزادة . فهناك عسلي سبيل المثال تغيرات عظيمة تحدث بنسج القهاش من القطن أو صنع القاطرة

من الحديد ، وتغيرات خفيفة تحــدث بصنع الحاخال أو الخاتم

من الذهب. فـــلا بأس في الأولى من هاتين الصورتين أن نشتري كمية صغيرة من القباش بكمية كبيرة من القطن أو قاطرة ذات وزن أخف بكمية كبيرة من الحديد. ولحان لا يجوز في الصورة الأخرى أن يتبادل بين الذهب والحلخال إلا بالتساوي (١) أو بأن يباع الذهب في السوق ثم يشترى بقيمته الحلخال.

ع _ من الجائز تبادل الأشياء من مختلف الأجناس بالتفاوت بشرط عامه يداً بيد . وسبب هذا الشرط أن كل معاملة تتم يداً بيد ، لابد أن تكون عملى حسب سعر السوق . فالذي

⁽١) لا يظنن أحد بما قلنا في هذا المقام أنه يوصد باب مهنة الصائغ ، فإنه لا بدله بعد ذلك أن يبيع الحلي المصنوعة من الذهب بما يساوي وزنها من الذهب ولا يأخذ شيئاً من الاجرة على صنعته ، فهذه شبهة لا أساس لها من الصحة لاننا لا نتمامل مع الصائغ في حقيقة الامسر بتبادل الذهب بالحلية ، وإنما نعطيه الذهب ونطلب منه ان يصنع لنا منه شيئاً نريده . فن حقه إذن أن يأخذ الاجرة كما يأخذها الخياط أو الحباز أو غيرهما مسن الحترفين . غير أننا إذا أردنا أن نشتري من بائع الحلي حلية مصنوعة من الذهب مايزيد عن وزن الحلية ولا بد أن نبطيه الاجرة إما بصورة الفضة أو بصورة الاوراق النقدية ،

يأخذ الذهب ويعطى الفضة ، لايعطى الفضة مقابل الذهب في معاملة النقد الحاضر إلا على حسب الفرق بين قيمة الذهب. والفضة في السوق . ولكن المعاملة بالتفاوت إذا كانت بالدين ، فإنها قلما تسلم من غبار الربا ، لأن الذي يعطي اليوم ٨٠ قيراطاً من الفضة على أن يستردها بعد شهر قير اطين من الذهب ، مسن أَنْ له أن يعرف أن مع قيراطاً من الفضة ستكون مساوية. لقيراط من الذهب بعدد شهر . فما تعيينه النسبة بين تبادل الذهب والفضة سلفاً ٤ إلا نتيجة لعقلية المرابي والمقامر.وكذلك. يردها إليه بعــد شهر قيراطين من الذهب ، فهو أيضاً بلج باب المقامرة حيث ضمَّن في نفسه أن تكون النسبة بين قيمة الذهب والفضة بعد شهر ١ : ٣٥ بدلًا من ١ : ٠ ي . فيناء على هذا قد قــور الشارع أن لا يتبادل بالتفاوت بين الأشباء المختلفة في الأجناس إلا يداً بيد. أما الدين ، فيجب أن يكون على أحد. طريقين : إما ألا يُرد إلا الشيء الذي يؤخذ وبالمقدار الذي. يؤخذ به فإذا أخذ قير اطمن الذهب مثلافالواجب أن يُرك قيراط من الذهب لا مائة قيراط من الفضة ،أو أن تتم المعاملة بالنقد بدلاً من أن تتم بصورة الأجناس . فإذا كان زيد أخذ اليوم مـــن. الارز ما قيمته ٨٠٠ ليرة فمن الجائز أن يقول لمن أخذ منه الأرز إلي سأرد إليك بعد شهر ٨٠٠ ليرة أو من الشعير ما ستكون قيمته ٨٠٠ ليرة . وهذه القاعدة قد جاء بيانها في حديث للنبي عليه أبو داود وفيه «ولا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة أكثرهما بداً بيد ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما بيداً بيد وأما النسيئة فلا ...

لاسك أن أحكام النبي علي هذه مجملة وايس فيها التصريح بجميع الصور الجنزئية المعاملات ، فهناك جزئيات قد ينطر ق إليها الشك ولا يكاد يعرف ما إن كانت من الربا أم لا ? وإلى ذلك أشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله «إن آية الربا من آخر ما نزل من القرآن وإن النبي علي قبض قبل أن يبينه لنا فدعوا الربا والربية ...

الخيرف بين الفقهاء في الجزئيات:

تقول طائفة منهم: إن الربا إنما هو مقصور على الأجناس الستة المذكورة في الحديث وهي البر والشعير والذهب والفضة

وتقول طائفة ثالثة : إن الربا يدخل الذهب والفضة وكلُّ ما يباع بالوزن أو الكيل من المأكولات. وهذا مذهب سعيد ابن المسبب ومذهبالشافعي وأحمد في رواية .

وتقول طائفة رابعة : إن علة تحريم ربا الفضل أمران : أحدهما أن يكون الطعام مقتاتاً ، ومعنى كونه مقتاتاً أن يقتات به الإنسان غالباً مجيث تقوم عليه بنيته . ثانيها أن يكون صالحاً للادخار . هذا ما ذهب إليه الإمام مالك بن أنس .

وقد ذهب أبو حنيفة وأحمد فيما يتعلق بالدرهم والدينار إلى أن علة حرمة الربا فيها هي الوزن. وقال الشافعي ومالك _ وأحمد في رواية _ انها القيمة .

وباختلاف المذاهب هذا قد اختلف إجراء خكم تحريم الريا

يفي المعاملات الجور ثية . فشيء ليس من الأجناس الربوية في مذهب ، وهو من الأجناس الربوية في مذهب آخر ، وعلة حرمة الربا في شيء في مذهب مختلفة عنها في مذهب آخر ، ومن ثم يدخول الربا بعض الأشياء في مذهب ولا يدخلها في مذهب آخر . على أنه السي هذا الاختلاف بين المذاهب في الأمور التي يدخلها الربا بموجب أحكام الكتاب والسنة الصريحة ، وإنها هو من الأمور المشتبهة الواقعة على الحد بين الحلال والحرام . فإن حاول أحد الآن محتجاً بهذه المسائل المختلف وردت النصوص على كونها من الربا ويفتح باب الرخص و ردت النصوص على كونها من الربا ويفتح باب الرخص والحيل بهذا الطريق للاستدلال ويدعو الأمة إلى سلوك طرق والحرص وضالاً مضلاً ولو كان مخلصاً صادق النية عند نفسه .



الفصل لسيادس

التدوين الجديد للقوانين الافتصاديت ةومبادئه

ما نسلم به تسليماً أن الزمان قد تغيرت أو ضاعه وظهر في حالات الدنيا الاجتاعية والاقتصادية انقلاب عظيم لم تعدد الشؤون المالية والتجارية بعده على ماكانت عليه في الأزمان الفارطة ، ففي مثل هذه الأوضاع الجديدة لايمكن أن تكفي لحاجات الناس الحاضرة ما كان دو"ن فقهاؤنا من القوازيين في أول عهد الاسلام في الحجاز والعراق والشام ومصر وفقاً لأحوالهم وأوضاعهم . لقد كان التعبير الذي جاء به هؤلاء الفقهاء _ شكر الله مساعيهم - لأحكام الشرع الإسلامي حسب

ما كانب تجسري عليه الأوضاع الاقتصادية حولهم في مختلف الأقطار الاسلامية ، ولكن لم يبقى الناس اليوم في معظم تلك الأوضاع ، وقد تجددت مكانها أوضاع جديدة أخرى ما كان للناس بها عهد في الأزمان القديمة . فالقو أنين التي توجد اليوم مدو "نة في كتبنا الفقهية القديمة عدن البيع والشراء والمعاملات المالية والاقتصادية ، مابقيت للناس حاجة الى أكثرها اليوم ، أما القو أنين والمسائل التي قد اشتدت إليها الحاجة في الزمن الحاضر ، فلا توجد في هذه الكتب . فما الحلاف إذن في وجوب التدوين الجديد لقو أنين الاسلام للشؤون المالية والاقتصادية ، وإنما الحلاف في الطريق الذي ينبغي أن يكون به هذا التدوين.

الحامة الى التفكير قبل التجرير:

أما إذا اتبعنا الطريق الذي قد اخترء اليوم أصحابنا المتجددون اتدوين أحكام الإسلام ، فلا يكون هذا التدوين في حقيقة أمره إلا تخريباً للشريعة الإسلامية وتشويها لوجهها ومسخاً لمبادئها ، ولا يكون معناه إلا أن نرتد في حياتنا الاقتصادية عن الاسلام " لأن الطريق الذي يرشدنا إليه هؤ لاء المتجددون " مناف لطريق الاسلام في غاياته ونظرياته

ومبادئه . إنهم لايقصدون إلا كسب المال حــلالاً كان أو حراماً مع أن الاسلام يقصد أكل الحلال قبل كل شيء . وإن الغايه المنشودة في أعينهم أن يصبح المرء مالكاً للملايين ومثات الملامن بصرف النظر عما إن كان يكسب هـذا المال بالطريق المشروعة أو غيرالمشروعة . وأما الاسلام ، فيريد ألا يكسب المرء شيئاً إلا بالطريق المشروعة وبدون أن يهضم فيه حقوق غيره ، سواء أيصبح بكل ذلك مالكاً الملايين أم لايصبح. يظنون أن السعمد الموفق هو من واتاه المال ووضع يده عسلي أكثر ماقدر عليه مـن الوسائـل الاقتصادية وامتلك بها ناصية العز والشرف والرفساه والقوة والنفوذ والسلطة ولو بأي لون من ألوان الأثرة والظلم والكذب والغش والشقارة ، مهاأهدر في سبيلهامن حقوق غيره منأبناء البشير ، ولو كان لم يألُ جهداً في إشاء_ة الشر والفساد والانح_لال الحُلقي والفحشاء في الدنيا وجر النوع البشري إلى مبادين الهـــلاك المادي المعنوي . أمـــا السعيد الموفق في نظر الاسلام فهو من سعى لكسب معاشه ومصالحهم . فان أصبح بمثــل هذا السعي الطاهر النزيه مالكمَّا للملايبين " فهو نعمة علمه من الله تعالى وشكر أن منه لسعيه .

ولكنه إذا لم يجد طول حياته إلا قيدر مايسك به رمق حياته من المأكل ، وقدر ما يستر به جسده من الملس وقدر ما أوى الاختلاف في وجهة نظر هؤلاء القوم عـن وجهة نظر الاسلام هو الذي يفضي بهم إلى طريق يخالف طريق الاسلام ويتفق مع طريق الرأسمالية الخالصة . أما السهولات والرخص والحيل التي هم في حاجة إليها لسلوك طريقهم الجديد ، فـــلا يـكادون يجـــدونها في الاسلام البتة . فليشوهو االاسلام مااستطاعوا ويقلبوا أحكامه ومنادئه ويوسعوا فيها حسنَب أهو المهم ، فأنى لهم أن يجدوا منها قاعدة أو منهجاً للعمل يفضي بهم إلى غايتهم التي يتمنون بلوغها . الحق أن الذي تويد سلوك هـذا الطريق ، علمه أولاً أن يمسك يده عـن محادعة الناس ومحادعة نفسه باسم الاسلام، وليكن منه على ذكر أنه إن كان ويدطريق الرأسمالية ، فلا بد له من اتداع المبادىء والأحكام المالية والاقتصادية الجارية اليوم في اميوكا وأوربة الغربية بدلا مـن أحكام الاسلام ومبادئه . أما الذين هم مسلمون ويريدون أن يبقواً عـلى إسلامهم ويؤمنون بالقرآن والسنة المحمدية ولا يبغون عنها بــديــلًا في حياتهم العملية ، فإنهم لايحتاجون إلى ضابطة جديدة للاحكام

ليتبكنوا بها من الاستفادة من مؤسسات النظام الرأسمالي أو اليخرجوا لأنفسهم في الشريعة الاســـلامية رخصــاً تجعلهم تجاواً علكون الملايسين أو أصماباً للمعامل والمصانـــع الكبيرة ، لايحتاجون إلى ضابطة جديدة الاحكام لهذا الغرض في حقيقة الأمر ، وإنما محتاجون اليها ليتمكنوا من إفراغ منهاج حيانهم حسب مبادىء الاسلام الصحيحة الخالصة في الزمـن الحاضر وأوضاعه الاقتصادية والمالية والتجارية الجديدة ، وليستطيعوا تجنُّب الطرق غير المرضية عنــد الله تعالى في بيوعهم وتجاراتهم والاستفادة مـن الرخص التي يمكن إخراجها في ضمن دائوة الشريعة الاسلامية إداماعرضت لهم المشكلات والاضطرارات الحقيقية عند المعاملات مع الامم الاجنبية . لاشك أن التدوين الجديد القانون الاسلامي ضرورة لامناص منها لهــــذا الغرض، ومن واجب علماء الاسلام أن يبذلوا جهدهم لقضاء هذه الحاجة وتحقيق هذا الغرض .

الحاجة الى التعدير في الفانون الاسلامي :

ليس القانون الاسلامي من القوانين الجامدة (Static) حيث إذا تم تدوينه مرة في زمين خياص ولظروف معينة ،

يبقى على صورته الخاصة إلى أبد الدهر دون أن يقبل نوعاً من التغير عـلى كر الايام وتغير الظروف والامـاكن . والذين يرون في قانون الاسلام قانوناً جامداً كهذا ، مخطئون ، بــل لا أتجاوز الحق إذا قلت إنهم لايفهمون روح الاسلام ، لأن الاسلام إنما وضع أساس شريعته على العدل والصدق والحكمة وليست غايته الحقيقية مسمن النشريع الاتنظيم مابيين مختلف العباد من الروابط والمعاملات على وجه مستقيم يزيل من بلنهم أسباب المنافسة والمزاحمة ، وينشىء فيهم مكانها عاطفة التعاون والتضامن والتساند ، ويحدد بكل عدل وتوازن مالواحد منهم على غيره من الحقوق والواجبات " حتى لايقتصر الأمر على أن ينال كل واحد منهم الفرص الكافية لرقيه ونموه حسب كفاءته ومقدرته فحسب ، بل يكون مع ذلك مساعداً لغيره في ترقية شخصيته وإغائها ،أو لا يكون _ على الأقل _ سبباً للفساد والقلق بمزاحمته له في سبيل رقيه وكماله . ولهذا الغرض السامي قد أنزل الله تعالى في كتابه المجيدوعلى رسوله الكريم طائفة من التعلمات لكل شعبة من شعب الحياة ، والرسول الكريم علي بتمثيله هـ فده التعليمات في الحياة العملية ، قـ دم لنا نموذجاً صالحاً للحياة العادلة الحكمة . ولا شك أن هـذه التعلمات كانت تزلت في

رِّمنخاص وفي ظر وف خاصة ونفذت في مجتمـ ع خاص، و لكن يمكن أن نستنبط مـن ألفاظهـا ومـن الطرق التي نقذها عليها الرسول صَلِيْقِهِ * أصولا شاملة يمكن أن يعمل بها لتنظيم المجتمع الانساني على الوجه السوي في كل زمن مــن الأزمان وفي كل حال من الاحوال . أماالشي:الثابت غير القابل للتغير والتبدل، فإنما هو هذه المبادىء والأصول. وعلى المجتهدين في كل زمان أن لايفتؤ وايستنبطون الاحكام من أصول الشريعة حسب مايعرض لهم من الاحوال والحاجات ، وينفذونها في المعاملات عــلى وجه مجقق الغاية التي أرادها الشارع مــن ورائها . ليست القو انين التي استنبطها الناس من مبادىء الشريعة وقو اعدها بثابتة لاتقبل التغير والتبدل مثــل هــذه المبادىء والاصول نفسها ، لأن واضع هذه المبادىء والاصول هو الله تعالى ، وأما هــذه القوانين والاحــكام فما استخرجها ورتبها إلا الناس أنفسهم فالاصول والمبادىء هي لجميع الازمان والاحوال والاماكن وأما هذه القوانين والاحكام فهي لاحوال خاصة والظروف معلومة .

الشروط اللازمة للتعدير:

إن الاسلام ، كما قلنها 7 نفا ، فيه السعة التامة والاستعداد

الأوفى لقبول التغير في أحسكامه حسب تبدل الظروف وخصائص الازمان تحت أصول الشرع ، بل الاسلام يقتضي أن تظل أحكامه وقوانينه أترتب وفق ما يعرض المسلمين من الحاجات والملابسات المتجددة ؛ فللمجتهدين الحق النام في أن يستخرجوا الاحكام ويفرعوا المسائل من أصول الشرع حسب أحوالهم وأزمانهم وأماكنهم . وليس الأمر أن يكون أهل العلم في عصر خاص قد أعطوا الامتياز لوضع القانون لجميع الازمان والظروف والاماكن ؛ وسلب غيرهم هذا الحق بتاناً . ولكن ليس معنى ذلك أن لكل رجل الحرية في تغيير الاحكام و مسخ الاصول وتأويلها على حسب هواه وتحريف القوانين عما أراد بها الشارع الحكم ، فان ذلك مماله ضابطة خاصة تشتمل على شروط لازمة :

الشرط الأول:

فالشرط الاول الذي يستلزمه تدوين القوانين الفرعية ، هو الفهم النام لطبيعة الشريعة ومزاجها ، وهو مما لايحصل إلا بالتسدير في تعليم القرآن وسيرة النبي عُرِّقَةٍ فكل من كان له في الكتاب والسنة نظر واسع عميق فله أن يكون عادفاً

الطبيعة الشريعة و مزاجها (١) و من المكن أن تأخذ بصيرته بيده عند كل خطوة و تبين له أي الطرق المختلفة يلائم طبيعة الشريعة وأيها يمجها و يخل باتزانها و اعتدالها . فكل تغير يدخل في أحكام الشريعة بمثل هذه البصيرة ، فإنه لايكون معتدلا متناسباً فحسب ، بل سيكون محققاً لمرضاة الشارع في محله الخالص على نحو ما لو كان من الشارع نفسه . ولنا أن نقدم عدة أمثلة على ذلك مين سيرة الصحابة رضي الله عنهم : منها أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أسقط القطع عن الساوق في عام المجاعة . ومنها أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أعفى أبا محجن يوم

(١) ما يحسن أن نشير إليه في هذا المقام أن السبب الحقيقي لانفلاق باب الاجتباد في هذا الزمان أن قد أخرج مسن تعليمنا الديني درس تعليم القر آنوسيرة الني صلى الله عليه وسلم وقد حل محله تعليم طريق خاص من طرق الفقه . بل لايلقن الطالب هذا التعليم الفقه الا بحيث يغيب عسن ذهنه الفرق الحقيقي بدين الاحكام المنصوص عليها في الكتاب والسنة والاحكام التي استنبطها الائمة المجتهدون . والحقيقة أن الانسان مادامت لا تحصل له البصيرة التامة والنظر البعيد في القرآن ، وما دام لايدرس سنة الرسول صلى الله عليه وسلم درساً عيقاً ، لايستطيع ان يفهم طبيعة الاسلام وأصول قانونه . فذلك ما لاغنى عنه للاجتهاد ، وهو لا يحصل بمجرد درس كتب الفقه وتدريسها ولو طول الحياة .

القادسة من الحدوكان قد شرب الحر . ومنها أن عمر دخي الله عنه كتب إلى الناس أن لا يُحلُّدُن المبر جيش ولا سرية ولا رجل من المسلمين حداً وهو غاز حتى يقطع الدرب قافـلًا لئلا تلحقه حمية الشيطان فيلحق بالكفار . فهذه الأمور وإن كانت في ظاهر الأمر مخالفة لأحكام الشارع الصريحة ، ولكن لا يخفى على من يعرف طبيعة الشريعة أن العدول عن امتثال الموافقة لمرضاة الشارع ومقصوده . ومن هذا القبيل قضة عمر رضى الله عنه في غلمان حاطب بن أبي بلتعة وبيانها أن غلمة لحاطب بن أبي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة ، فأتى بهم عمر فأقروا ، فأرسل إلى عبد الرحمـن بن حاطب فجاء ، فقال له : إن غلمان حاطب سرقوا ناقة رجل من مزينة وأقروا عــــــلى أنفسهم ، فقال عرر يا كثير بن الصلت اذهب فاقطع أيديهم . فلما ولى بهم ردهم عمـــر ثم قــال أما والله لولا أني أعلم أنكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى أن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه حل له ، لقطعت أيديهم ، وأيم الله إذ لم أفعل لأغر منك غرامة توجعك . ثم قـــال يا مزني بــــكم أربدت منك ناقتك قال

بأربعمائة قال عمر اذهب فأعطه غاغائة (١) وكذلك إن الذي أمر به عمر في التطليقات الثلاثة كان مخالفاً لما كان عليه العمل قبله في عهد الرسول علي وعهد الصديق رضي الله عنه . ولكن لما كانت هذه التغيرات كام اما أدخلت في الأحكام إلا مع الوقوف التام على طبيعة الشريعة ومقتضاها ، لا يقدم فيها بشيء أبداً. أما التغير الذي لا يستند إلى هدذا الفهم والبصيرة في طبيعة الشريعة ، فإنه يخلل باتزانها ويسبب فيها الفوضي والفساد ولا شك .

الشرط الثاني :

والشرط المهم الثاني بعد فهم طبيعة الشريعة ومقتضاها هو إمعان الفظرة الشاملة في أحكام الشارع جملة عن كل شعبة من شعب الحياة تقتضي وضع القانوت فيها حتى يعرف مقصود الشارع منها ، والحطوط التي يريد أن تنتظم عليها هذه الشعبة ، وما هي منزلة هذه الشعبة الخاصة في خطة الإسلام الشاملة للحياة الإنسانية ، وما هي المصلحة التي قد راعاها الشارع في هذه الشعبة بمناسبة هذه المنزلة ؟ . هذا هو الشرط الثاني اللازم لتدوين بمناسبة هذه المنزلة ؟ . هذا هو الشرط الثاني اللازم لتدوين

⁽١) اعلام المـوقعين لابن القيم ج ١ ص ٣٣ (فصل : تغير الفتوى بتغير الاحوال) .

القانون الإسلامي من جديد ، فكل قانون يوضع بدونه أو كل حــذف أو زيادة تدخل في القانون القديم بدون فهمه • فلن يكون مطابقاً لمقصود الشارع ولا بد أن ينحرف به القانون عن مركزه . إن القانوت الإسلامي لا أهمية فيه لظو اهر الأحكام مثل ما هي لمقاصد الأحكام ، وإن وظيفة الفقيه الأصلية ألا يغيب عن نظره أبداً مقصود الشارع وحكمته ومصلحته . وقـــد تأتي علينا أحـوال إذا عــلنا فيها بظواهر الأحكام التي أمر بها الشارع للأحوال العامية ضاع عنا مقصود الشارع وعملنا بضده . فمن اللازم في مثل هذه الأحوال أن نترك ظاهر الأحكام ونعمل بما يحقق مقصود الشارع الحقيقي . ولا يخفي عليكم أن القرآن قد أكد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قد أكده النبي عِلِيِّتِ أيضاً ، ولكن مع ذلك قد نهى صَّالِكُ أَصِمَابِهِ عَنِ الْحُرُوجِ عَلَى الْأُمْرِاءُ وَالْوِلَاةُ الظَّالَمِنِ لَمُا استأذنوه في قتال أمثال هؤ لاء الأمراء ؛ فقال لهم « لا ما أقاموا فيكم الصلاة »وقال « من رأى منكم من أميره مايكر هه فليصبر ولا ينزعن يده عن طاعته . ذلك بأن مقصود الشارع ومراده الحقيقي هــو تبديل الفساد بالصلاح والشر بالحير فإذا كان مخشى من عمل وقوع مـــا هو أعظم فتنة ولا يرجى منه الحير، فالاحتراز منه خير من الإقدام عليه . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه : « مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار بقوم منهم يشربون الخير، فأنكر عليهم من كان معي فأنكر تعليه وقلت له إنما حرم الله الحر عن لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهؤ لاء يصدهم الحر عين قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال فدعهم » . فالذي نعلم من هذا أنه يجوز تغيير الأحكام حسب مقتضيات الحوادث وخصائصها ومصالحها " ولحكن حيث يحقق مقصود الشارع الحقيقي دون أن يضيعه .

وكذلك هناك من أحكام الشريعة ما جاء بألفاظ خاصة حسب الأحوال الحاصة ، فما وظيفة الفقيه أن يكون متقيداً بهذه الألفاظ على تغير الأحوال ، بل عليه أن يدرك من هذه الألفاظ مقصود الشارع ويضع الأحكام الملائة الجديدة لتحقيق مقصود الشارع في الحالات الجديدة الحاضرة . فمثلاً إن الرسول متالية قد أمر بصاع من التمر أو صاع من الشعير أو صاع من الشعير أو صاع من الزبيب في صدقة الفطر . فليس معنى ذلك أن الصاع الذي كان يستعمل للكيل في المدينة في تلك الأيام وأن هذه الحبوب التي ذكرها الرسول عليه الرسول عليه الرسول عليه المدينة في تلك الأيام وأن هذه الحبوب التي ذكرها الرسول عليه المدينة في تلك الأيام وأن هذه

جا ◄ بل إن مقصود الشارع الحقيقي هو أن يتصدق كل ذي سعة مستطيع يوم العيد ما يغني أخاه المسكين و يجعله يقضي ذلك اليوم بين أهله وأولاده بالفرح والمسرة على الأقل . وهــــذا للقصود من المحكن تحقيقه على وجه آخر إذا كان أفر بالموجه الذي بيّنه الشارع .

الشرط الثالث:

ومن اللازم مع ذلك الادراك التام لأصول تشريع المشارع وإحداره الأحكام اللامة حتى لا غنثل في وضع الأحكام في مختلف الحوادث والمصالح والأحوال إلا هذه الأصول . وهذا ما لا يتأتى لنا ما دمنا لا نتأمل على وجه شامل وضعية الشريعة وخصائص أحكامها حكماً حكماً: كيف أقام المشارع العدل والاتزان في الأحكام ? وكيف راعى فيها الفطرة الإنسانية ? وما هي الطرق التي انتهجهافيها لدفع المفاسد وحلب المصالح ? وعلى أي أسلوب نظم فيها المعاملات الإنسانية وحرطها في سلك من الإنقان والترتيب والانضاط ? وكيف وكيف عن أرشد الإنسان وأخذ بيده إلى مقاصده العليا وأوجد له مع خلك في طريقه السهو لات المتناسبة مع أحواله رعاية لما في خطرته من مو اطن الضعف ؟ فحكل هذه الأمور وأمثالها

جديرة بأن نطيل فيها التأمل قبل أن نشرع في وضع الاحكام الجديدة في الشريعة ومن اللازم لها أن نتدبر في نصوص القرآن. الافظية والمعنوية وما في أفعال النبي عليت وأقواله من الحسكم والمصالح . فكل من كان متزوداً بمثل هذا العــلم والتفقه في الدين ، له أن يدخل التغيير الجزئي في الأحـــكام رعابة لتغيير الحوادث والمصالح والأماكن ويضع الأحكام الجديدة المعاملات التي ما جاءت فيها النصوص في القرآن والسنة ، لأن. الطريق الذي ينتهجه مثل هذا الرجل في اجتهاده ، لا يكون. منحر فأ عن أصول التشريع في الإسلام . فالقرآن ، مثلًا " إنما جاء فيه الأمر بأخذ الجزية من أهل الكتاب فقط ، ولكن الصحابة رضوان الله عليهم عملوا باجتهادهم وأوسعوا هذا الأمرر والبربر في أفريقية أيضاً . وعلى هذا لما اتسعت الدولةالاسلامية في عهد الحُلفاء الراشدين ودخلت فيها الأقطار الجديدةوعرضت الصحابة فيها كثير من المعاملات التي ما كانت قد جاءت فيها الأحـــكام الواضحة في الكتاب والسنة ، دونوا لها القوانين الجديدة وكانت موافقة أتم موافقة لروح الشريعة الاسلامية وأصولها .

الشرط الرابع:

إن كل تغير في الأحوال والحوادث ، إذا كان يقتضي التغير في الأحكام أو وضع الأحكام الجديدة ، يجب أن نختبره من ناحيتين : الناحية الأولى تحديد نوع هذه الأحوال والحوادث في ذاتها و ماهي خصائصها و ما هي القوى التي تعمل فيها ? والناحية الثانية : تحديد الوجه الذي قد حدثت منه فيها التغيرات الكن من وجهة نظر القانون الإسلامي ، وما هو التغير الذي يقتضيه في الأحكام كل نوع من هذه التغيرات .

فخذ على سبيل المثال قضة الربا التي نحن بصد دبحثها الآن، فإذا أردنا اليوم التدوين الجديد للقو انين الاقتصادية ، فعلينا قبل كل شيء أن نستعرض ما عليه الدنيا الاقتصادية في زمننا الحاضر ؛ نسرح النظر وغعنه بكل دقة في الطررق الجديدة للاقتصاديات والمعاملات المالية ونجتهد في إدراك القوى التي تعمل علما في باطن الحياة الاقتصادية ونعرف نظرياتها ومبادئها، ونطلع على الصور العملية التي تظهر فيها هذه النظريات والمبادى، وعلينا بعد ذلك أن نوى في الأقسام التي يكن أن يقسم عليها وجهة نظر القانون الإسلامي _ ما قد حدث في هذه المعاملات من التغيرات بالنسبة الزمن الماضي ، وأي نوع من الأحكام

ينبغي تنفيذه في كل قسم من هذه الأقسام على حسب طبيعة الشريعة ومقاصدها وأصوها التشريعية . ونحن إذا صرفنا النظر عن الفيروع والجزئيات ، فلنا أن نقسم هـذه التغيرات على قسمين :

١ - قسم للتغيرات التي قد طهرت في الحقيقة بتغير الأحوال المدنية وهي النتائج الطبيعية لرقي الإنسان وغوه العلمي والعقلي والاكتشافات الجديدة للخزائن الإلهية وارتقاء الأسباب والوسائل المادية والسهو لات الحديثة في وسائل الحمل والنقل والمواصلة وتغير وسائل الإنتاج واتساع دائرة الروابط الدولية . فمثل هذه التغيرات تغيرات طبيعية حقيقية من وجهة نظر القانون الإسلامي فلا يراد محوها ولا يمكن ، بل الحاجة تقتضي أن توضع الأحكام الجديدة لما قد حدث لأثرها مسن الصور الجديدة للأحوال الاقتصادية والمعاملات التجارية والمالية حي يتمكن المسلمون في أحوالها المتغيرة من تكييف حياتهم وصوغ أعالهم حسب الطراز الإسلامي قاماً .

والقسم الثاني هو تلك التغيرات التي ليست في حقيقة الامر بنتائج فطرية لرقي المدنية الإنسانية ، وإغا ظهرت لاستيلاء أصحاب الأموال الظالمين _ الرأسماليين _ على نظام

العالم الاقتصادي وشؤونه المالية . إن الوأسمالية (١) الظالمة التي كانت سائدة في العالم في عهد الجاهلية والتي ما زال|الاسلامغالباً عليها ولم يسمح لها يرفع وأسها إلى قرون ، قد عادت وسيطرت مرة أخرى على العالم الاقتصادي ، ووسَّعت من نظرياتها القديمة في مختلف شؤون الحياة الاقتصادية بصور شتى مستعينة بأسباب المدنية الحديثة ووسائلها الراقية . فالتغيرات التي قيدظهر ت الموم لسيطرة الرأسمالية وغلمتها هذه ، ليست بتغيرات حقيقية طبعة في نظر قانون الإسلام ، وإنما سي تغيرات صناعية يمكن بل بجب محوها بالقوة لفــلاح النوع البشري وسعادته . إن الواجب الحقيقي على المسلم أن يستنفد جهده في محو مثل هــذه التغيرات ويسعى سعيه لإِفراغ نظام العالم الاقتصادي في قالب المبدأ الإسلامي الخالص . إن محاربة الرأسمالية واجب متحمة في عنق المسلم أكثر بما هو متحـتم في عنق الشيوعي ، لأث الشيوعي إنما نَصْبَ عينه مـــلء البطن ولا يسعى المسلم إلا

[«]١» إننا لانستعمل كامة الرأسمالية في هذا المقام بمعناها الضيق المحمدود الذي يمرف لهذه الكلمة في مصطلح اليوم عامة ، وإنما نستمملها بمعناهاالشامل المستتر في حقيقة الرأسمالية . إن الرأسمالية المصطلح عليها اليوم ، إنما منشؤها ثورة أوربا الصناعية ، ولكن حقيقة الرأسمالية شيء قديم لا يزال يوجد في الدنيا منذ أسلس الانسان قياد مدنيته وأخلاقه الشيطان .

للمحافظة على الدين والأخــــلاق قبل كل شيء آخر . إن الشيوعي لا يريد الحرب إلا لأجل الصعاليك (Proletariates) وأما المسلم فلا يمسك السيف في يده إلا لصالح النوع البشري وفلاحه وسعادته قاطبة ، بما فيه الرأسمالي نفسه . إن حــرب الشيوعي قائمة على الأثرة " وأما المسلم فإنما حربه على ابتغــــاء مرضاة الله وحده . فلا يمكن بأي وجه من الوجوه أن يصانع الرأسمالية الظالة الحاضرة ويصالحها . فهو إن كان مسلماً وملتزماً لأحكام دينه فالواجب عليه من ربه ألا يألو جهـــداً في محو هذا النظام الظالم ويصبر في مقاومته صبر الشجــــاع = ويتحمل كل ما قد يصيبه فيها من الضرر في ماله . فالحقيقة أن أي قانون يقرره الإسلام في هذه الشعبة الخاصة مـــن شعب الحياة الاقتصادية ، فلن يكون غرضه أبداً أن يهيى، للمسلمين السهولات في الانجذاب إلى النظام الرأسمالي والمساعمة في إدارته وإيجاد الأسباب لنجاحه ، وإنما يكون غرضه الوحيد أن مجفظ المسلمين والعالم كله من الوقوع في هذا القذر ويغلق جمـــع الأبواب العاملة على ترقية الرأسمالية الظالمة المحرمة المشؤومة .

الاصول العامة للنخفيف في أحكام الشربعة: وهناك مجال كاف في القانون الاسلامي للتخفيف من شدة الأحكام حسب الأحوال والمقتضيات ، فمن قواعد الفقه مشلًا أن الضرورات تبيح المحظورات وأن المشقة تجلب التيسير، وقد أشير إلى هذه القاعدة في عدة مواضع من القررآن الحكريم والأحاديث النبوية ، قال تعالى : « لا يكلف الله نَفْساً إلا وسُعْمَها » وقال عز وجل : « يُريك له بَهُ الله بَهُ الله سَرَ ولا يُويدُ بِهِ العُسْر وقال تباركت أسماؤه : « وما جعل عليه الدين إلى الله تعالى الحنيفية السمحة » . وقال عليه الصلاة والسلام : « ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام » .

فالإسلام من المسلم به فيه أن يخفف من أحسكامه حيث يكون الضرر والمشقة ، ولكسن لا معنى لذلك أن يضرب بأحكام الشريعة وحدودها عرض الحائط عند كل ضرورة ولوكان منشؤها الوهم والوهن في العزيمة ، بل لذلك عدة أصول ومبادىء من السهل فهمها بالتأمل في تخفيفات الشريعة :

١ – بجبأن يلاحظ قبل كل شيء مبلغ المشقة ، فإن كل مشقة بالإطلاق لا يجوز أن يوفع بها التكليف الشرعي ، وإلا فإن القانون لا يبقى إلا كلعبة في أيدي الناس . فمشقة الوضوه في الشتاء ، ومشقة الصوم في الصيف ومشقة الحج والجهاد مثلًا،

فلا شك أنها داخلة في تعريف المشقة ، إلا أنها ليست بمشقات تسقط لأجلها التكاليف الشرعية ، بل لابد للتخفيف أو الإسقاط من مشقة توجب الضرر أو تسببه كمشقة السفر أوحالة المرض أو خوف العدو وإكراه الظالم أو الفقر المدقع أو الآفة غير العادية أو البلاء العام أو النقص في الجسد . فالشريعة قد خففت في كثير من أحكامها في مثل هذه الأمور المخصوصة ، فمن المكن أن يقاس عليها غيرها .

٢ - بجب ألا يكون التخفيف إلا على قــدر المشقـة والاضطرار ، فمن كان قادراً على الصلاة جالساً لا يجوز أن يصلي مضطجعاً ، ومن كان يكفي له أن يفطر عشرة أيام في شهر رمضان لأجل الرض ، لا يجوز له أن يفطر الشهر كله ، ومن كان يمكنه أن يمسك رمق حيانه بجرعة أو جرعتين من الحمر او أكلة أو أكلتين من لحــم الحنزير مثلاً ، لا يجوز له أن يأكل أو يشرب أكثر من ضرورته الحقيقية . وكذلك إن الطبيب لا يجوز له أن يرى من جسد المرأة أكثر بما لا بد من رؤيته لغرض العلاج . فعلى هذه القاعدة يجب أن يعين مقـدار رؤيته لغرض العلاج . فعلى هذه القاعدة يجب أن يعين مقـدار كل تخفيف حسب مقدار المشقة والضرورة .

٣ ـ لا يجوز أن يتخذ لدفع ضرر ما، تدبير فيه من الضرر

مثله أو أكثر منه ، وإنما يجوز أن يتخذ لهذا الغرض تدبير فيه من الضرر ماهو أخف منه . والقاعدة الأخرى بهذا الشأن أنه لا يجوز الوقوع في مفسدة شديدة اتقاء لمقسدة هي أخف منها أو مثلها ، غير أنه من الجائز إذا وقع الإنسان بين مفسدتين أن يختار أهونها لدفع أشدهما .

٤ - إن دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح ، قدفع المفاسد واجتناب المحرمات ومحو السيئات له في نظر الشريعة من الأهمية ما ليس لجلب المصالح وأداء الواجبات وإقامة الحسنات ولأجل هذا إن التسامح والتخفيف الذي قد تأتي به الشريعة في الأمور المأمور بها عند المشقة ، لا تأتي بمثله في الأمور المنهي عنها . فالتخفيف الذي يوجد في الشريعة في الصلاة والصوم وغيرهما من الواجبات في السفر والمرض مثلاً ويوجد في استعال الأشياء المحرمة والنجسة .

٥ - إن التخفيف ليسقط بنفسه بمجدره زوال المشقة أو
 الضرر ، فلا يجوز التيمم مثلًا إذا ارتفع المرض .

تخفيف الشريعة في مسألة الربا :

إذا أدركت هذه القواعد ، فتفكر إلى أي حد بجوز

التخفيف من شدة أحكام الشريعة في مسألة الربا:

ا _ إن أخد الربا وإعطاءه ليسا بمنزلة سواسية في نوعها ، فإن الإنسان قد يضطر إلى إعطاء الربا بعض الأحيان ولكن ماهناك شيء يضطره في حقيقة الأمر إلى أخدالربا وأكله ، لأنه لا يأخذ الربا إلا الغنيي ، فأي اضطرار قد يعرض للغني حتى يضطره إلى استحلال ما حرم الله ?

٧- لا تدخيل كل ضرورة في باب الاضطرار إلا بالنسبة فلاستقراض بالربا ، فإن التبذير في بجيالس الزواج ومحافيل الأفراح والعزاء ليس بضرورة حقيقية ، وكذلك ليس اشتراء السيارة أو بناء المينزل بضرورة حقيقية ، وكذلك ليس استجاع الكهاليات أو نهيئة المال لترقية التجارة بأمر ضروري. فهيذه وأمثالها من الأمور التي قيد يعبر عنها ، بالضرورة ، فهيذه وأمثالها من الأمور التي قيد يعبر عنها ، بالضرورة ، لا وزن لها ولا قيمة في نظر الشريعة ، والذين يعطون الربا لا وزن لها ولا قيمة في نظر الشريعة ، والذين يعطون الربا لم عالم من الاضطرار ، فإنما هي حالة قد يحل فيها الحرام الربا في حالة من الاضطرار ، فإنما هي حالة قد يحل فيها الحرام الربا في حالة من الانسان نازلة لابد له فيها من الاستقراض بالربا أو حلت به مصية في عرضه أو نفسه أو يحكون مخاف خوفا

حقيقياً حدوث مشقة أو ضرر لاقبل له باحتالها . ففي مثل هذه الحالات يجوز المسلم أن يستقرض بالربا ما دام لا يجد سبيلا غيره للحصول على المال ، غير أنه يأثم بذلك جميع أولي الفضل والسعة من المسلمين ، الذين ما أخذوا بيد أخيهم في مثل هذه العاهة النازلة به حتى اضطروه إلى استقراض المال بالربا . بل أقول فوق ذلك إن الأمة بأجمعها لا بد لها أن تذوق وبال هذا الإثم ، لأنها هي التي غفلت وتقاعست عن تنظيم أموال الزكاة والصدقات والأوقاف ، بما نتج عنه أن أصبح أفرادها لا يستندون إلى أحد ولم يبق لهم من بد من استجداء المرابين عند حاجاتهم .

س لا يجوز الاستقراض حتى عند الاضطرار إلا على قدر الحاجة ، ومن الواجب التخلص منه ما استطاع الإنسان إليه سبيلًا ، لأنه من الحرام له قطعاً أن يعطي قرشاً واحداً في الربا بعد ارتفاع حاجته وانتفاء اضطراره . أما : هل الحاجة شديدة أم لا ? وإذا كانت ، فإلى أي حد ? ومتى قد زالت ? فكل هذا بما له علاقة بعقل الإنسان المبتلى بمثل هذه الحالة وشعوره بقتضى الدين والمسؤولية الأخروية ? فهو على قدر ما يكون معتصماً متديناً يتقي الله ويرجو حساب الآخرة ، يكون معتصماً

بعروة الحيطة والورع في هذا الباب .

٤ - والذين يودعون أموالهم لدى المصادف أو يستأمنون في شركات التأمين أو يضطرون إلى المساهمة في الأه _ وال الاحتياطية تحت قاعدة من القواعد ، بناء على اضطر ارائهم النجارية أو حفظاً لثروتهم أو ابتغاء للطمأنينة على مستقبلهم لأجل الفوض القومية الحاضرة ، من اللازم بالنسبة لهؤ لاء جميعاً أن لا يحسبوا أنفسهم مالكين إلا لوأسمالهم ، وأن يؤدوا حتى زكاة وأسمالهم هذا بحساب ح / سنوياً ، لأن ثروتهم المجموعة لا تكون لهم بدون كل هذا إلا نجسة ، بشرط أن يصكونوا متقين لله لا متعبدين للمال .

٥ - لا يجوز المسلم أن يترك الرأسماليين مايزيد في حسابهم من مال الربا في المصرف أو شركة التأمين أو الأمدوال الاحتياطية الأنه سيقوي ساعد هو لاء المفسدين ، فالطريق الصحيح أن يأخذ منهم هذا المال ويوزعه بين أولئك البؤساء المنكوبين الذين تكاد تكون حالتهم حيث يجوز لهم أن يأكلوا فيها الحرام (١).

⁽١) وهذه الصورة أراها صحيحة لأنالربا لايأتي في الحقيقة إلا من =

٣ ـ وكل منفعة في التبادل المالي أو الفعالات التجارية إذا كانت حيث تدخيل باب الربا أو كانت مشتبهة باختلاط الربا عجب أن يحترز منها على قدر الطاقة أو أن يسلك في شأنها _ إذا تعذر الاحتراز منها _ ذلك الطريق نفسه الذي بيّناه تحت رقمه، ويجب أن تكون عين المسلم في هذا الباب على دفع المفاسد لا على جلب المنافع ، ويجب أن يكون اجتناب الحرام والا بتعاد عن مؤ اخ _ ذة الله تعالى أعز عليه من ترقية تجارته والحصول على المنافع المالية إن كان يؤ من بالله واليوم الآخر.



⁼ جيوب الفقراء . فجيب الفقـراء هو منبع الربا سواء أكان ربا خز انة الحكومة أو ربا المصارف وشركات التأمين .

الفصل لسابع

الصورة العكملية للإصلاح

يتضح بوجه قاطع بما قدمنا من الدلائل في الصفحات الماضية أن الربا _ من أي نوع كان _ قوة هـدامة في المجتمع الإنساني ومن أهم الأسباب التي تسبب الفساد والحليل في الحياة المعنوية والمادية . ومن ثم لا يكاد كل من أوتي نصيباً من العقل يتردد في الاعتراف بوجوب تحريمـه . ولا يبقى الآن في وجهنا إلا سؤال واحد نريد أن نجيب عليه في الصفحات الآتية وهو : هل من المحكن في واقع الأمـر الإنا ألغينا الربا في شؤوننا من المحكن في واقع الأمـر الإنا ألغينا الربا في شؤوننا الاقتصادية بأجمعها ، أن نقيم على وجه الأض نظاماً العالية

يكفي في تحقيق حاجات مجتمع جديد ودولة متحضرة متطلعة إلى الرقي والكمال في الزمن الحاضر ? .

شهات :

يجداً بنا قبل أن نأخذ في الكلام على هذا السؤال ، أن نزيل عن الأذهاث بعض ما قد يخالجها من الشبهات لا في هذا الصدد وحده بل في كل شأن من شؤون الإصلاح العملي .

فالشبهة الأولى بهذا الصدد هي ما ينشأ السؤال المذكور على أساسها الحقيقة أن سؤال الناس ، بعد اعتقادهم الخطأ في شيء « هـــل هناك من مندوحة عنه ? » وسؤالهم بعـد اعتقادهم الصواب والحق في مقترح من مقترحات الإصلاح « هـــل من المحكن العمل به ؟ » لا معنى له ـ بكلمة صريحـة _ إلا أنهم يظنون أن هناك في ملكوت الله خطأ لا بد منه وأن فيه نوعاً من الحق لا يمكن العمل به .

ليس سؤ الهم هذا في حقيقة الأمر إلا سحبهم الثقة بالفطرة ونظامها ومعناه أننا نعيش في نظام فاسد للكون قد عُلــقت فيه بعض حاجاتنا الحقيقية بالأخطاء والمفاسد وأغلقت دوننا أبواب بعض الحسنات. بل الذي يدل عليه هذا القول حتماً أن الفطرة ــ في حد ذاتها ـ خُلقت على الاعوجاج والزيغ وأن

كل شيء خاطىء بموجب قوانينها عهو النافع المهم وبه بمكن العمل وأن كل شيء صحيح بموجب قوانينها هو الضار ولا يمكن أن يعمل به في نظامها .

فهل حقاً تبرهن عقولنا وعلومنا وتجاربنا التاريخية على أف طبيعة الفطرة تستحق سوء الظن والفهم على مثل هـذا الوجه جوهل من الحقيقة أن الفطرة تعادي البناء والإصلاح وتحامي عن الهدم والفساد ? فإن كان الأمر كذلك ، فبطن الأرض خير من ظهرها وعلينا إذن أن نضرب عرض الحائط كل ما لنا من الآراء في صحة مختلف الأشياء وخطئها لأنه لا يبقى لنا إذن في هذا الكون بارقة من الأمل . ولكن إذا كان الواقع ــهـو هذا الكون بارقة من الأمل . ولكن إذا كان الواقع ــهـو كذلك ولا شك ـ أن فطرتنا وفطرة هذا الكون لا تستحق هذا الاحتقار وسوء الظن * فعلينا أن ننفض أيدينا من هـذا الاتجاه الغريب للفحك ، وغسك عن القول بأن الشيء الفلاني على كونه حقاً ، لا يمكن العمل به .

الحقيقة في هذا الشأن أن كل طريق _ صحيحاً كان أو غير صحيح _ إذا نال الرواج في الدنيا مرة تعتملق بـ الشؤون الإنسانية ويكاد يبدو من المستحيل في أعين الناس أن يُستَبدل بـ مطريق غيره ، وأن ليست الصعوبة إلا في

إحداث الانقلاب وليس السهولة سبب غير الرواج ، ولكن السفهاء ينخدعون بذلك ويقولون إن كل خطأ قد رله الرواج مرة في الناس ، لا يمكن أن تسير الشؤون الإنسانية إلا به وأنه ليس في الدنيا طريق يمكن به العمل سواه .

والشهة الثانية فيهذا الباب منشؤها أن الناس لايدركون الأسباب الأصلية لمـا في إحداث الانقلاب من الصعوبة فنأتون يتهمون بالعقم وعدم الإمكان كلَّ مقترح لإحداثه. ولعمر الحق إنك الن نقد " الإمكانيات الصحيحة للسعى الإنساني ما دمت ترى كل مقترح بإحداث الانقلاب في النظام الواهن الجارى غير قابل للعمل به ١ فإن الدنيا التي قد نـُفِّذ فيها فعلًا اقتراح غريب متطرف كاقتراح إلغاء نظام الملكمة الفردية واستبدال نظام الملكية الجماعية بهءمن اللغو أنيقول فيها أحد إن المقترح المعتدل السوى لإلغاء الربا وتنظيم الزكاة شيء لا يمكن العمل به . ومن المسلم به الذي لايداخله شك أن لاقبل لكل عمرو وزيد وبكر بأن يغير النظام الراثج وبشكل الحياة الإنسانية على طريق غير طريقه وخطوط غير خطوطه ، وإنما يضطلع مدا العمل الجليل من كان متحلماً في نفسه بصفتين : الولاهما أن يكون قــد رغب عن النظام القديم في واقع الأمر

وآمن من سويداء قلبه عقترحه الذي قد جعل نصب عينه أن يشكل نظام الحياة على حسبه . وثانيتها ألا يكون على الذكاء التقليدي فحسب ، بل يحكون على الذكاء الاجتهادي ، وألا يكون نصيبه من الذكاء الاجتهادي نزراً يسيراً يسير به النظام الموروث كزعمائه وأغته القدماء ، بـل لا بد له أن يكون صاحب نصيب أوفى مجتاج إليه في شق الطرق الجديدة دون الاكتفاء بالسير في الطرق المعبدة القديمة فكل من كان متحلياً بهائين الصفتين مستوفياً إياهما في نفسه الاعكن إلا لأمثاله أن ينفذوا فعلا مقترحات أصعب ما يكون من النظم الانقلابية عير الفطرية كالشيوعية والنازية والفاشية ؛ وأما من كان يجوزه عير الفطرية كالشيوعية والنازية والفاشية ؛ وأما من كان يجوزه انقلابياً بالفاً منهى السهولة والاعتدال كالنظام الذي يقترحه الإسلام .

ومما يناسب ذكره في هذا المقام أن الناس عندما يطالبوننا المساعة للعمل واضحة جواباً منهم على اقتراحنا بالإصلاح ، فكأنا بهم محسبون أن موضع العمل هو القرطاس مع أن العمل إنما يكون على الأوض ، وأن غاية ما يمكن من العمل على وجه القرطاس في حقيقة الأمر ، هو أن نوضح ما في النظام

الحاضم من المفاسد والأخطاء وما يحر إلى الإنسانية من المضار والويلات ونثبت المعقولية والصحة في المقترحات الإصلاحية التي نقدمها ونويد الناس على تنفيذها . ثم إن المسائل التي إنميا تتعلق بالعمل بعد ذلك ، قصاري ما يحكن في بابها على وجه القرطاس هو أن نحعل الناس بتصورون بوجه عــام: كيف عكن القضاء على ما في النظام القديم من المفاسد والمستقيحات وكيف عكن تنفيذ المقترحات الحديدة مكانبًا . أما أنه ماذا يكون من الصورة الشاملة اكل ذلك وماذا سنقطع من مراحله الجزئية وعلى أي وجه سنجل ما يعترضنا من المسائل في كل مرحلة من مراحله فكل هذه الأمور بما لا يمكن أن يعرفه أحـد سلفاً ولا أن يجيب في بابه بجواب قاطع . فإت كنتم قد اطمأننتم بأن النظام الحاضر قائم على الخطأ والفساد وأن اقتراحنا بإصلاحه قائم على الصحة والمعقولية " فأقبلوا على الإصلاح وسلتِّموا زمـام الأمر إلى الذين يجمعون بين الإيمان والذكاء الاجتهادي تنحل كل مسألة عملية في نفس المــرحلة التي ستنشأ فيها إن شاء الله . وياليت شعري كنف يمكن أن يترعلي ووجه القرطاس عمل لا يمكن أن يتم إلا على وجه الأرض ? .

ولا حاجة بعد هذا الإيضاح إلى بيان أن كل ما سنبينه في

هذا الباب ليس برسم شامل للماليات غير الربوية وإنما هو تصوير عام لكيفية إلغاء الربا وتطهير الماليات الاجتماعية منه على الوجه العملي ، وحل المسائل الكبيرة التي تواجهنا بمجرد قصدنا إلى إلغاء نظام الربا .

الخطوة الاولى في طريق الاصلاح:

قد اتضح جلياً عما سلف في الفصول الثلاثة الماضية من التفصيل لمفاسد الربا أن عمده المفاسد في المعيشة الاجتاعية ونظامها المالي ما ظهرت إلا لأن القانون قد أباح الربا في المجتمع، ومن الظاهر أن الإنسان مادام يجد باب الربا مفتوحاً في وجهه، لا يكاد يقرض أحداً من جير انه قرضاً حسناً أو يشارك غيره في الربح والحسارة في تجارة أو صناعة أو زراعة أو يمد إلى الجماعة يد المساعدة بالإخلاص والمحبة لتحقيق حاجاتها . وأي شيء يمنعه أن يسلم ماله المجموع إلى الرأسمالي ولا ينال منه ربحاً معيناً مضموناً مع بقائه وادعاً مستريحاً في بيته ? من المستحيل حقاً بعد أن فتحتم الباب عمل مصراعيه لميول الفطرة ونوازعها الدنيئة ، أن تحولوا دون غمرها واستفحال مضارها بالمواعظ والنصائح الحلقية المجردة . ليس همذا فحسب عبل إن قانونكم

مساعد لهذه الميول وآخذ بناصرها وإن حصومتكم لا تنشىء نظام الماليات الاجتماعية ولا تسيره إلا على هذه السيئة _ الربا فأننى لكم إذن أن تقوموا في وجه شرور الربا وتحولوا دون استفحالها بتعديلات جهزئية وإصلاحات سطحية ? الحق أنه لا يحكن ذلك إلا بأن تغلقوا الباب الذي يله منه الشرفي المجتمع .

والذين يظنون أنه إذا تم أولاً وضع نظام غير دبوي الهاليات البطل الربا بنفسه أو ألغي بموجب القانون بعده على الفور ، إنما يريدون أن يأتوا البيت من غير بابه ، فإن الربا ما دام مباحاً جارياً يسنده القانون ، وما دامت المحاكم تعترف عشر وعية الصفقات الربوية بين الدائن والمدين وتنفذها بالقوة ، وما دام الرأسماليون يتمتعون بجرية إطماع الناس في الربا والفائدة المضمونة وجذب أموالهم إلى صناديقهم ثم تقديمها بالربا إلى غيرهم ، لا يمكن البتة أن يبرز إلى حيز الوجود وينمو نظام صحيح غير ربوي للمالية . فإن كان إبطال الربا متوقفاً على أن ينشأ ويشب أولاً نظام غير دبوي يتمثل محل النظام الحاضر الفيامة يوم فليصن منكم على يقين أنه لن يأتي علينا إلى يوم القيامة يوم فليصن فيه من لعنة الربا . لابد لكم إن أددتم الحلاص من شر

الرباء أن تلغو انظا مه بموجب القانون عند أول خطوة ، وعندها سيبرز بنفسه إلى حيز الوجود نظام غير ربوي الهالية لأن الحاجة كما قيل قديماً أم كل اختراع فهي التي ستكفل بنفسها فتح الطريق على ذلك النطام الصالح إلى النمو والازدهار في كل ناحية من نواحي الحياة .

إن الصفات القبيحة التي قد تولدت في الناس بفضل الربا ، لها جذور متأصلة ومقتضيات قوية في قلوبهم لا يحكن انتزاعها في أي مجتمع من المجتمعات بفعالات ناقصة ومشاويع تافهة سطحية ، بل لا بد لهذا الغرض أن يستعان بجميع التدابير والإجراءات التي يقررها الإسلام وأن ينصارع الربا في كل ميدان من ميادينه بنفس الإخلاص والتجرد الذي يريده الإسلام ، لا يحكتفي الإسلام بذم الربا والتنديد بمعايبه على الوجه الخلقي وحسب ، بل هو يبغضه إلى النفوس وينفرها عنه بتحريمه من الوجهة الدينية في جانب ، ويلغي نظامه وببطل الصفقات الربوية بموجب القانون وبعد أخهذ الربا وإعطاءه وكتابته الربوية بموجب القانون وبعد أخهذ الربا وإعطاءه وكتابته والشهادة به جريمة من اختصاص الشرطة أن تتدخل في شأنها والشادة به جريمة من اختصاص الشرطة أن تتدخل في شأنها المتلكات إن كانوا لا ينتهون عنه بعقوبات هينة حيثا تقوم

سلطته السياسية ونفوذه الحكومي في الجانب الآخر ، ويؤسس نظاماً جديداً المالية بفرض الزكاة وتكليف الحكومة بجمعها وتوزيعها في الجانب الثالث ، ويعنى بإصلاح عامة الناس وتعليمهم وتربيتهم بوسائل الدعوة والنشر حتى تنكبت في نفوسهم تلك الصفات والميول التي تحملهم على أخذ الربا وإعطائه وتنمو فيهم مكانها صفات وعواطف يجري بها في أفراد المجتمع روح المدواساة والتعاون والتكافيل . وكل من أراد إبطال الربا وإالهاء نظامه بالجد والإخلاص والحزم لا بدله أن يعمل كل هذا على نفس الوجه الذي بيناه آنفاً .

ننائج الغاد نظام الربا :

إن إلغاء نظام الربا إذا جاء مقترناً بالنظام الاجتاعي لجمع مسال الزكاة وتوزيعه ، ينتج عنه ثلاثة أمور مهمة من الناحية المسالمة :

١ ـ سوف تتبدل الصورة الفاسدة الحاضرة لاجتماع وأس
 المال بصورة صحيحة نافعة .

إن الطريق الذي يتجمع به الآن رأس المال هو أن نظامنا الاجتماعي يزيد من ميل الإنسان إلى البخل وجمع المال ـ وهو

مما لا شك في وجوده طبعاً في كل فرد من أفراد البشير قليلًا أو كثيراً _ إلى أقصى حدوده بتدابيره المتصنعة ، ومجرضه بوسائل الترغيب والترهيب على إنفاق أقل مايقدر على إنفاقه وادخار أكثر ما يستطيع ادخاره من دخله : يتوعده إذا لم يدخر ، أن ليس النَّهُ ريضُ المضاعف يكب على جمــع المال و إقلال النفقة في حاجاته كل فرد من أفراد المجتمع يزيد دخله ولو بشيء عـــن حد كفافه ، بما يؤدي إلى قلة استملاك البضائع في الاسواق دون حدد الإمكان وتهبط الإمكانيات بصفة مستمرة في رقي التجارة والصناعة وتقدمها ويزيد تكدس رأس المال واكتنازُه عند عدد قليل من الناس على قــدر ما يقل دخل عامتهم . فهكذا إن اجتماع المال واكتنازه عند قليل من الأفراد يضر المعيشة الاجتاعية بوجه عام " لأن كل فرد يعمل فيها دائمًا على زيادة ماله بوجه يُعجز آلافاً من الأفراد عـــن كسب شيء أصلًا فضلًا عن أن يفضل عندهم من دخلهم فاضل. ولكن ... إذا ألغي الربا وصار كل فرد في المجتمع عـلى الطمئنان بأن الأسباب موفورة لمساعدته عند النوازل بمـا في

البلاد من نظام لجمع أموال الزكاة وتوزيمها ﴾ تلاسّت عن المجتمع الأسباب والحرضات غير الفطرية على البخل وادخــار المال وأخذ الناس ينفقون عن سعة قلوبهم ويجعلون إخوانهم الفقراء على قوة شرائية تحكنهم أيضاً من الإنفاق ، مما يؤدي طبعاً إلى رقي التجارة والصناعة وتحسن حالة الناس الاقتصادية وزيادة دخلهم . ففي مثـــل ذلك الوضع تزيد الأرباح من التجارة والصناعة ولا تعودان تفتقران إلى رأس المسال الخارجي _ كم تفتقر أن إليه في مجتمعنا الحاضر _ وينهمر إليها المال من كل وجه من داخل البلاد على قدر ما تكونات في حاجة إليه ، لأن الناس جميعاً لا يتمنعون بناتاً عن جمع المال _ كا يظن بعض الناس - بل إن منهم من مجمعه على مقتضى نشأته أو يضطر إلى جمعه لكثرة دخله وكون المجتمع مغموراً بالرفاهة وسعة البال . وليس هذا الجمع والادخار لبخل الناس أو طمعهم أو خوفهم على مستقبلهم وإنما منشؤه أنهم يكسبون أكثر مما يجتاجون إليه ويفضل عندهم المال على إنفاقهم إياه عن سعة قلوبهم في الطرق المشروعـة ولا يجدون فقيراً يقبل منهم الصدقات فيضطرون إلى جمعها اضطراراً فيستعدون لتوجيهها

إلى مشاريع الحكومة وتجارة بلادهم وصناعتها بل إلى البلاد المجاورة لبلادهم أيضاً .

٣ ـ ستميل وان تزال تميل ثووة النـــاس المدخرة إلى الاستغلال في الشؤون المثمرة دون أن تقف متكدسة في مكانها ولن تزال تجارة البلاد وصناعتها وزراعتها تجدها وتستعين بها على قدر حاجتها في كل حين من أحيانها . إن الشيء الوحيد الذي يحمل الثروة على الاستغلال في التجارة والصناعة في النظام الحاضر ، هو الطمع في الربا ، ولكن هذا الطمع في الربا هو الذي يسبب وقوفها ، لأن الرأسمالي يمسك و لا يزال يمسك ماله في معظم الأحيان رجاء في ارتفاع سعر الربا في السوق ، كما أن هذا الطمع في الربا هو الذي قد غير اليوم طبيعة المال وانحرف مها عن طبيعة التجاوة ، فإن التجارة عندما تحس حاجتهـا إلى المال ، يأبي هذا المال أن يتوجه إليها ويشدد في شروطـــه ، ولكن عندما ينعكس الأمر ولا تعود التجارة في حاجـة إلى المال ، يجري هذا المال وراء كل تجارة راقية أو غير راقيــة ويرضى بأن يُستَغَلُّ فير_ا بشروط هينة . فإذا حرم الربا وألغي نظامه وطولب كل من عنده المال بأداء زكاته ٥٠٦٪ سنوياً ، فلا بد أن تعتدل طبيعة المـال ويزول غنه هذا النزق والاستنفار ويجد من نفسه رغبة أكيدة في الاســـتغلال في التجارة والصناعة كلما وجد إليها سبيلا .

س إذا ألغي نظام الربا ، انفصلت ماليات التجارة عن ماليات الدّين . إنه لا محصل المال في النظام الحاضر في معظم الأحيان بل كلها تقريباً إلا بالربا ، سواء أكان المدين يقترضه لشأن مثمر أو غير مثمر وسواء أكان يقترضه لحاجة موقتة أو لمشروع طويل الأجل . ولكن لا يكون الدين بعد تحريج الربا وإلغاء نظامه إلا لأغراض غير مثمرة أو لحاجات موقتة في التجارات والصناعات ولا بد أن محصل لها المال على مبدأ القرض الحسن . أما الأغراض المثمرة سواء أكانت متعلقة بالتجارة والصناعة أو مشاريع الحكومة والمؤسسات الأهلية محتصل لها المال على مبدأ المضاربة بدل مبدأ القرض .

هذا ، ونريد فيما يلي أن نبين على وجه من الإيجاز كيف تسير في النظام غير الربوي للماليات كل شـــعبة من هاتين الشعبتين .

صور مصول الدين في الماليات غير الربوية : وخذ لهذا الغرض شعبة القرض أولاً ، لأن الناس كثيراً ما تخالج قلوبهم في هذا الباب الشهة بأنهم لن ينالوا من أحد شيئاً من القرض إذا ألغي نظام الربا. ولكن الحقيقة أنه إذا زالت عن طريق المالية هذه العرقة النجسة الربا فلن يلقى الناس صعوبة في اقتراض المال ، بل سيجدون في اقتراضه سهولة لا يجدونها الآن وسيقرضونه على وجه أحسن من الوضع الحاضر.

أ - للحاجات الشخصية : إنما الصورة الوحيدة لحصول القروض للحاجات الشخصية في النظام الحاضر ، هي أن ينال الرجل الفقير المال من المرابي ويناله الرجل الوجيه من المصرف بالربا . وفي كل هاتين الصورتين يمكن لكل طالب للقرض أن ينال المال - من المرابي أو المصرف لأي غرض وعلى أي قدر شاء إذا قدر على إقناع المرابي أو المصرف بأنه سيؤ دي إليه رأس المال مع الربا ، بصرف النظر عما إن كان يأخذ منه المال المعاصي أو التبذير أو الحاجات الحقيقية ، ولكنه إذا لم يقدر على إقناع المرابي أو المصرف بأنه سيؤ دي يليه دينه مع الربا ، لا يجكنه أبداً - ولو كان في بيته ميت يريد كفنه ودفنه - أن ينال منه فلساً واحداً . ثم إن مصبة الرجل الفقير و تبذير الرجل المثري كل منها أحلى فرصة تسنح الرجل الفقير و تبذير الرجل المثري كل منها أحلى فرصة تسنح الراكسب ؛ يجمع بين الأثرة و تحجر القلب ولا يذر

شيئًا من ماله ولا من رباه على من وقع مرة في شبكته . والحقيقة أن ليس في جوف أحد في هذا النظام قلب يرى في أي حالة مؤلمة يتخبط ذلك المسكين الذي يستوفيه رأس المال مع الربا . فهذه هي السهولات التي يهيئها النظام الحاصر للناس في أخذهم القروض لحاجاتهم الشخصية . وتعال ننظر الآن كيف سيعنى نظام الإسلام غير الربوي _ القائم على تطوعات الناس وصدقاتهم _ بإعداد السهولات الحقيقية في هذه السبيل . .

إِن أول مايلاحظ في هذا الصدد أن القروض المعاصي والتبذير سيغلق بابها بناتاً في هذا النظام لأنه لن يكون ثمه رجل أو مؤسسة تقرض الناس لمثل هذه الأغراض طمعاً في الربا ، ولا بد أن يضيق فيه نطاق شؤون القروض كلها إلى الحاجات الحقيقية ولا يعود المال فيه يقرض ولا يقترض إلا على قدر مها تتحقق معقوليته في مختلف الأحوال الشخصية بوجه صريح ...

ثم لأنه لا يجوز للدائ في هذا النظام أن ينتفع من المدين نوعاً من المنفعة ، يكون استيفاء الديون فيه من أسهل ما يكون ويسهل حتى على أصحاب الدخل القليل أن يتخلصوا من عبء دينهم بالتقسيط ، والذين يرهنون غيرهم أرضاً أو بيتاً

ينقص من رأس المال ما محصل من أرضهم أو بيتهم من الدخل مكان أن ينضم إلى الربا وينهضم فيه ، مما سيساعد مساعدة عظيمة على وفاء الدين وتسوية الحساب في أقصر ما يكون من المدة . على أنه إذا بقي - بعد كل ذلك - دين دون الوفاء في أحوال شاذة ، فإن بيت مال الحكومة على ظهر كل مدين وهو سيساعده على وفاء دينه ولا بد . وإذا مات المدين ولم يترك بعده مالاً " فإن بيت مال الحكومة عليه التبعة في وفاء دينه . فلا يعود يصعب في مثل هذه الحال على ذي السعة أن يقرض جاراً من جيرانه الفقراء عند حاجته مثل ما يصعب في النظام الحاضر .

وإذا وجد في المجتمع ، على كل ذلك ، رجل لا يجد في حارته أو قريته رجلًا بقرضه ، فإن باب ببت مال الحكومة مفتوح على وجهه يؤم إليه وبنال منه القرض بكل سهولة . ولكن الذي يجب أن يلاحظ بصفة خاصة في هذا الشأن أن يبت مال الحكومة هو آخر باب يطرق للاستمداد في مثل يبت مال الحكومة هو آخر باب يطرق للاستمداد في مثل هذه الأغراض ، فإن أفراد المجتمع من واجبهم أنفسهم عوجب وجهة نظر الإسلام أن يتداينوا بينهم في حاجاتهم الشخصية ، لأن المقياس الحقيقي لصحة مجتمع من المجتمعات أن

يكون أفراده على شعور بمثل هذه التبعات الخلقية على أنفسهم ولا يترددوا في القيام بها . فإذا وجد رجل لا ينال القرض من أحد في حارته أو قريته ولا يجد لنفسه بدأ من القصد إلى بيت المال الاستقراض ، فإنما يدل ذلك دلالة واضحة على أن الجو الخلقي قد فسد في تلك الحارة أو القرية . ومن ثم إن بيت المال إذا ما بلغته قضية كبذه ، فإنه لا يسارع إلى قضاء حاجة المستقرض وحسب ، بل لا يلبث أن يشعر قسم المحافظة على صحة الأهالي الحلقية بوقوع هذه الفاجعة ، وهو لا يلبث بدوره أن يتوجه إلى تلك الحارة أو القرية المريضة ويبذل بدوره أن يتوجه إلى تلك الحارة أو القرية المريضة ويبذل بدوره أن يتوجه إلى تلك الحارة أو القرية المريضة ويبذل بدوره أن يتوجه إلى تلك الحارة أو القرية المريضة ويبذل المحدث في مجتمع معنوي صالح إلا مثل ما يحدثه حادث المهيضة أو الطاعون في النظام المادي الراهن من القلق والاضطراب .

ومن المكن أن توجد في النظام الإسلامي صورة أخرى النهيئة القروض للحاجات الشخصية ، وهي أن يكون من حق العيال والموظفين بموجب القانون على شركاتهم ومؤسساتهم التجارية ان ينالوا منها القروض عند حاجاتهم غير العادية وأن تعترف الحكومة أيضاً بهذا الحق لموظفيها وتؤديه إليهم بكل

سخاء وسعة صدر . وهذه القضة لنست لهــــا وجهنها الحلقية: فحسب ، بل لها ، كذلك " أهمية اقتصادية وسياسية بالغة لا تقل عن أهميتها الخلقية ، لأنكم إذا أعددتم لعمالكم وموظفيكم: السهولة في نيل القروض الحسنة منكم ، فإنكم لا تأتون بجسنة من الحسنات الحلقية فحسب ، بل تزيلون سيباً كبيراً ببتلي عمالكم وموظفيكم بالهموم والقلق والضيق والألم الجسدي والتيار المادي . احفظوهم من هذه المصائب ، تضمن لكم طمأنينتهم ورف هيتهم بالزيادة في طاقتهم العملية وابتعادهم عن الفلسفات المثيرة للفساد. نعم ، قد لا يكون لهـذا كله ربح مادي مجكم ديوان حسابات المرابي ، ولكن لا يكاد مخفى على كل من أوتي نصيباً من العقل والبصيرة أن ربحــه للمجتمع من حيث مجموعه ولكل رأسمالي وصاحب معمل ولكل مؤسسة اقتصادية وسياسية أكثر وأغلى بكثير من الربا الذي يتقاضى اليوم في النظام المادي لا على أساس شيء غير الحاقة وضيق.

ب ــ للأغراض التجارية : ولنتناول الآن بالبحث القروض التي مجتاج إليها التجار وغيرهم الأغراضهم التجارية بين يوم وآخر . إن التجار في الزمن الحاضر إما أن يأخذوا من

المصارف قروضاً قصيرة الأجل ، وإما أن يسحبوا منها مبلغ الحوالات (۱) لهذه الأغراض ؛ وفي كلتا الصورتين تستوفي المصارف الربا حسب سعر معين ولا يكون غالياً في عامة الأحوال . إن أخذ القروض أو سحب مبلغ الحوالات من المصارف حاجة لا تكاد تستغني عنها التجارة أبداً . ومن ثم لا يكاد يقرع آذان التجار صوت مطالة بالغاء نظام الربا ، حتى يأخذهم القلق والهم ويتفكروا : كيف ينالون القروض أو يسحبون مبلغ الحوالات من المصارف لحاجاتهم التجارية . إذن وكيف للمصارف أن تقدم إليهم القروض وتفتح لهم الاعتادات وتنقل إلى حساباتهم مبلغ الحوالات إذا لم يكن المطع في الربا ؟ ولكن السؤال الذي ينشأ طبعاً بهذا الصدد

⁽١) الحوالة عملية يصطلح عليها بكلمة «السفاتج» عامة في فقهنا الاسلامي، وهي تتم بين شخصين لكل منها الحساب لدى المصرف. فإذا أراد أحدهما أن يقترض الآخر ، أخذ منه الحوالة لشهر أو ثلاثة أشهر وهي أمر يصدره المحيل إلى المصرف بأن ينقل من حسابه كذا وكذا من المبلغ إلى حساب المحال به . فإن استطاع المحال له التوقف إلى هذه لمدم حاجته إلى المال ، وفي القرض بين المحيل والمحال له مع انتهاء المدة نفسها . وأما إذا لم يستطع التوقف ، سلم الحوالة إلى المصرف . وهذا ما يعرف يسحب مبلغ الحوالة .

هو أن المصارف إذا كانت تبقى عندها ودائع النياس بل وودائع هؤلاء التجار أنفسهم بدون شيء من الفائدة ، فما لها لا تقرضهم وتفتح لهم الاعتادات وتنقل إلى حساباتهم مبلغ الحوالات بدون شيء من الوبا وهي _ أي المصارف _ لا تكون أكثر من الوسيط في هذه العملية كلها ? وإذا أبت المصارف أن تقوم بكل ذلك طوعاً ، أجبرت بحكم القانون على إعداد هذه السهولة لزبائها .

من الممكن أن تكون ودائع التجار أنفسهم كافية لأغراضهم هذه ولكن لا بأس بأن تستعمل لها المصارف. عند الحاجة شيئاً من أموالها الأخرى أيضاً. ومن الصحيح اللازم مبدئياً أن الذي لا يتناول الرباد أو الفائدة كما يقال لا يؤدي الربا. ومما يفيد من ناحية الاقتصاد الاجتاعي أن يبقى التجارينالون القروض لأغراضهم وحاجاتهم التجارية التي تعرض لهم دائماً بين يوم وآخر .

ولسائل أن يسأل في هذا المقام أنى المصارف إذا بدأت. لا تنال الربا في ما تقوم به من الأعمال والحدمات ، أن. تستوفي تكاليفها ? فالجواب على ذلك أن المصارف إذا كانت. تنال أموال الحسابات الجارية وتبقى عندها بدون شيء من.

الربا، لا يضرها في شيء أن تقدم منها قروضاً قصيرة الأجل المتجار، لأن التكاليف اليسيرة التي تتحملها المصارف في حساب هذه القروض وقيدها في الدواوين، تستوفي أكثر منها من الأموال التي تبقى عندها بصورة الودائع. غير أنه إذا صعب أو استحال العمل بهذا الطريق ولا بأس البتة بأن تلزم المصارف زبائنها من التجار أن يؤدوا إليها بعد كل شهر أو ستة أشهر أو سسنة أجرة معلومة من المال تنوفي في فيا تكاليف حسابات القروض وقيدها. ولأن هذه الأجرة تكون أدخص المنتجار من الرباء لا يلبثون أن يؤدوها إليها بكل رضا وطمأنينة.

ج - لحاجات الحكومات غير المثمرة: والقروض المهمة الثالثة هي القروض التي تحتاج إليها الحكومات عند الطوارىء حيناً ولحاجات البلاد غير المثمرة أو للحرب حيناً آخر . لا محصل المال لهذه الأغراض كلها في النظام الحاضر المالية إلا بالقرض بل بالقرض الربوي وحده ، ولكن من الممكن حقاً في نظام الإسلام المالي أن بأتي الناس أو رحماعات ومؤسسات تجارية – بأمو الهم الكبيرة ويكتتبوا بها للحكومة بمجرد طلبها المعونة منهم لقضاء حاجة من حاجاتها ، لأن إلغاء الربا وتنظيم أموال الزكاة يرفهانهم من حاجاتها ، لأن إلغاء الربا وتنظيم أموال الزكاة يرفهانهم

ويطمئنانهم ويوثقانهم بالحكومة فلا يتلكؤون أبداً في ان يقدموا لها أمو الهم المدخرة متطوعين. وأما إذا لم تجد الحكومة بعد كل ذلك مقداراً من المال يفي بحاجتها فلها أن تطلب من أهالي البلاد القروض أولا بد أن يقدموا إليها القروض الحسنة بقلوب مفتحة عن كل سعة . وإذا بقيت الحكومة حتى بعد كل ذلك تجد أمو الها غير كافية لحاجتها ، فلها أن تستعين بالوسائل الآتية :

١ ــ أن تستعمل ما عندها من أموال الزكاة والخمس .

٢ – وأن تأمر ما في بلادها من المصارف بإقراضها جزءاً مخصوصاً بما عندها من ودائع الناس ، وذلك مالا يقل فيه حق الحكومة عن حقها في طلب الخدمة العسكرية الإجبارية من أهالي البلاد ، ووضع اليد على بيوت الأهالي وسياراتهم عند الحاجة في الطوارى.

٣ - وأن تطبع في آخر الأوراق النقدية بقدر حساجتها. وهو في حقيقة أمره صورة من صور اقتراض الحكومة من الناس أموالهم. ولكن ليس طبع الأوراق النقدية إلا آخر وسيلة تتذرع بها الحكومة لسد حاجاتها الشديدة ٤ لأن ذلك مما له سيئات ومستقبحات كثيرة.

 الحاجات الدولية ؛ أما القروض الدولية ، فالظاهر في أمرها أننا لا نكاد نرجو في هذه الدنيا الربوية الحاضرة أن ننال من خارج بلادنا فلمـــاً واحداً قرضاً بدون الربا. فما يجب علينا من هذه الناحية أن نيذل كل ما في وسيعنا لألا" نستقرض من الشعوب والحكومات الخارجية شيئًا ، لا نستقرضها على الأقل ما دمنا لا نمثل لغيرنا فعلًا كيف لأمة أن تقدم إلى جاراتها قرضاً بدون الربا . وإني على مثل البقين أن كل من نظر نظرة في البحث الذي سقناه في الفصل السابق من هذا الكتاب ، لا يتردد في الاعتراف بأننا إذا كشفنا مرة عن ساق جدنا وأقمنا في بلادنا نظاماً للمالمة صــالحاً قائمًا على أساس إلغاء الرباوتنظيم أموال الزكاة ، فلن تلبث حـــالتنا الاقتصادية أن تتحسن بسرعة مدهشة ولن يقف الأمر عند ألا نعود بجاجة إلى اقتراض غيرنا من الخارج فحسب بل سيفضي كذلك إلى أن نقرض بدون الربا ما حو لنا من الأمم المعوزة . ولعمر الحق إن اليوم الذي سنقدم فيه إلى الدنيا هذا النموذج الصالح المالية يكون يومَ الانقلاب المدهش في تاريخ العصر الحاضر لا من الناحية المـــالية والاقتصادية فحسب ، بل من الناحة السياسية والمدنية والمعنوية أيضاً ، ويكون من

الممكن آنئذ أن تتم جميع المعاملات المالية بيننا وبين الأمم الأخرى على أســـاس غير ربوي. وتنعقد بين مختلف أمم الأرض - تدرجاً _ انفاقات مؤداها ألا" تتعامل في ما بنها بالربا في المستقبل ، بل لا أدى بعيداً ذلك اليوم الذي سيتفق فيه الرأي الدولي العام ويبدي سيخطه واشمئزاز. من المراباة كما قــد أبدى ســــخطه في أمر اتفــاقيــة برتين وودس (Bretton Woods) في انكلترا سينة ١٩٤٥م وياني لا أقول كل ذلك ملقياً الكلام على غاربه ، بل الحقيقة أن الدنيا فيها اليوم كثير من العقول المفكرة تفكر بجد في مبلغ ما يترتب على سياسة الدنيا واقتصادهـا من الآثار الحاطئة الراقية المترفية جبودها عن صدق وإخلاص في مساعدة البلاد المتخلفة وجعلها قادرة على النهوض والتقدم توسيائلها ، فلا بد أن يرجع ذلك بفوائد جمة عن الوجهة المالية والاقتصادية ومن الوجهة السياسية والمدنية معاً فتتصل الأمم في ما يبنها بأواصر الحب والإخلاص والتعاون مكان أن يشتد بينها التباغض والتطاحن الدولي من الوجهة السياسية والمدنية ويكون التعامل مع قطر مترفه أنفع وأجدى من استنزاف الدم من جسد قطر مفلس من الوجهة المالية الاقتصادية. إن الدنيا لايقل فيها اليوم عدد الذين يعرفون مثل هذه الحكم والحقائق ويفكرون فيها ويعلنونها ، ولكن تعوزها أمة حكيمة تسابق سائر أمم الارض إلى إلغاء نظام الربا في بلادها وتقدم فعلاً على تطهير التعامل الدولي من هذه اللعنة التي هي بدون ريب وصة عار في جبين الإنسانية في العصر الحاضر ، عصر اليقظة والنور كما يقال .

هـ للأغراض المشهوة ، وانظر الآن نظرة فيا ستكون عليه مالية التجار وأصحاب الأموال في النظام الجديد الذي قد فصلنا فيه القول آنفاً . إن هذا النظام سيلغى فيه على عقب إلغاء نظام الربا ، الباب الذي يلج فيه الناس اليوم ويأمنون من بذل الجهود والوقوع في الخطر . وذلك أنهم يقرضون مالهم رجلًا يستغله في تجارة أو صناعة ويضمن لهم ربحاً مالياً معيناً على كل حال ، ثم إن نظام الزكاة في نظامنا الجديد سيحرم على الناس أن يمسكوا أموالهم ويتركوها متكدسة في صناديقهم . وكذلك لن يعود باب التبذير والإنفاق في الشهوات مفتوحاً في وجوه الناس في دولة إسلامية حقيقية ولن يسيل إليه ما يقضل لديهم من دخلهم . فلا يكون إذن للذين يفضل

دخلهم عن حاجاتهم بد من انتهاج أحد الطريقين الآتين :

ا - إنهم إن كانوا لا يرغبون في المزيد في دخلهم ، فعليهم أن ينفقوا أموالهم الفاضلة في وجوه الحير والمصالح العامة بوقفها على شأن من شؤون الحير بأنفسهم أو بإعطائها المعاهد والمؤسسات القومية أو بتسليمها إلى الحكومة محتسبين ، لتنفقها في شؤون نافعة ترقي البلاد وتصلح الخلق . والناس لا بديؤثرون الصورة الأخيرة خاصة إذا كان زمام الحكومة وإدارتها بأيدي وجال مجوزون ثقة الجمهور لتدينهم وأمانتهم وإخلاصهم وفراستهم . فهكذا لن تنفك الحكومة وغيرها من وإخلاصهم وفراستهم . فهكذا لن تنفك الحكومة وغيرها من الملوسات الاجتاعية تنال مجاناً مقداراً كبيراً من المال للمصالح الحامة ووجوه الحير والرقي . أما عامة أهالي البلاد فلن يتحملوا شيء لوفاء وباه .

٣ ـ وأما إذا كانوا يرغبون في المزيد في دخلهم ، فإغما السبيل الوحيد إلى ذلك أن يستغلوا أموالهم الفاضة عن حاجاتهم في الوجوه المشرة على مبدأ المضاربة أي المشاركة المتناسبة مع غيرهم في الربح والخسارة معاً ، إما بأنفسهم أو يواسطة الحكومة أو بواسطة مصرف من المصارف.

فإن أرادوا المضاربة بأنفسهم ، فعليهم أن يتفقوا مع فريقهم على شروطها بأنفسهم ولا بد بموجب القانون أن يكون من هذه الشروط تحديد النسبة التي بها يتوزع الربح أو الحسارة بين الفريقين . وكذلك ليس للمشاركة في شركات الثروة المشتركة إلا صورة واحدة هي اشتراء أسهمها على الوجه المعروف ولن يوجد ثمة أبداً ما يوجد اليوم من السندات التي إذا اشتراها أحد من الشركة ، لا يزال ينال منها دخلًا معيناً على أي حال .

وإن أرادوا أن يوظفوا مالهم بواسطة الحصومة ، فإغا يشاركونها في مشروع من مشاريعها المتعلقة بالشؤون المشهرة كشمر وع اللحهرباء المائي مثلاً. فستعلنه الحكومة وتدعو أهالي البلاد إلى مشاركتها فيه . فكل من أزاد _ شخصاً كان أم مؤسسة أم مصرفاً _ أن يوظف فيه ماله ، شارك فيه الحكومة وما زال ينال نصيبه من ربحه أو يتحمل نصيبه من الحكومة . ومن حق خسارته بجسب نسبة يتفق عليها مع الحكومة . ومن حق الحكومة في مثل هذا المشروع ألا " تنفك تشتري _ تدرجاً وحسب ترتيب خاص _ أسهم غيرها من الأفراد أو المؤسسات أو المصارف حتى ينقلب المشروع كله ملكاً لها وحدها يعد غيرين سنة أو نحوها .

ولكن الصورة الشالثة " أي توظيف الناس أموالهم في الشؤون المشهرة بواسطة المصارف " هي التي ستكون أنفع وأسهل للمزاولة من غيرها في النظام الإسلامي كما هي أسهل الصور وأنفعها في النظام الحاضر اليوم. فنريد أن نوضع هذه الصورة ونفصل فيها الكلام أكثر بما فصلناه في الصورتين الأوليين :

الوضع الاسلامي للنظام المصرفي :

إن البحث الذي سقناه في النظام المصر في الجديد ، ما كان معناه . ولا يحن أن يكون - أن نظام المصارف خاطى ، من أساسه لا صكلاح فيه البتة ، بل الحق أن هذا النظام شيء نافع مهم من حسنات المدنية الغربية الجديدة قد نجس باشتاله على عنصر شيطاني مع عناصره الأخرى . فهو أولاً يقوم بحثير من الحدمات المشروعة التي هي نافعة للحياة المدنية والحاجات الاقتصادية اليوم، ولا بد منها ، كتحويل النقود من والحاجات الاقتصادية اليوم، ولا بد منها ، كتحويل النقود من عمان إلى آخر، وتسهيل التعامل مع البلاد الخارجية والاحتفاظ علما الشمنة وإجراء سندات الاعتاد وشكات السفر والأوراق المالية المتداولة وبيع سهام الشركات وكثير من والأوراق المالية المتداولة وبيع سهام الشركات وكثير من

خدمات الوكالة (Agency) التي يقوم بها المصرف اليوم للرجل المشتغل بأموره المهمة الكثيرة لقاء خصم زهيد ومخلصه من كثير من المناعب . فهذه وأمثالها أمور تدعو الحاجة إلى أن تبقى جارية على كل حال وأن تكون من مؤسسة مستقلة . ثُمَ مما هو نافع جداً في حد ذاته للتجارة والصناعة والزراعــة وسائر شعب المدنية والاقتصاد ، ولابد لهامنه بالنسة للأحوال الحاضرة ، أن يجتمع في خزانة مركزية كل ما يفضل عند أفراد المجتمع من المال ثم ينهيأ منها لكل شعبة من شعب الحياة بكل سهولة كلما دعت إليه الحاجة ، مكان أن يبقى مبعثراً عند هذا وهذا من أفراد المجتمع ولا ينفع المجتمع بأي وجه من الوجوه، بل الأفراد أنفسهم يهي علم هذا النظام السهولة من جهة أن. يجمعوا جمعاً في خزانة مركزية ما يفضل عندهم من المال من حاجاتهم على حدة وأن يعمل هناك على توظيف مالهم المجموع بصفة جماعية في شأن مثمر وتوزيع الربح الحاصل بينهم على أحسن طريق ممكن ، بدل أن يسعى كل واحد منهم ويلتمس بصفته الفردية الفرص لتوظيف ماله . زدعلي كل ذلك أن عمال المصرف والمتولين لمختلف شؤونه تكون لهم مهارة وبصيرة فنية لا تكون للتجار والصناع ولا لغيرهم ، وذلك لانقطاعهم

إلى الاسْتَغَالُ بِالْأُمُورُ الْمَالِيةِ وَمَزَاوِلَتُهَا . فَهَذُهُ الْمُهَارِةُ الْفُنْيَةِ شيء ثمين جداً في حد داته ، ومن الممكن أن نثبت شيئاً نافعاً جداً كذلك بشرط ألا يبقى سلحاً لأثرة الرأسمالي فقط بل يستعمل في التعاون مع التجار وغيرهم من أصحاب الحرف الأخرى . ولكن الشيء الوحيد الذي قد حول منافع النظام المصرفي وحسناته هذه كلها الى سنئات ومضار بحق التمدن الإنساني هو الربا وحده ؛ والعنصر الثاني الذي قد أنضم إليه وعاونه على شره هو أن الثروة التي يجذبهـا الطمع في الربا من جيوب الأفراد وبركزهـا في المصرف ، تنقلب إلى ثروة لا يملكها فعلَّا الا عدد قليل من الرأسماليين وهم الذين يصرفونها حسب أهو اثهم بطرق بالغة النهاية في معاداة المجتمع . فإذا مــا أزيلت عن النظام المصر في هاتان السيئتان ، أضمى عملًا طاهر آ وأنفع المدنيـة بكثير منه اليوم . ولا عجب أن يكون هذا الطريق الطاهر الآخر أنفع مجق الرأسماليين أنفسهم عرات من المراباة من الوجية المالية المحتة.

والذين يزعمون أن الناس سوف يمسكون أيديهم عن إيداع أموالهم في المصارف بعد ما يلغى عنها نظام الوبا له مخطئون في زعمهم . يقولون : ما للناس أن يودعوا أموالهم في

المصارف ما داموا لا يرجون منها شيئاً من الربا ? نعم . إنهم سوف لا يرجون منها الربا ، واكنهم سوف يرجون منها ولا الحلال . ولأن هذا الإمكان للربح لا يكون معيناً ولا محدوداً ، فسيكون إمكان الربح الكثير مساوياً لإمكان الربح الكثير مساوياً لإمكان الربح القليل إن لم يكن أكثر منه وفي الوقت نفسه ستظل المصارف قائمة بالحدمات التي لأجلها يرجع إليها الناس اليوم . فمن القاطع البين الذي لا مجال فيه للربب أن الأموال سوف قبقى تنهال عليها الآن ، بل لأن الناس ستغمر هم الرفاهية وترقى تجاداتهم ويتضاعف دخلهم فسوف تكون ودائعهم في المصارف أكثر مقداراً منها اليوم .

أما ما يكون من هذه الأموال المودعة لدى المصارف في الودائع تحت الطلب (Current account) ، فلا توظفه له المصارف في عمل مشر ، كما إنها لا توظفه فيه اليوم ، وسوف تستعمله عامة في عملين كبيرين : أولاً في التعامل النقدي العادي بينها وبين المودعين . وثانياً في تقديم القروض القصيرة الأجل إلى التجار بدون الربا وسحب مبلغ حوالاتهم بدون الربا . أما الأموال التي تودع لدى المصارف لمدة طويلة ، فلا

تصرفها أيضاً في تقديم القروض الربوية إلى الناس ، بل ستوظفها - بإذن من المودعين ـ على طريق المضاربة في الأعمـــال التجارية والمشروعات الصناعية والزراعية والأعمال المثمرة الأخرى للحكومات والمؤسسات الأهلية بمياستتم بموجبه فأئدتان عظيمتان : أو لاهما أن مصلحة الرأسمالي ستتحد مع مصلحة التحارة، ولا تؤال التحارة مستندة إلى المال على قدر حاجتها إليه ، كم ستنعدم منها الأسباب التي بناء عليها تنتاب الدنيا الربوية اليوم نوبات الكساد والبوار (Trade Cycle) . وثانيها أن البصيرتين المتضاربتين اليوم - بصيرة الرأسمالي في تقليب ماله ويصيرة النجار والصناع في تجاراتهم وصناعاتهم -سوف تنقلبان متساعدتين متعاونتين بينها ، يما يرجع نفعه عليهم جيعاً . ثم إن المنافع التي ستحصل عليها المصارف من هذه الوسائل ، ستوزعها بين مساهميها والمودعين فيها أموالهم بنسبة متفق عليها بينهم بعد أن تنقص منها تكالفها الإدارية. فغاية الفرق الذي سيحدث في هذه القضية أن الأنصبة من الأرباح (Dividends) اذا كانت لا نوزع اليوم الا بين المساهمين فقط ولا يؤتى المودعون الاالرباء فإنهــا سوف توزع وقتَّذُ بين المساهمين والمودعين معاً . وأنه إذا كان المودعون إنما ينالون اليوم الرباحسب سعر معين الفإنه لا يكون إذ ذاك أي تعيين لسعر الربا ، بل سوف توزع جميع الأرباح . قليلة كانت أو كثيرة - بين المساهمين والمودعين حسب نسبة معينة . أما خطر الحسارة أو الإفلاس ، فلا يكون إذ ذاك أكثر منه اليوا: إن الحطر وإمكان الربح غير المحدود مختص اليوم عساهمي المصارف فقط فسوف يشاركهم فيها إذ ذاك المودعون أيضاً .

ولم يبق الآن إلا مضرة المصرفية هي أن كل ما يتجمع اليوم لدى المصارف من المال ، لا يستولي عليها ولا يتصرف فيها فعلا إلا عدد قليل من الرأسماليين ، فمن المحكن تدارك هذه المضرة بأن يتولى بيت المال أو مصرف الدولة شؤون الصرافة المركزية (Central Banking) كلها بنفسه مباشرة ويقوم على جميع المصارف الشخصية من نفوذ الحكومية وتدخلها وإشرافها ما لا يدع الرأسماليين يشطون في استعمال قوتهم المادية .

إِن هذا الرسم البسيط المجمل الذي عرضناه في هذه الصفحات للوضع المالي غير الربوي ، هل لأحد _ بعد أن ينظر فيه نظرة _ أن يشك في إمكان إلغاء نظام الربا ?

فهرس

	مفحة
مقدمة المعرب	٣
مقدمة المؤلف	٥
الفصل الأول: حرمة الربا من الوجهة السلبية	11
أهم المبررات العقلية للوبا	11
المبرد الأول الربا	14
المبرو الثساني للوبا	19.
المبود الثالث المربا	41
المبود الرابع الوبا	70
معقو لية سعر الربا	79:
أسباب سعر الوبا	4.5
المنفعة الاقتصادية الربا وحاجة الإنسان إليه	£ +
هل الربا شيء معقول لامندوحة عنه للانسانية	٤٣-
في واقع الأمر ?	

الفصل الثاني : مضار الربا أو حرمتـ من	٥٣
الوجهة الايجابية	
مضار الربا من الناحية الأخلاقية والروحية	٥Ł
مضار الربا من الناحية المدنيـة والاجتماعية	00
مضار الربا من الناحية الاقتصادية	٥٨
(أ) قروض ذوي الحاجة	٥٩
(ب) قروض التجار والصناع	70
(ج) قروض الحكومات من أهالي البلاد	٧٣
(د) قروض الحكومات من الخـــارج	٧٩.
الفصل الثالث: النظام المصرفي الجديد	Λ٤
بدء تاريخ النظام المصرفي الجديد _المرحلة الأولى	A o
المرحلة الثانية	۸٩.
المرحلة الثالثة	90
النتائج	1 - 1
الفصل الرابع: الأحكام الاسلامية في الربا	1.4
معنى الربا في اللغة والشرع	1 • ٧
ربا الجاهلية	1 - 9

الفرق الأساسي بين البيع والربا	11.
النشديد في تحريم الربا	117
الفصل الخامس : أقسام الربا وأحكامه	177
ربا الفضل	171
أحكام وبا الفضل	172
مؤدى الأحكام المذكورة	١٢٧
الخلاف بين الفقهاء في الجزئيات	177
الفصل السادس ، التدوين الجديد للقوانين	140
الاقتصادية ومبادئه	
الحاجة إلى التفكير قبل التجديد	177
الحاجة إلى التجديد في القانون الإسلامي	144
الشروط اللازمة للتجديد	151
(أ) الشرط الأول	127
(ب) الشرط الثاني	120
(ج) الشرط الثالث	188
(د) الشرط الوابع	10.
الأصول العامة للتخفيف في أحكام الشريعة	104

تخفيف الشريعة في مسألة الربا	107
الفصل السابع: الصورة العبلية الاصلاح	171
شهات	177
الخطوة الأولى في طريق الاصلاح	177
نتائج إلغاء نظام الربا	١٧٠
صور حصول الدين في الماليات غير الربوية	۱۷.٤.
قيم المحادث الشخصة	1 Y.O -
(ب) للأغراض النجارية	179
(ج) لحاجات الحكومات غير المثمرة	141
(د) للحاجات الدولية	1 1 2
(ه) للأغراض المشهرة	147.
الوضع الإسلامي للنظام المصرفي	114

منشورات دار العروم للدعوة الاسلامية

١٧ _ معضلات الاقتصاد وحليا في الإسلام « نفد .. ۱۸ - شهادة الحق « نفد » ١٩ _ المسألة القادمانية . ب - للأستاذ مسعود الندوي: ١ _ الإسلام ودعوته × _ الجاعة الإسلامية ٣ -- نظرة إجالية في تاريخ الدعوة الإسلامية تحت الطسع ١ _ الحيحاب ٧ _ تقسير سورة النور ٣ .. حقوق أهل الذمة في الدولة الإسلامية. تحت التعريب ٠ – الدعوة الإسلامية ومنهاج القيام بها ٢_ الحضارة الإسلامية ومبادئها ٣ _ تفهيم القرآن تطلب هذه المنشورات من : دارالف كالايسامي. دمشق ـ شارع خالد بن الوليد

ص ، ب ۹۹۲

ظهر منها: آ _ للاستاذ أبي الأعلى المودودي 1 _ منادىء الإسلام «الطبعة الثانية» ٢ _ المصطلحات الأربعة في القرآن ٣ _ السانات ع _. أسس الاقتصاد بين الإسالام والنظم المعاصرة ه _ نظرية الإسلام الحلقية ٢ _ الأسس الأخلاقية للحركة الإسلامية ٧ _ واقع المسلمين وسيل النهوض مهم ٨ - مسألة ملكمة الأرض في الإسلام p _ نظام الحياة في الإسلام 1- 160 ١١ _ نحو الدستور الإسلامي ١٢ _ الدين القيم « نقد » ١٢ _ نظرية الإسلام السياسة ١٤ - الجهاد في سبل الله « نفد »

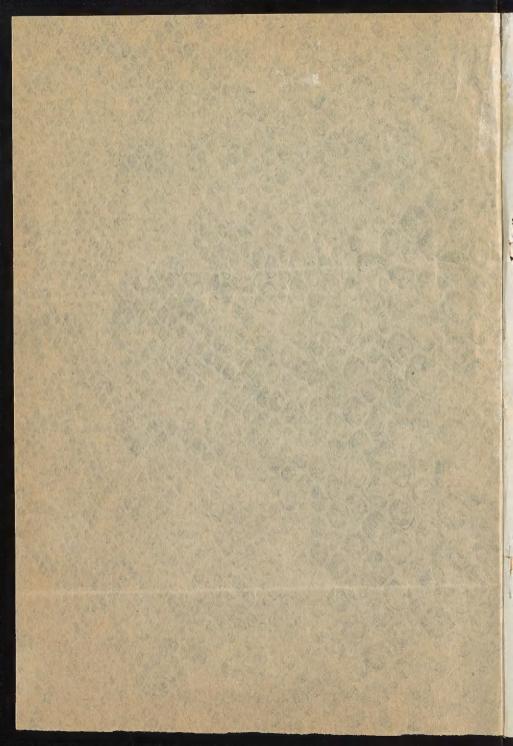
١٥ _ منهاج الانقلاب الإسلامي

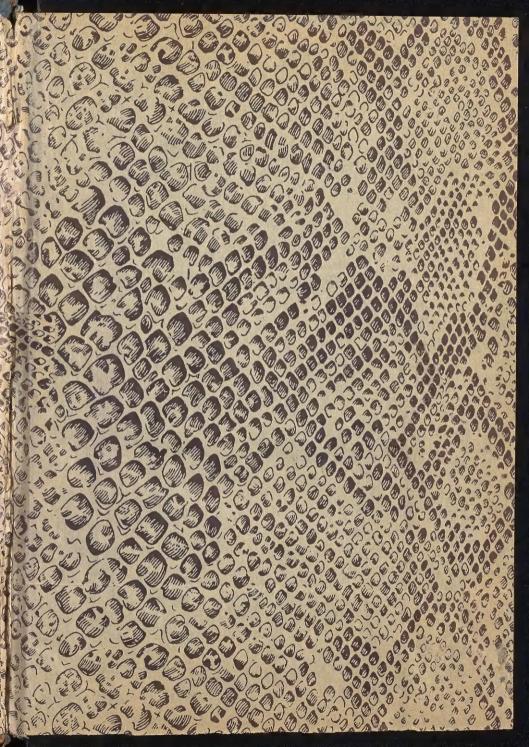
17 - الإسلام والجاهلة « نفد »

بعض منشورات والرالف كرالاف الوك

لِلظِبَّاعَةُ وَالبَّوْنَةُ وَالنَّسْنِ

الوبا الأستاذ أبي الأعلى المودودي
نظام الحياة في الإسلام. » » »
الرق بيننا وبين أمريكا . ﴿ لَا سَنَاذُ عَلَيْ شَعَاتَةَ
الأسرة بين الجاهلية والإسلام وأوضاعها الراهنة
للأستاذ بشير العوا
مصور الدول العربية المتحدة مع دليل سياحي
للأستاذ حسن عمار
الاستمار الفرنسي في أفريقيا السوداء
قدم له المرحوم عيي الدين القلبي
العوامل الأساسية لكارئة فلسطين
بقلم الأستاذ أبي الحسن الندوي
أضواء على القضية التونسية





893.799 M443

DEC 2 0 1961

